



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد

دور السياسة المالية في مواجهة الصدمات الاقتصادية - تجارب
اقتصادات مختارة

رسالة تقدم بها

باسم عاصم عبد الامير الياسري

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

أ.م.د زينب هادي نعمة الخفاجي

2024 م

1446 هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
((وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ یَسْرِفُوا وَلَمْ یَقْتُرُوا وَكَانَ
بَيْنَهُمْ ذَٰلِكَ قَوَامًا))

صدق الله العلي العظيم

الفرقان الآية/ 67

إقرار الخبير اللغوي

أشهد بان الرسالة الموسومة بـ (دور السياسة المالية في مواجهة الصدمات الاقتصادية - تجارب اقتصادات مختارة) قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم وخالي من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت...




أ.م.د. عهد ثعبان يوسف
كلية التربية للعلوم الإنسانية

جامعة كربلاء


2024/ /

اقرار المشرف

اشهد ان اعداد الرسالة الموسومة بـ (دور السياسة المالية في مواجهة الصدمات الاقتصادية - تجارب اقتصادات مختارة) والتي تقدم بها الطالب (باسم عاصم عبد الأمير) قد جرى تحت اشرافي في جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في علوم الاقتصاد.

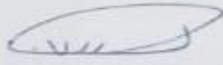

المشرف: أ.م.د زينب هادي نعمة الخفاجي
التاريخ: 2024/ /

توصية السيد رئيس قسم الاقتصاد
(بناءً على توصية الاستاذ المشرف أشرح الرسالة للمناقشة)


أ.م.د خضير عباس حسين الوائلي
رئيس قسم الاقتصاد
2024/ /

اقرار لجنة المناقشة

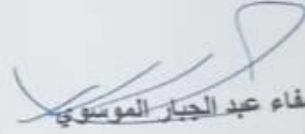
نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة باننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (دور السياسة المالية في مواجهة الصدمات الاقتصادية - تجارب اقتصادات مختارة) والمقدمة من الطالب (باسم عاصم عبد الأمير) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل درجة ماجستير علوم الاقتصاد بتقدير (جيد جداً عالي)



أ.م.د اثير عباس عبادي

كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة العراقية

عضواً



أ.د صفاء عبد الجبار الموسوي
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

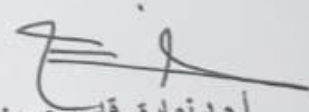
رئيساً



أ.م.د زينب هادي نعمة

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

عضواً ومشرفاً



أ.م.د تمارق قاسم حسين

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

عضواً

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم الاقتصاد / للطالب (باسم عاصم عبد الأمير) الموسومة بـ (دور السياسة المالية في مواجهة الصدمات الاقتصادية - تجارب اقتصادات مختارة) اشرح هذه الرسالة للمناقشة .

الأستاذ الدكتور

علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

2024 / /

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة

الأستاذ المساعد الدكتور

هاشم جبار الحسيني

عميد كلية الادارة والاقتصاد

2024 / /

الإهداء

إلى الذي أرسل لهداية البشرية
ونور وجهه قمر تدور حوله الأقمار
ومن اهل بيته الطيبين الاطهار
. رسولنا محمد وآل بيته صلى الله عليهم وسلم
إلى مثلي الأعلى والدي العزيز
إلى يبابيع الرقة والحنان . . . والدتي العزيزة
إلى أجنحتي وسندي بالحياة . . . إخوتي واخواتي الاعزاء
الى من وقفت الى جانبي وساندتني زوجتي العزيزة
وإلى جميع أقربائي واصدقائي الاعزاء
أهدي خلاصة جهدي المتواضع

الباحث

شكر والامتنان

الحمد لله الذي جعل الحمد ثمناً لنعمائه ، ومعاداً من بلائه ، وسبباً لزيادة احسانه ، والصلاة والسلام على رسوله نبي الرحمة وامام الهدى وعلى اهل بيته مصابيح الظلم وعصمة الأمم .

وبعد , انه لمن الواجب الاعتراف بالجميل ورد بعضه ولو بكلمة شكر , وعليه أتوجه بشكري وعرفاني إلى الاستاذة الفاضلة الدكتورة زينب هادي نعمة الخفاجي لقبولها الاشراف على هذه الرسالة ومتابعتها المستمرة لي بالنصح والإرشاد والتوجيه ، والذي كان لأشرافها العلمي الدقيق وتوجيهاتها السديدة الأثر البالغ في إظهار الرسالة وانجازها على نحو نافع ومفيد وتبقى المفردة اللغوية قاصرة عن التعبير عن الشكر والاحترام تجاهها وفقها الله وجزاها خير الجزاء .

كذلك اوجه شكري وتقديري للأستاذة الأفاضل رئيس واعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة رسالتي وما سيبدونه من توصيات ونصائح وملاحظات من شأنها دعم هذه الرسالة وتقويمها ووضعها في مسارها الصحيح واظهارها بالشكل المناسب .

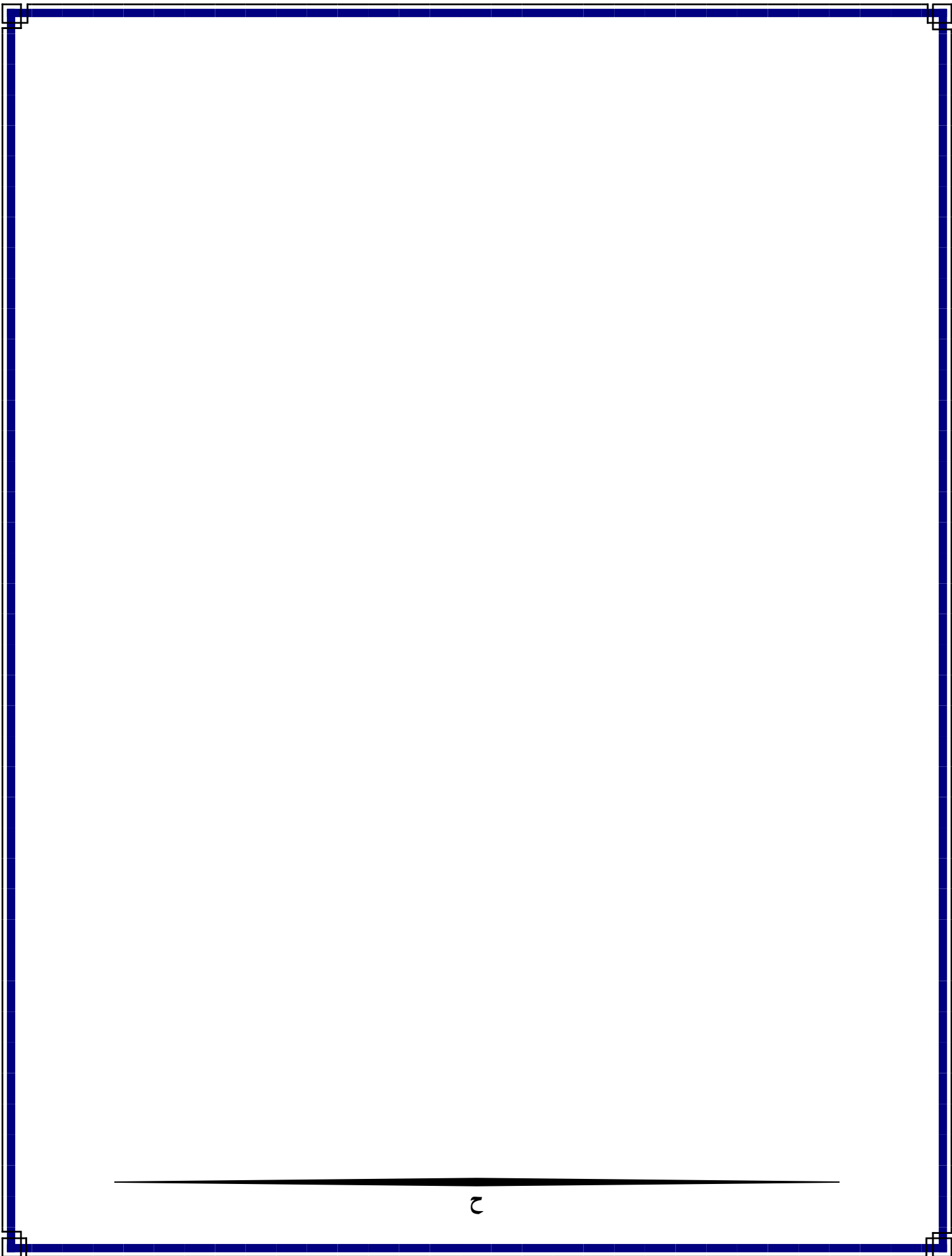
كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى السيد رئيس قسم الاقتصاد الدكتور ، خضير عباس حسين الوائلي لما بذله من جهد كبير في مساعدة طلبة الدراسات العليا في قسم الاقتصاد فله مني كل الشكر وجزاه الله خيراً .

كذلك اوجه شكري وتقديري الى اساتذتي الافاضل في جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد لهم كل الاعتراف والتقدير.

ولا يفوتني ان اقدم شكري لمنتسبي مكتبة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ومكتبة العتبة العباسية المقدسة لما ابدوه من تعاون كبير في تيسير الحصول على مصادر الرسالة .

كما واود ان اقدم شكري وتقديري إلى جميع اخوتي وزملائي في الدراسات العليا والدراسة الأولية.

الباحث



المستخلص

يعد هذا البحث محاولة لبيان دور السياسة المالية في مواجهة الصدمات الاقتصادية وتقليل المخاطر الناتجة عنها ، وان أهمية البحث تركز على عدة اقسام وهي تعزيز الفهم الاكاديمي والعملي من خلال توفير فهم معمق حول كيفية تطبيق السياسات المالية في السياقات المالية المختلفة مما يسهم في بناء المعرفة النظرية والعملية حول إدارة الازمات الاقتصادية ، واعداد سياسات فعالة حيث تؤدي الى صياغة سياسات مالية فعالة وقابلة للتنفيذ من قبل صانعي القرار مما يسهم في تحسين قدرة الدول العربية على التفاعل مع الازمات الاقتصادية وتقليل تأثيرها السلبي على الاقتصادات ، و تحسين استجابة الحكومات للازمات من خلال الاستجابة السريعة والمرنة للازمات المالية والاقتصادية مما يحد من التداعيات السلبية .

ويعالج البحث مشكلة العديد من الدول العربية التي تعتمد على سياسات مالية جامدة وغير متكيفة مع التغيرات الاقتصادية المفاجئة مما يقلل من الاستجابة الفعالة للصدمات الاقتصادي بالإضافة الى الاعتماد على الإيرادات النفطية حيث ان تذبذب أسعار النفط يؤدي الى تقلبات في الموازنة العامة وعدم القدرة على التخطيط المالي الطويل الأمد .

وينطلق البحث من فرضيه مفادها ان السياسة المالية تؤدي الى تحسين القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية بشكل اكثر فعالية مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاثار السلبية للازمات الاقتصادية من خلال تطبيق السياسات المالية التي تقلل من تأثير تذبذب أسعار النفط على الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية ، وزيادة كفاءة الإدارة المالية تسهم في تحسين الاستجابة السريعة للصدمات الاقتصادية ، وان تعزيز القدرات المؤسسية يؤدي الى تنفيذ سياسات مالية اكثر مرونة واستدامة .

لذا يستنتج ان السياسة المالية هي سياسة اقتصادية و أداة فاعلة بيد الحكومة للتأثير في جانبي العرض والطلب وإدارة الإيرادات والنفقات بما ينسجم مع تفعيل النشاط الاقتصادي باتجاه زيادة الدخل والاستخدام او الحد من النفقات وضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي وإعادة توزيع الدخل وغيرها عن طريق استخدام اداتها المتمثلة بالضرائب او الانفاق الحكومي ، لذا يوصي البحث على ضرورة ترشيد سياسة الانفاق العام وان يكون الجزء الأكبر منها لأغراض استثمارية وإقامة الصناعات المعتمدة على الموارد الاقتصادية الداخلية وتقليل الاعتماد على الخارج وكذلك تفعيل دور السياسة الضريبية في معالم المشاكل الاقتصادية والتأثير في حوافز العمل والإنتاج .

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج	الشكر والامتنان
د	المستخلص
هـ - ح	المحتويات
ح - ك	قائمة الجداول
ك - م	قائمة الأشكال
1	المقدمة
2	أهمية البحث
2	مشكلة البحث
3 - 2	هدف البحث
3	فرضية البحث
3	أسلوب البحث
3	الحدود الزمانية والمكانية للبحث
4 - 3	هيكلية البحث
8 - 4	الاستعراض المرجعي
36 - 9	الفصل الأول : الاطار النظري للسياسة المالية والصدمات الاقتصادية
9	تمهيد
14 - 10	المبحث الأول : الاطار النظري للسياسة المالية
10	المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية

12 - 10	المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية
13 - 12	المطلب الثالث : أهمية السياسة المالية
14 - 13	المطلب الرابع : أدوات السياسة المالية
25 - 15	المبحث الثاني : الاطار النظري للصددمات الاقتصادية
16 - 15	المطلب الاول : المفهوم الاقتصادي للصددمات
24 - 16	المطلب الثاني : أنواع واسباب الصدمات الاقتصادية
25	المطلب الرابع : الفرق بين الأزمة والصدمة
36 - 26	المبحث الثالث : طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والصددمات الاقتصادية
26	المطلب الأول : تأثير الصدمات الاقتصادية على مؤشرات السياسة المالية
31 - 27	المطلب الثاني : السياسات الحكومية المتبعة لمعالجة اثار الصدمات الاقتصادية
33 - 31	المطلب الثالث : دور السياسة المالية في زيادة الانتاج و تعزيز الاستثمار
36 - 33	المطلب الرابع : السياسة المالية وعلاقتها بسياساتي العجز والفاوض
127 - 37	الفصل الثاني : تحليل اهم مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة (الجزائر ، الامارات العربية المتحدة ، العراق) للمدة (2004 - 2021)
67 - 37	المبحث الأول / تحليل أهم مؤشرات السياسة المالية في الجزائر
39 - 37	اولاً : نبذة مختصرة عن الاقتصاد الجزائري
44 - 39	ثانياً : تحليل وتطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة في الجزائر للمدة (2004 - 2021)
49 - 45	ثالثاً - تحليل هيكل النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية في الجزائر للمدة (2004 - 2021)
56 - 49	رابعاً : تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر للمدة (2004 - 2021)
60 - 56	خامساً : تحليل وتطور الدين العام في الجزائر للمدة (2004 - 2021)
63 - 60	سادساً : تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر للمدة (2004 - 2021)
67 - 63	سابعاً : تحليل تطور هيكل الصادرات والاستيرادات في الجزائر للمدة (2004 - 2021)
94 - 68	المبحث الثاني / تحليل أهم مؤشرات السياسة المالية في الامارات العربية المتحدة

69 - 68	أولاً : نبذة مختصرة عن الاقتصاد الاماراتي
74 - 69	ثانياً : تحليل تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة في الامارات للمدة (2004 - 2021)
78 - 74	ثالثاً : تحليل هيكل النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية في الامارات للمدة (2004 - 2021)
85 - 79	رابعاً : تطور هيكل الإيرادات العامة في الامارات للمدة (2004 - 2021)
87 - 85	خامساً : تحليل وتطور الدين العام في الامارات للمدة (2004 - 2021)
90 - 87	سادساً : تحليل وتطور الموازنة العامة في الامارات للمدة (2004 - 2021)
94 - 90	سابعاً : تحليل وتطور هيكل الصادرات والاستيرادات في الامارات للمدة (2004 - 2021)
127 - 95	المبحث الثالث: تحليل أهم مؤشرات السياسة المالية في العراق
97 - 95	أولاً : نبذة مختصرة عن الاقتصاد العراقي
104 - 97	ثانياً : تحليل وتطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة في العراق للمدة (2004 - 2021)
110 - 105	ثالثاً : تحليل هيكل النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية في العراق للمدة (2004 - 2021)
118 - 110	رابعاً : تطور هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004 - 2021)
121 - 118	خامساً : تحليل وتطور الدين العام في العراق للمدة (2004 - 2021)
123 - 121	سادساً : تحليل وتطور الموازنة العامة في العراق للمدة (2004 - 2021)
127 - 123	سابعاً : تحليل وتطور هيكل الصادرات والاستيرادات في العراق للمدة (2004 - 2021)
166 - 128	الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة (الجزائر ، الامارات العربية المتحدة ، العراق) للمدة (2004 - 2021)
128	تمهيد
132 - 129	المبحث الأول: التأطير النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي و توصيف النموذج
132 - 129	أولاً: التأطير النظري للاختبارات المستخدمة في التحليل القياسي
132	ثانياً: توصيف النموذج (Model Specilfication)
164 - 133	المبحث الثاني: تقدير النماذج القياسية وتحليلها

142 - 133	اولاً: تقدير العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في الامارات
153 - 143	ثانياً: تقدير العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في الجزائر للمدة (2021 - 2004)
164 - 154	ثالثاً: تقدير العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في العراق للمدة (2004 - 2021)
166- 165	المبحث الثالث :- مقارنة وتحليل النتائج المتحصل عليها
165	اولاً: الامارات العربية المتحدة
166 - 165	ثانياً: الجزائر
166	ثالثاً: العراق
172 - 167	الاستنتاجات والتوصيات
187 - 173	المصادر

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
41	هيكل الناتج المحلي و النفقات العامة في الجزائر بالأسعار الجارية للمدة (2021-2004)	1
46	هيكل النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية في الجزائر بالأسعار الجارية للمدة (2021-2004)	2
51	هيكل الإيرادات العامة في الجزائر بالأسعار الجارية للمدة (2004-2021)	3
59	هيكل الدين العام في الجزائر بالأسعار الجارية للمدة (2004 - 2021)	4
62	تطور الموازنة العامة في الجزائر بالأسعار الجارية للمدة (2004-2021)	5
65	هيكل الصادرات و الاستيرادات في الجزائر بالأسعار الجارية للمدة	6

	(2021-2004)	
71	هيكل النفقات العامة في الامارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للمدة (2021-2004)	7
76	هيكل النفقات الجارية و النفقات الاستثمارية في الامارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للمدة (2021-2004)	8
80	هيكل الايرادات العامة بالأسعار الجارية في الامارات للمدة (2004-2021)	9
86	هيكل الدين العام في الامارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للمدة (2021 - 2004)	10
89	تطور الموازنة العامة في الامارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للمدة (2021 - 2004)	11
92	هيكل الصادرات و الاستيرادات في الامارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للمدة (2021-2004)	12
101	هيكل الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة ومعدلات النمو في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2021-2004)	13
107	هيكل النفقات الجارية و النفقات الاستثمارية في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2021-2004)	14
113	هيكل الايرادات العامة في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2004-2021)	15
120	هيكل الدين العام في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2021 - 2004)	16
122	تطور الموازنة العامة في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2004-2021)	17
125	هيكل الصادرات و الاستيرادات في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2021-2004)	18

133	الرموز المستخدمة في التحليل القياسي	19
136	اختبار ديكي فولير الموسع (unit root) للسلاسل الزمنية في الامارات العربية المتحدة للمدة (2021-2004)	20
138	اختبار التقدير { ARDL } للنموذج المقدر	21
139	اختبار الارتباط الذاتي { LM } للنموذج المقدر	22
139	اختبار عدم التجانس { Breusch-pagan }	23
140	اختبار الحدود { Bound-test } للنموذج المقدر	24
141	الاستجابة قصيرة وطويلة المدى للنموذج المقدر	25
142	اختبار { Ramsy }	26
146	اختبار ديكي فولير الموسع (unit root) للسلاسل الزمنية في الجزائر للمدة (2021-2004)	27
148	اختبار تقدير (ARDL) للنموذج المقدر	28
149	اختبار الارتباط الذاتي (LM) للنموذج المقدر	29
150	اختبار الحدود (Bound-test) للنموذج المقدر	30
151	الاستجابة قصيرة وطويلة المدى للنموذج المقدر	31
152	اختبار (Ramsy)	32
157	اختبار ديكي فولير الموسع (unit root) للسلاسل الزمنية في العراق للمدة (2021-2004)	33
159	اختبار تقدير (ARDL) للنموذج المقدر	34
160	اختبار الارتباط الذاتي (LM) للنموذج المقدر	35
160	اختبار عدم التجانس (Breusch-pagan)	36
161	اختبار الحدود (Bound-test) للنموذج المقدر	37
162	الاستجابة قصيرة وطويلة المدى للنموذج المقدر	38

قائمة الاشكال البيانية

الصفحة	عنـــــــــــــــــوان الشـــــــــــــــــكل	رقم الشكل
17	صدمة الطلب الإيجابية والسلبية	1
19	صدمة العرض الإيجابية والسلبية	2
42	الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال المدة (2004-2021)	3
44	هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال المدة (2004-2021)	4
47	النفقات الجارية في الجزائر خلال المدة (2004-2021)	5
49	النفقات الاستثمارية في الجزائر خلال المدة (2004-2021)	6
52	الإيرادات العامة في الجزائر خلال المدة (2004-2021)	7
53	الإيرادات النفطية في الجزائر خلال المدة (2004-2021)	8
55	الإيرادات الضريبية في الجزائر خلال المدة (2004-2021)	9
56	الإيرادات الأخرى في الجزائر خلال المدة (2004-2021)	10
60	الدين العام في الجزائر خلال المدة (2004-2021)	11
63	حالة الموازنة العامة في الجزائر خلال المدة (2004-2021)	12
67	تطور الصادرات والاستيرادات في الجزائر خلال المدة (2004-2021)	13
72	الناتج المحلي الإجمالي في الامارات خلال المدة (2004-2021)	14
74	هيكل النفقات العامة في الامارات خلال المدة (2004-2021)	15
77	تطور النفقات الجارية في الامارات خلال المدة (2004-2021)	16
78	تطور النفقات الاستثمارية في الامارات خلال المدة (2004-2021)	17
81	تطور الإيرادات العامة في الامارات خلال المدة (2004-2021)	18

82	تطور الإيرادات النفطية في الامارات خلال المدة (2004-2021)	19
83	الإيرادات الضريبية في الامارات خلال المدة (2004-2021)	20
85	الإيرادات الأخرى في الامارات خلال المدة (2004-2021)	21
87	هيكل الدين العام لدولة الامارات خلال المدة (2004-2021)	22
90	العجز والفائض في الموازنة العامة لدولة الامارات خلال المدة (2004-2021)	23
94	هيكل الصادرات والاستيرادات لدولة الامارات خلال المدة (2004-2021)	24
104	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق	25
108	تطور النفقات الجارية في العراق خلال المدة (2004-2021)	26
110	الإففاق الاستثماري الى الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة	27
114	الإيرادات العامة في العراق خلال المدة (2004-2021)	28
115	الإيرادات النفطية في العراق	29
117	الإيرادات الضريبية في العراق خلال المدة (2004-2021)	30
121	هيكل الدين العام في العراق خلال المدة (2004-2021)	31
123	حالة الموازنة في العراق	32
127	هيكل الصادرات والاستيرادات في العراق خلال المدة (2004-2021)	33
135-134	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل القياسي للنموذج المقدر في الامارات العربية المتحدة للمدة (2004-2021)	34
137	فترة الابطاء المثلى	35
145-144	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل القياسي للنموذج المقدر في الجزائر للمدة (2004-2021)	36
147	فترة الابطاء المثلى	37
153	اختبار التوزيع الطبيعي	38

156-155	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل القياسي للنموذج المقدر في العراق للمدة (2004-2021)	39
158	فترة الإبطاء المثلى	40
164	اختبار التوزيع الطبيعي	41

المقدمة

من المعروف اقتصادياً أن السياسة المالية تعكس الدور الذي تمارسه الحكومة في التأثير على النشاط الاقتصادي ، ويعود لها الفضل في استخدام الحكومة لبرامج الإنفاق والإيرادات لتحقيق موازنتها العامة ، مما يجعلها تترك تأثيرات إيجابية مرغوبة على الاقتصاد بشكل عام وتجنبه الصدمات الاقتصادية ولتخفيف حدة تأثيرها وما إلى ذلك ، مما يؤدي في النهاية إلى استقرار الاقتصاد الوطني ، ومعالجة أوجه القصور والمشاكل التي تحدث في الظروف الطارئة والمتغيرة فهي سياسة ربط النفقات والإيرادات لمواجهة الصدمات والتقلبات الاقتصادية والركود والتوسع الاقتصادي، ورفع معدلات النمو، والاستخدام الأمثل للموارد، واستعادة توزيع الدخل وغيرها ، عن طريق أدواتها المختلفة كالضرائب، الإنفاق العام وسياسة القروض وغيرها إذ تلعب صدمات السياسة المالية، مثل الصدمات النفطية العالمية في الاقتصادات الريفية حصراً ، دوراً فعالاً في التأثير على الاقتصاد وبرامج التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب من هذه الاقتصادات خلق هيكل اقتصادي يعتمد على المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز تراكم رأس المال والاستثمار، والحد من البطالة عن طريق زيادة فرص العمل وكثيراً ما تتعرض دول العالم إلى صدمات اقتصادية وقد تكون لهذه الصدمات آثار إيجابية أو سلبية أو قد تكون مؤقتة أو دائمة إذ تتفاعل السياسة المالية بشكل يتعارض مع اتجاه الدورة الاقتصادية في الدول المتقدمة، بينما تتفاعل في الدول النامية وخاصة تلك التي تعتمد على النفط، بشكل يتوافق مع اتجاه الدورة الاقتصادية لأنها تتوسع خلال فترات الازدهار والانكماش خلال فترات الركود ، ومن ثمَّ فإن تأثير الصدمات الاقتصادية سينعكس في عدم انتظام السياسات المالية لهذه الدول ، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة وتيرة الصدمات الناتجة عن التقلبات وعدم استقرار السياسات المالية ، ومن ثمَّ عدم استقرار النشاط الاقتصادي ، لذا فإن السياسة المالية تعد أحد أهم السياسات الاقتصادية التي تركز على النشاط الاقتصادي والاستجابة للصدمات والأزمات التي يتعرض لها عن طريق معالجة تأثير تقلبات أسعار النفط أو الصدمات الأخرى على الاقتصاد المحلي .

أهمية البحث:-

تأتي أهمية البحث مما يلي:

- 1- تعزيز الفهم الاكاديمي والعملي من خلال توفير فهم معمق حول كيفية تطبيق السياسات المالية في السياقات المالية المختلفة مما يسهم في بناء المعرفة النظرية والعملية حول إدارة الازمات الاقتصادية .
- 2- اعداد سياسات فعالة : حيث تؤدي الى صياغة سياسات مالية فعالة وقابلة للتنفيذ من قبل صانعي القرار مما يسهم في تحسين قدرة الدول العربية على التفاعل مع الازمات الاقتصادية وتقليل تأثيرها السلبي على الاقتصادات .
- 3- تحسين استجابة الحكومات للازمات من خلال الاستجابة السريعة والمرنة للازمات المالية والاقتصادية مما يحد من التداعيات السلبية ويحافظ على الاستقرار المالي و الاقتصادي .
- 4- المساهمة في التنمية المستدامة : من خلال الموازنة بين الحاجة الى الاستجابة السريعة للازمات والحفاظ على الاستدامة المالية وتحقيق اهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل .
- 5- زيادة الوعي العام والسياسي بين الجمهور وصانعي القرار مما يعزز الدعم للسياسات التي تركز على الاستجابة المرنة للازمات .

مشكلة البحث :

يعالج البحث المشكلة الآتية:

ان العديد من الدول العربية تعتمد على سياسات مالية جامدة وغير متكيفة مع التغيرات الاقتصادية المفاجئة مما يقلل من الاستجابة الفعالة للصدمات الاقتصادية بالإضافة الى الاعتماد على الإيرادات النفطية حيث ان تذبذب أسعار النفط يؤدي الى تقلبات في الموازنة العامة وعدم القدرة على التخطيط المالي الطويل الأمد وكذلك ضعف المؤسسات المالية على التنبؤ بالازمات الذي يشكل عائق امام تطوير السياسات المالية مما يسبب استجابة مناسبة للازمات والتي يمكن تنفيذها بسرعة .

هدف البحث :

يهدف البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

- 1- تحليل فعالية السياسات المالية الحالية وتقييم مدى مرونة السياسات المالية المتبعة واستجابتها للازمات .

2- تحديد التحديات والمعوقات من خلال تحديد العوامل الاقتصادية التي تعيق تطبيق السياسات المالي في الاقتصادات المعنية .

3- تقديم استراتيجيات وتوصيات لتعزيز قدرة الاقتصادات المعنية على تبني وتنفيذ سياسات مالية مرنة مع التركيز على تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وتحسين كفاءة الإدارة المالية .

4- تقييم تأثير السياسات المالية من خلال دراسة الأثر المباشر وغير المباشر للسياسات المالية على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة في الاقتصادات المعنية بالدراسة .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

تؤدي السياسة المالية الى تحسين القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية بشكل اكثر فعالية مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاثار السلبية للزامات الاقتصادية :

1- تطبيق السياسات المالية يقلل من تأثير تذبذب أسعار النفط على الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية.

2- زيادة كفاءة الإدارة المالية تسهم في تحسين الاستجابة السريعة للصدمات الاقتصادية .

3- تعزيز القدرات المؤسسية يؤدي الى تنفيذ سياسات مالية اكثر مرونة واستدامة

أسلوب البحث:-

اعتمد الباحث الأسلوب الوصفي والاستقرائي عن طريق تتبع تطور بعض المتغيرات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة وتحليلها وتوضيح الصدمات الاقتصادية ، فضلاً عن الأسلوب القياسي والكمي لبيان أثر الصدمات الاقتصادية باستخدام المنهجية القياسية (ARDL).

الحدود المكانية والزمانية:-

1- الحدود الزمانية وتمثلت بسلسلة امدها (18) عاما أي للمدة (2004 - 2021) تم تقسيمها على مدد جزئية مختلفة .

2- الحدود المكانية وتمثلت ببلدان العينة المختارة (الجزائر ، الإمارات العربية المتحدة والعراق .

هيكلية البحث:-

ومن أجل التحقق من فرضية الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول على النحو الآتي: ركز الفصل الأول على الإطار النظري للسياسة المالية والصدمات الاقتصادية ، ويتضمن ثلاث مباحث ، الأول تناول الإطار النظري للسياسة المالية ، والثاني تناول الإطار النظري للصدمات الاقتصادية ، أما المبحث الثالث تناول طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والصدمات الاقتصادية .

الفصل الثاني ، تناول تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة (الجزائر والإمارات العربية المتحدة والعراق) للمدة (2004-2021) وتضمن الفصل ثلاث مباحث ، المبحث الأول تحليل بعض مؤشرات السياسة المالية في الجزائر ، والثاني تحليل بعض مؤشرات السياسة المالية في الامارات العربية المتحدة ، أما المبحث الثالث تحليل بعض مؤشرات السياسة المالية في العراق .

الفصل الثالث ، تناول قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة (الجزائر والإمارات العربية المتحدة والعراق) للمدة (2004-2021) وتضمن ثلاث مباحث ، المبحث الأول التأطير النظري لبعض الأدوات المستخدمة في التحليل القياسي وتوصيف النموذج ، والثاني تقدير النماذج القياسية وتحليلها ، اما المبحث الثالث مقارنة النتائج المتحصل عليها .

الاستعراض المرجعي:-

تم تناول العديد من البحوث التي تخص موضوع السياسات المالية ودورها في مواجهة الصدمات الاقتصادية وكل بحث ركزت على نوع من انواع السياسات المالية او انواع الصدمات الاقتصادية وكيفية السيطرة عليها باستخدام احد انواع السياسات المالية وفيما يلي بعض هذه البحوث:

أولاً/ البحوث العربية:

1- بحث ابن سبع حمزة ،(الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار النفط وصدمات السياسة المالية من منظور النمذجة غير الهيكلية حالة الاقتصاد الجزائري (1970-2014) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية /جامعة الجزائر (2014) ، تتبع أهمية هذه الدراسة من الدور الذي تضطلع به أسعار النفط و السياسة المالية، بوصفها المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المصدرة للنفط ، إذ تسلط الدراسة الضوء على أهم الآثار الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تنجم عن صدمات أسعار النفط بوصفها المحدد الرئيسي للعائدات النفطية ، من ثم الإيرادات العامة للدولة وصدمات السياسة المالية ، في واحد من اهم الاقتصاديات المصدرة للنفط ، متمثلا في الاقتصاد الجزائري ، وذلك بالاعتماد على كمية في

تحليل الأوضاع الاقتصادية عقب الصدمات في أسعار النفط وفي إجراءات السياسة المالية ، تعتمد على منهج النمذجة غير الهيكلية، الذي نعتقد أنه يوفر إطاراً أكثر ملاءمة للتحليل والكشف عن ديناميكية الظواهر الاقتصادية ، ولذلك يعتقد الباحث أن المعرفة المسبقة بالآثار الحقيقية المترتبة عن الصدمات محل الاهتمام ، سوف تسهم دون شك في توجيه السياسة الاقتصادية للدولة بشكل عام ، والسياسة المالية على وجه الخصوص، بما يتوافق و توفير الظروف الملائمة لكبح الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن الصدمات محل الاهتمام ، و من ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

2- بحث قطاف خليدة (دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي) رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد خيضر / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير /قسم العلوم الاقتصادية /الجزائر (2017)، هدفت هذه الدراسة الى محاولة الكشف عن دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي وتسليط الضوء على السياسة المالية واهميتها و مدى مساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي فضلاً عن تحليل النفقات والايادات في الميزانية العامة في الجزائر وتم اختيار هذا الموضوع لإبراز موقع السياسة المالية في الهيكل الاقتصادي العام والوقوف على اسباب عدم تكافؤ الايرادات العامة والنفقات العامة وامكانية تحاشي الاسباب لتلافي الوقوع في العجز بوصف أنّ الميزانية العامة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الاقتصادية والتأثير على الاقتصاد الوطني .

3- بحث سهيل مقابلة ومحمود هيلات ، (2018) (دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية: بعض التجارب الدولية مع التركيز على الأردن) بحث مقدم الى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة اليرموك - الأردن، هدف هذا البحث إلى التعرف على أهم السياسات والتدابير الاقتصادية الحكومية التي اتخذتها السلطات الرسمية الرقابية في الأردن وبعض الدول العربية الأخرى المتمثلة بالبنوك المركزية وهيئات الأوراق المالية لمواجهة الأزمات الاقتصادية ، لا سيما الأزمة المالية العالمية وتداعياتها المستمرة ، وتقييم تلك السياسات فيما إذا كانت احترازية أم جاءت كرد فعل بعد حدوث الأزمات ، كما يهدف إلى إبراز أهم السياسات والتدابير التي يمكن اتخاذها لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية المستقبلية والتصدي لها أو التخفيف من وطأتها ، وبين البحث تباين السياسات والإجراءات الدولية والحكومية لمواجهة الأزمة المالية العالمية ، فالدول العربية المصدرة للنفط ركزت على إتباع سياسات مالية توسعية وتحفيزية وخاصة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتعزيز السيولة المحلية، وضخ الأموال من البنوك المركزية إلى القطاع المصرفي لمواجهة النقص في السيولة، ، في حين إن الدول العربية غير النفطية اهتمت بسياسات ضمان الودائع وإتباع سياسات نقدية توسعية وتعديل التشريعات المالية ، بينما

عمدت دول في أوروبا وآسيا إلى ضخ مليارات الدولارات لتأمين السيولة في أسواق المال، وشراء أسهم المؤسسات المالية الكبرى ، و ركزت المؤسسات الدولية على سياسات الاستقرار المالي وسياسات احترازية وتعزيز نظم إدارة المخاطر، وإجراء إصلاحات تتعلق بالشفافية ، فضلا عن سياسات تحفيز الاقتصاد ومواجهة الفقر والتريث فيما يتعلق بسياسات التحرر الاقتصادي ، وأما الدول الأجنبية المتقدمة اتجهت سياساتها نحو ضخ السيولة والتركيز على قواعد الحوكمة والشفافية ، كما بين البحث أن قدرة الهيئات الرقابية على أسواق الأوراق المالية لامتناس أثر الأزمات الاقتصادية أقل من قدرة البنوك المركزية على ذلك، ومع ذلك ورغم الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، فإنها لا تخلو من بعض الجوانب الإيجابية وأخذ العبر والدروس.

4- بحث وسن احسان عبد المنعم (السياسة المالية في العراق بين ضغوطات السياسة وفروض الإدارة المالية) بحث مقدم الى جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية - قسم العلاقات الاقتصادية الدولية 2018، تنبع أهمية البحث من توضيح مدى الضعف في السياسة المالية في العراق خاصة مع التغليب في جانب النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية الذي انعكس سلبا على النمو والتطور الاقتصادي للبلد في حين إن المنطق وتجارب الشعوب تتجه نحو تغليب النفقات الاستثمارية لأبعادها الايجابية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن المعلوم ان الانتقال من نظام مالي مقيد الى نظام اكثر حرية يقتضي ان يعتمد على سياسات للإصلاح المالي من إذ السيطرة على عجز الموازنة وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وترشيد واعادة هيكلة النفقات العامة فضلا عن اصلاح الواقع الضريبي وتنويع الإيرادات ، لذلك هدف البحث الى خلق بيئة سياسية ملائمة وقادرة على ادارة المال العام بكفاءة ونزاهة والعمل على ضبط العلاقة بأحكام بين الموازنة ومجمل الفعاليات الاقتصادية تحديدا ما يتعلق باستقرار الاقتصاد الكلي واداء الحكومة لواجباتها السيادية والعمل على تعزيز مجالات التنويع الاقتصادي مع استمرارية اهمية قطاع السياسة المالية في العراق بين ضغوطات السياسة وفروض الادارة المالية وتطوير الطاقة ، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي وتطوير الكهرباء والاهتمام بالعدالة التوزيعية وتمويل قطاع الخدمات العامة .

ثانياً / البحوث الأجنبية:

1- Mountford Andrew & Uhlig herald, What are the effects of fiscal policy shocks, Humboldt university, 2005 Berlin.

ماهي آثار صدمات السياسة المالية .

حددت هذه الدراسة صدمات السياسة المالية التي تعرض لها الاقتصاد الألماني للفترة (1955-2000) وميزت بين نوعين من صدمات السياسة المالية: صدمة الإنفاق العام، وصدمة الإيرادات العامة، ولخصت الدراسة إلى أن الصدمة الإيجابية في الإنفاق العام ينتج عنها عجز في الموازنة، وأن تمويل هذا العجز في المستقبل يتم على وفق ثلاثة سيناريوهات: خفض الإنفاق، أو تمويل العجز، أو زيادة الإيرادات الضريبية، والأخير سيكون لها أثر واضح في تحفيز النشاط الاقتصادي.

2- Sarah Zubairy, explaining the effects of government spending shocks, Duke University, 2010.

ماهي آثار صدمات الإنفاق الحكومي .

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتفسير آثار صدمة الإنفاق العام الناتجة عن الأحداث العسكرية أو التهديدات الأمنية وكشف أن استجابة الاستهلاك والأجور وساعات العمل لصدمة الإنفاق الحكومي إيجابية، فيما ستكون استجابة الاستثمار سلبية ووصفت الدراسة آلية الاستجابة بأنها آلية نقل لآثار صدمات الإنفاق الحكومي.

3- Olivier Blanchard and Roberto Perotti, The Dynamic effects of Changes in government spending and taxes on output, National Bureau of Economic Research, University of Cambridge, 1999.

التأثيرات الديناميكية للتغيرات في الإنفاق الحكومي والضرائب على الإنتاج . وهو أحد النماذج التي تعتمد في تحديد صدمات السياسة المالية والنقدية على استغلال المعلومات المتعلقة بمرونة المتغيرات النقدية والمالية مقارنة ببقية المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، تصف هذه الدراسة التأثيرات الديناميكية للصدمة على الإنفاق الحكومي والضرائب على النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب باستخدام طريقة (SVAR) الاقتصادية ، وتظهر فيها الصدمات الإيجابية للإنفاق الحكومي بشكل مستمر ولها تأثير إيجابي على الإنتاج والاستهلاك، كما أن الصدمات الضريبية الإيجابية لها تأثير سلبي على الناتج رغم صغر حجمها.

4- Dario Caldara, what are the effects of fiscal policy shocks? A var-based comparative analysis, Stockholm University, 2008.

ما هي آثار صدمات السياسة المالية .

تناولت هذه الدراسة آثار صدمات السياسة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة (1955-2004) وكشفت الدراسة عن الآثار الإيجابية لصددمات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الخاص والتوظيف. وفي حالة حدوث صدمة سلبية على الناتج المحلي الإجمالي ، والاستهلاك الخاص ، والتوظيف ، فإن تأثيرها ينتقل سلباً على الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الخاص والتوظيف .

وأن ما يميز هذا البحث عن البحوث الأخرى ما يلي:

- 1 - من ناحية البعد الزمني امتدت الدراسة إلى عام 2021 .
 - 2 - من ناحية العينة المختارة فقد شملت ثلاث دول هي الجزائر، الإمارات العربية المتحدة والعراق وأخذت الصدمات الاقتصادية بأنواعها صدمة الطلب الكلي وصدمة العرض الكلي والصدمة النقدية والصدمة الاستثمارية .
 - 3- أنها أخذت دور السياسة المالية في معالجة آثار الصدمات الاقتصادية عن طريق سياسة الترشيد في الإنفاق الحكومي والإصلاح الاقتصادي والمالي وزيادة الإنتاج وتعزيز الاستثمار .
- وأختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات المناسبة مع إثبات للمصادر العلمية.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية والصدمات الاقتصادية

المبحث الأول:- الإطار النظري للسياسة المالية .

المبحث الثاني:- الإطار النظري للصدمات الاقتصادية .

المبحث الثالث:- طبيعة العلاقة بين السياسة المالية

والصدمات الاقتصادية .

تمهيد :

بشكل عام أنّ السياسة المالية هي الإنفاق الحكومي والإيرادات التي عن طريقها يمكن مواجهة التقلبات الاقتصادية من أجل تخفيض معدلات البطالة والتضخم كذلك تحقيق نمو اقتصادي مستدام يمكن التحكم فيه أذ تعمل الحكومات على تحفيز الاقتصاد في حالات الركود عن طريق زيادة المعروض النقدي أما في حالات التوسع الاقتصادي تقوم الحكومة بالحد من النمو الاقتصادي المتسارع عن طريق فرض ضرائب ، لتحقيق فائض في الميزانية ، بحيث تتجاوز الإيرادات العامة ، النفقات العامة لتعمل بشكل مستقل عن السياسة النقدية التي تحاول تحقيق نفس الأهداف عن طريق التحكم في العرض النقدي .

المبحث الأول

الاطار النظري للسياسة المالية

اولاً: مفهوم السياسة المالية :

تعرف السياسة المالية (بأنها تتضمن إجراءات يمكن عن طريقها إدارة المال العام ، وتفعيل الآثار الإيجابية لأنفاقه ، بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير في العرض والطلب ،ومن ثمَّ تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي) .⁽¹⁾

في حين عرّف آخرون السياسة المالية (هي : أحد فروع السياسة الاقتصادية التي تشير الى استخدام الحكومة لسياساتها المتكونة من الضرائب والانفاق لكي تؤثر على الإنتاج والدخل والاستخدام) .⁽²⁾

وهناك تعريف آخر للسياسة المالية على أنها : (سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الانفاق ، و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي والادخار والاستثمار والتشغيل وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كل من الدخل القومي و الناتج القومي و مستوى العمالة وغير ذلك من المتغيرات الاقتصادية) .⁽³⁾

ثانياً : أهداف السياسة المالية :

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: أن الاستقرار الاقتصادي يتحقق عن طريق السياسة المالية عن طريق القدرة على مراقبة وضبط معدلات التضخم من ناحية ومن ناحية أخرى تحجيم البطالة ، وهذا يتم عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية المتاحة المتمثلة في سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية .⁽⁴⁾

2- تحقيق الاستقرار المالي: أن الاستقرار المالي يتحقق عن طريق سعي السياسة المالية لاستخدام موارد الدولة بشكل جيد ، بحيث يكون النظام الضريبي يلائم حاجات الخزنة العامة من إذ الغزارة والمرونة ويتلائم في الوقت نفسه مع مصلحة الأفراد الممولين من إذ مواعيد الجباية وعدالة التوزيع .⁽⁵⁾

(1) محمد دياب ، وآخرون ، " التنمية السياحية والسياسات المالية النقدية "، دار الأيام للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2015، ص35.

(2) عبد المنعم السيد علي ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية ، بغداد ، 1984 ، ص348 .

(3) أياد عبد الفتاح النسور ، "أساسيات الاقتصاد الكلي" ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2013 ، ص152.

(4) معد حازم السعدون ، " دور المصارف في دعم السياسة المالية للدولة العراقية : دراسة استطلاعية في مصرف الرافدين والمصرف الزراعي " ، نينوى ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، العدد3 ، 2021 ، ص233 .

3- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار: إنَّ السياسة المالية تؤثر في مستوى الدخل القومي و مستوى التشغيل وكذلك الأسعار عن طريق اتباع سياسة انكماشية أو توسعية من الحكومة حسب حالة الاقتصاد فيتم اتباع سياسة انكماشية في حال وصول الاقتصاد إلى حالة التضخم عن طريق العمل على زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق الحكومي وخصوصاً الانفاق الاستهلاكي أما بالنسبة إلى السياسة التوسعية فتتبعها الحكومة في حال وصول الاقتصاد إلى حالة الكساد ، فتعمل على خفض الضرائب وزيادة الانفاق العام أو الاثنين معاً إذا اقتضت الضرورة.(1)

4 - إعادة توزيع الدخل: إنَّ قوى السوق كثيراً ما تفرض إرادتها في توزيع الدخل بشكل غير عادل واستناداً لذلك يمكن فهم تحليل الاقتصاديون لأسباب الأزمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض الطلب الكلي الفعلي عن طريق أدوات السياسة المالية يمكن العمل على توزيع الدخل بشكل عادل او اكثر عدالة والتخلص من صفة الحياد التي آمن بها التقليديون التي كانت تحد من استعمال الأدوات المالية اذ كان الفكر التقليدي مقتصر على كيفية استحصال الإيرادات العامة لأجل سد النفقات العامة و بناءً على ذلك أطلق عليه ما يسمى بالحياد المالي .(2)

وإنَّ الغاية من توزيع الدخل العادل هي تعزيز الطلب الكلي الفعال عن طريق زيادة الدخل لذوي الدخل المحدودة ومن ثمَّ زيادة الميل الحدي للاستهلاك والتشجيع على العمل والإنتاج بما يعود بالنفع على الاقتصاد ، أي أن السياسة المالية بشكل خاص و السياسة الاقتصادية بشكل عام لها دور إيجابي ومهم في توزيع الدخل بين الأفراد عن طريق الأدوات التي تمتلكها وكذلك القيام بالوظائف التي تقدم الخدمات العامة فعلى الرغم من ضعف الجهاز الضريبي فإن فرض الضرائب الغاية منه تمويل المشاريع التي تعود بالنفع العام و تقليل التفاوت بين الدخل مثل الضرائب على الشركات والهبات والضرائب التصاعدية على ذوي الدخل المرتفعة وضرائب المبيعات وغيرها من الضرائب التي بالإمكان استخدامها حسب حاجة المرحلة التي تحتاج إلى تكيف توزيع الدخل الشخصية.(3)

(5) عبد المطلب عبد الحميد ، " اقتصاديات المالية العامة " ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 50 .

(1) عدنان داود محمد العذاري ، حسام الدين همام ، تقديرات اثر مؤشرات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي(دراسة قياسية للمدة 1990-2016) ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، العدد 27 ، المجلد 3 ، 2020 ، ص 129 .

(2) عوض فاضل أسماعيل ، نظرية الإنفاق الحكومي دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية ، جامعة النهريين ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، 2003 ، ص 375 .

(3) محمود صالح عطية الجبوري ، زهير حامد سلمان الزبيدي ، "السياسة المالية العراقية وتأثيراتها في التنمية الاقتصادية المالية" ، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية ، العدد 61 ، المجلد 1 ، 2014 ، ص 604 .

5- التخصيص الأمثل لموارد المجتمع: إنَّ أي مجتمع يمتلك موارد و الموارد تكون متجددة وغير متجددة فلا بد أن تستخدم تلك الموارد استخدام أمثل عن طريق السياسة المالية من اجل تحقيق كفاءة الإنتاج لمختلف السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع ، لذا يتم توجيه وتحفيز كل من القطاعين العام و الخاص لتحقيق هذه الاحتياجات .⁽¹⁾

6- تحقيق النمو الاقتصادي : تهدف السياسة المالية إلى تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وكذلك إجراء التغييرات في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية اذ تعمل على تجهيز البلدان بمؤسسات تمكنها من اكتساب قدرة انتاجية عالية تسمح برفع مستوى الإنتاج بشكل مستمر وكذلك يتيح للمواطنين فرص عمل مرضية و الحصول على مستويات معيشية جيدة وأحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع واستمرار تحسين نوعية الحياة فيه .⁽²⁾

ثالثاً : أهمية السياسة المالية :

تنبع أهمية السياسة المالية من دورها الحيوي والفعال في قدرتها للتأثير على المتغيرات الاقتصادية للدولة كافة كما أن لهذه السياسة دور في معالجة أثر ندرة الأموال في حال تعرض الدولة لهذه المشكلة كما تستخدم السياسة المالية في عدة جوانب من الاستثمار، اذ يتم توجيه الفائض إلى الاستثمار، مما يحقق العديد من الفوائد للدولة وهو ما يمكن تحقيقه في ظل وجود سياسة مالية فعالة وسليمة ، كما ثبت خلال فترات مختلفة من الزمن اذ كان هناك دور كبير للسياسة المالية في التغلب على العديد من الأزمات .⁽³⁾

و تكمن أهمية السياسة المالية بتوسع الدولة في عملية الإنفاق الاستثماري من أجل إعادة توزيع الدخل ودور الإنفاق في التأثير على الناتج الاجتماعي عن طريق التأثير المتبادل بين النشاط الاقتصادي العام و الخاص بحيث تكون الدولة تنافسية وغير مدمرة للقطاع الخاص ، وهناك تأثير مباشر وغير مباشر لسياسة الإنفاق من إذ مدى ترشيد الاستهلاك الحكومي وتأثيره على الناتج الاجتماعي ففي حالة ارتفاع الأنفاق الحكومي يواجه ذلك الارتفاع انخفاض استهلاك الأفراد وبالنتيجة سيكون الفارق لصالح الناتج الاجتماعي .⁽⁴⁾

⁽¹⁾ وحيد بن عبد الرحمن بانافع ، عبد العزيز عبد المجيد علي ، " السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة " ، مركز البحوث والدراسات ، الرياض ، (بدون سنة) ، ص 22 .

⁽²⁾ بشار احمد العراقي ، " السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر " ، مجلة دراسات إقليمية ، العدد 30 ، المجلد 10 ، 2013 ، ص 167 .

⁽³⁾ فلاح ثامر علوان ، وآخرون ، السياسية المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010-2017) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 64 ، المجلد 18 ، 2020 ، ص 62 .

⁽⁴⁾ علام أحمد عبد السميع ، " المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي " ، مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2012 ، ص 304 .

فضلاً عن ذلك فإنّ للسياسة المالية أهمية في مجال مشاريع البنية التحتية وتشجيع القطاع الخاص ، إذ يحفز الإنفاق على البنية التحتية النمو الاقتصادي ، ويؤدي إلى زيادة عوائد الاستثمار في قطاعات الإنتاج المباشر خاصة في حالة استخدام التكنولوجيا الحديثة للإنتاج ، وبنفس الطريقة يتم تحفيز استثمارات واسعة النطاق في أنشطة الإنتاج المباشر ، إذ تؤدي التجهيزات الخاصة في البنية التحتية إلى تأثيرات إيجابية على مدخلات المشاريع الصناعية المتمثلة في الوفورات الاقتصادية بجميع أنواعها ، مما يساعد في تقليل تكلفة الإنتاج و من ناحية أخرى أنّ الإنفاق على البنية التحتية ، يؤدي إلى تحفيز الطلب الكلي على السلع والخدمات ، وفي حال كان الجهاز الإنتاجي يتمتع بمرونة كافية فإن العرض الكلي سيستجيب لتلبية هذا الطلب ، مما يحفز النمو المتزايد وهذا النمو يستدعي بالضرورة زيادة الطلب على خدمات البنية التحتية ، والملاحظ هو تزايد عدد الدول التي تتبنى مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتشجيع القطاع الخاص على توفير أصول البنية التحتية مثل تخفيف قيود الإنفاق المالي على استثمارات البنية التحتية .⁽¹⁾

رابعاً : أدوات السياسة المالية :

1- الإيرادات العامة: إنّ من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية هي الإيرادات العامة ، ويمكن تعريفها بأنها مجموعة من الدخول التي تحصل عليها الدولة من عدة مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي .⁽²⁾

وأن حصول الحكومة على الإيرادات يأتي بعدة اشكال لغرض تمويل النفقات التي تقوم بها الحكومة و أنّ الحصول عليها لا يقتصر على تمويل الانفاق فقط ، وانما يستخدم لتحفيز النشاط الاقتصادي ففي حالة الركود الاقتصادي تكون معدلات البطالة مرتفعة ، ومن ثمّ تقلل الحكومة من تحصيل الإيرادات من أجل زيادة الدخول وخفض معدلات البطالة وفي حالة التضخم الاقتصادي تكون الصورة بالعكس اذ تلجأ الدولة الى زيادة الإيرادات على حساب النفقات العامة للحد من ظاهرة التضخم .⁽³⁾

2- النفقات العامة: - إنّ الإنفاق الحكومي هو أداة مهمة من الأدوات المالية التي يتم استخدامها من السلطة العامة لتلبية احتياجات البلد وتحقيق أهداف المجتمع وعلى الرغم من أن الإنفاق الحكومي يمكن السلطة العامة من

(1) مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2007 ، ص 227 .

(2) فليح حسن خلف ، دار عالم الكتب الحديث للنشر ، عمان ، 2007 ، ص 164 .

(3) مهند خميس عبد ، "فعالية السياسة المالية للقضاء على البطالة في العراق بعد عام 2003 " ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 24 ، المجلد 11 ، 2019 ، ص 142 .

تسيير كافة أجهزتها الإدارية إذ يعكس الإنفاق فعالية الحكومة ودرجة تأثيرها في النشاط الاقتصادي، وبشكل عام يعدّ الإنفاق الحكومي مقياساً نقدياً للسلع والخدمات التي تقدمها السلطة العامة للمجتمع. (1)

3- الضرائب : تعد الضرائب من أهم مصادر تمويل الإيرادات العامة وخصوصاً في الاقتصادات المتقدمة ، ويمكن تعريف الضرائب : بأنها عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو أحد مؤسساتها العامة بصفة نهائية لتحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص. (2)

وأن الدولة تحاول تلبية المتطلبات العامة بشكل أساس ، أي أن إشباع الحاجات العامة يعد من أول مهام الدولة ويتم وصف تلك الحاجات من الضروريات التي لا يمكن استبعادها ويجب دعمها عن طريق وسائل تتناسب مع طبيعتها أي ان العلاقة بين المساهمين فيها والمنتفعين تكون غير مترابطة بنفس الدرجة ، ويتطلب أيضاً وجود عنصر الإجبار ، لأنه في حال ترك الأفراد حرية اختيار دفعها فالنتيجة النهائية تكون عدم مساهمة أي فرد في دفع تلك الضرائب وأن الدولة هي التي تجعل الضرائب ذات صفة الزامية وبذلك تلزم الأفراد والشركات بدفع الضرائب دون النظر الى المنافع المتحققة بوساطة ذلك الدفع. (3)

4- إعادة تخصيص الدين العام:- تعدّ المصارف الجهاز الرئيسي الذي يتم عن طريقها جمع الأموال من المدخرين وأعادته استخدام تلك الاموال في المشاريع التنموية عن طريق إقراضها للمستثمرين الماليين ورجال الأعمال ، إذ يقوم المصرف بتحفيز الأفراد وتشجيعهم على الادخار ، وبذلك يتم حجز جزء من إيراداتهم لديه ، ليقوم المصرف بشكل لاحق بعملية استثمار تلك الاموال في المشاريع التنموية أو إقراضها للمستثمرين ، وبمن ثمّ فإن مسار العملية الاستثمارية في البلاد يتحدد على وفق السلوك الاستثماري للمصارف وأنّ السياسة الائتمانية ذات السلوك المنحرف للمصارف العالمية الكبرى كانت السبب الرئيسي لحدوث الأزمة المالية التي أثرت سلباً على الاقتصاد العالمي. (4)

(1) محمود صالح عطية الجبوري ، زهير حامد سلمان الزيدي ، مصدر سابق ، ص 607 .
(2) حميد علي صالح ، عبد القادر نايف ، " تحليل تأثير الإيرادات النفطية والضريبية على الإيرادات العامة في العراق لمدة 2003 - 2018 " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية جامعية ، العدد 66 ، العراق ، 2021 ، ص 246 .
(3) عدنان داود محمد العذاري ، حسام الدين همام ، مصدر سابق ، ص 130 .
(4) همسه قصي عبد اللطيف ، عمر عدنان خماس ، " أداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003 " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 52 ، 2017 ، ص 322 .

المبحث الثاني

الإطار النظري للصدمات الاقتصادية

عن طريق هذا المبحث سيتم التطرق الى ما يلي :-

أولاً: المفهوم الاقتصادي للصدمات :

الصدمة الاقتصادية بشكل عام تعني الرجة أو الاضطراب الذي يصيب المتغيرات الاقتصادية.⁽¹⁾

لكن المعنى الاصطلاحي لها يختلف بحسب وجهات نظر المتخصصين ، فيرى البعض الصدمة الاقتصادية ما هي إلا أحداث تطرأ على الاقتصاد بصورة غير متوقعة ، وتؤدي إلى اضطرابات تصيب متغيراته الاقتصادية.⁽²⁾

وعرفت أيضاً بأنها: التغيرات غير المتوقعة في إجمالي الطلب والعرض في المدى القصير ، وتحقيق مستوى توازن جديد من الناتج القومي ، إذ إن الصدمات من شأنها أن تولد تقلبات في معدل النمو الاقتصادي وقد تتطلب استجابة إحدى سياسات الاقتصاد الكلي من أجل تخفيف تأثير الصدمة وامتصاصها والحفاظ على توازن الاقتصاد.⁽³⁾

بينما أقرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إنَّ الصدمة هي حدث غير متوقع ناتج عن وقائع لا يمكن التكهّن بها ، ومن الممكن أن تضر بالاقتصاد إذا كانت الصدمة سلبية أو ان تعطيه دافعاً إلى الأمام إذا كانت الصدمة إيجابية ، وكثيراً ما تكون من خارج الاقتصاد وتكون لها تأثيرات متعددة على المتغيرات الاقتصادية.⁽⁴⁾

وهناك من يرى أن الصدمات الاقتصادية هي التغيرات الخارجية التي تسبب التذبذب في الاقتصاد ، وتؤدي إلى انتقال المنحنيات (الطلب الكلي، العرض الكلي) ، وتسمى صدمة الطلب الكلي وصدمة العرض الكلي ، وتؤثر هذه الصدمات في أداء الاقتصاد ودفع الناتج والاستخدام عن منطقة التوازن ، فحين تكون الصدمة إيجابية

(1) Y A Ei-ezabi, A S Hornby, English-Arabic Readers Dictionary, Oxford University, 1980, p635.

(2) Robert C. Guell, Issues in Economics Today, 8th Ed, McGraw-Hill, New York, 2018, p121.

(3) Campbell .R McConnell and Stanly L Brue., Economic Principles, proplems and policies, 15th Ed, New York,2002, p295 .

(4) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي :حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم عام 2011، روما، الملحق السابع، 2011، ص126.

تؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي والاستخدام وخفض المستوى العام للأسعار ، ومن ثمَّ زيادة الدخل والاستهلاك ، وحين تكون الصدمة سلبية تؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي والاستخدام ، مما يتسبب بانخفاض مستوى الدخل، والاستهلاك، وارتفاع نسبة البطالة وارتفاع المستوى العام للأسعار.⁽¹⁾

وعن طريق ما تقدم يمكن تعريف الصدمات بأنها التغيرات غير المتوقعة التي تحدث بشكل مفاجئ ، ويكون تأثيرها مباشراً على الاقتصاد ، وتكون تلك الصدمات ناتجة عن مؤثرات داخلية ، فتسمى الصدمات الداخلية أو ناتجة عن مؤثرات خارجية ، فتسمى بالصدمات الخارجية وقد تكون إيجابية أو سلبية .

ثانياً: أنواع وأسباب الصدمات الاقتصادية :

تقسم الصدمات الاقتصادية على عدة أنواع على وفق معايير مختلفة و فيما يأتي أهم أنواع تلك الصدمات:

1- الصدمات من حيث هيكلية الاقتصاد: إذ تقسم على قسمين :-

أ- صدمة الطلب الكلي: يقصد بها الانتقال المفاجئ في دالة الطلب الكلي المعتمد في حركته على حصيلة القوى المؤثرة فيها، وقد تكون باتجاه واحد أو اتجاهات مختلفة.⁽²⁾

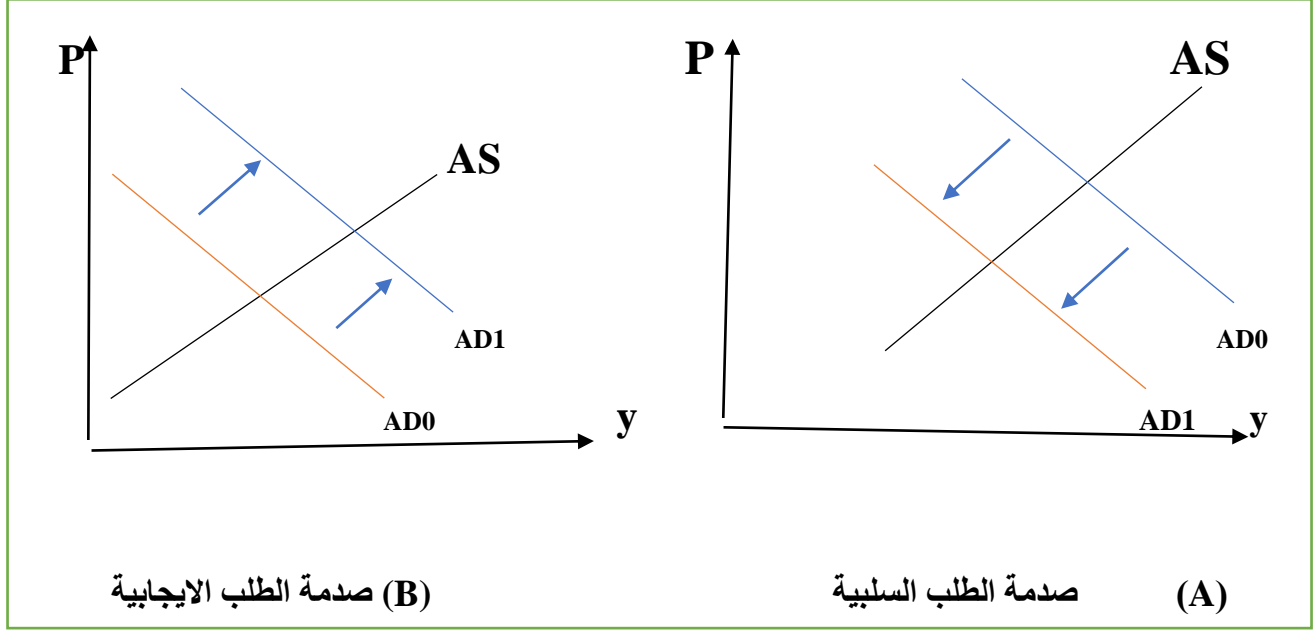
وتؤدي صدمات الطلب الكلي السلبية إلى انتقال منحنى الطلب الكلي نحو الأسفل باتجاه اليسار، كما في الجزء (A) من الشكل (1)، وتؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج المحلي الإجمالي ، أما صدمات الطلب الإيجابية ، فتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب نحو الأعلى باتجاه اليمين، وكما في الجزء (B) من الشكل (1) فإن ذلك الانتقال يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج المحلي الإجمالي.

⁽¹⁾ حلوب كاظم معله ، الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة ، الطبعة الأولى ، دار أمل الجديدة ، سوريا - دمشق ، 2017 ، ص 165 .

⁽²⁾ Robert C. Guell ،Issues in Economics today ،fourth Edition,U.S.,2008 ,p149 .

شكل (1)

صدمة الطلب الإيجابية والسلبية



Source: Frederick S. Mishkin, *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets*, 12th edition, Columbia University, USA, 2016, p 666.

ويمكن توضيح العوامل التي تسببت في حدوث صدمة الطلب (1).

(1) تغيير في عرض النقد: أي قيام البنك المركزي بزيادة عرض النقد الذي يؤدي إلى انخفاض في سعر الفائدة، ومن ثمّ سيؤدي إلى زيادة الاستثمار .

(2) التغيير في الضرائب: إن تأثير الضرائب على إجمالي الطلب يكون بشكل غير مباشر عن طريق الاستهلاك و الدخل المتاح (الدخل القابل للصرف) .

(3) التغيير في الإنفاق الحكومي: تؤدي الزيادة أو النقصان في الإنفاق الحكومي إلى تغييرات في إجمالي الطلب، مثل زيادة الإنفاق على التعليم والصحة وكذلك زيادة الإنفاق على البنية التحتية ، أو انخفاض الإنفاق الحكومي على المشاريع الاستثمارية .

(1) اسراء سعيد صالح واخرون ، " قياس وتحليل أثر الصدمات الاقتصادية في سوق العمل في العراق للمدة 2004 - 2017 " ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 128 ، العراق ، 2021 ، ص82 .

(4) توقعات المستهلكين والمستثمرين: إن التوقعات المتفائلة أو المتشائمة للمستهلكين والمستثمرين حول مستقبل الوضع الاقتصادي ، تدفعهم الى تقليل أو زيادة إنفاقهم ومن ثم سيؤثر ذلك على الطلب الكلي .

ب - **صدمة العرض الكلي:** العرض الكلي هو إجمالي الإنتاج الذي يرغب المنتجون في إنتاجه وبيعه عند مستويات أسعار مختلفة على مدى فترة زمنية عادة ما تكون سنة على افتراض بقاء العوامل المؤثرة الأخرى ثابتة ، و تعرف صدمات العرض الكلي بأنها أحداث أو تغيرات مفاجئة تتسبب في زيادة أو نقصان ما يرغب المنتجون في عرضه من السلع والخدمات ومن ثمّ انتقال منحنى العرض الكلي من موقع إلى آخر بسبب التغيير المفاجئ في مكونات العرض الكلي بما في ذلك دالة الإنتاج الكلية ودالة التكاليف، والتغيير الذي يحدث في المستوى التكنولوجي فظلاً عن العوامل الأخرى التي لها تأثير على منحنى العرض (1).

و تعرف صدمات العرض بأنها: انتقال منحنى العرض الكلي للأعلى بسبب ارتفاع معدل التغيير في الأجور، ولا تمثل الأجور العامل الوحيد في صدمات العرض بل هناك عوامل أخرى منها ارتفاع تكاليف الإنتاج مثل ارتفاع أسعار بعض المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج (2).

ويركز غالبية الباحثين في مجال الصدمات الاقتصادية على صدمات العرض أكثر مما يركزون على صدمات الطلب ، وذلك بسبب تأثير الأولى على الاقتصادات العالمية الكبرى ، وخاصة أزمة النفط الأولى عام 1970 والثانية عام 1986 ، وهذا ما جعلها تبدو بشكل أكثر عشوائية من صدمات الطلب ، التي كثيراً ما تكون معتمدة من السلطات من أجل تحفيز منحنى الطلب أو استجابة الى صدمات العرض (3).

أي أنّ علاقة العرض مع (عنصر التكنولوجيا، وعرض العمالة، ورأس المال، وسلوك السوق، وقرارات التسعير، وتوقعات التضخم، والارتباط بين إجمالي الناتج ومعدل التجارة علاقة) مركبة فإن أي تغيير مفاجئ في أحد العوامل أو جميعها ، يؤدي إلى تغيير غير منضبط في إجمالي العرض ، مما يؤدي إلى صدمة العرض (4).

اذ تؤدي صدمات العرض الإيجابية إلى انتقال منحنى إجمالي العرض الكلي في المدى القصير نحو الأسفل الى اليمين، كما في الجزء (A) من الشكل (2)، وتتسبب في انخفاض المستوى العام للأسعار وارتفاع مستوى

(1) علاء طالب رزوقي ، قصي عبود فرج الجابري ، مصدر سابق ص 44 .

(2) عبد الرحمن يسرى احمد وآخرون ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007، ص 237.

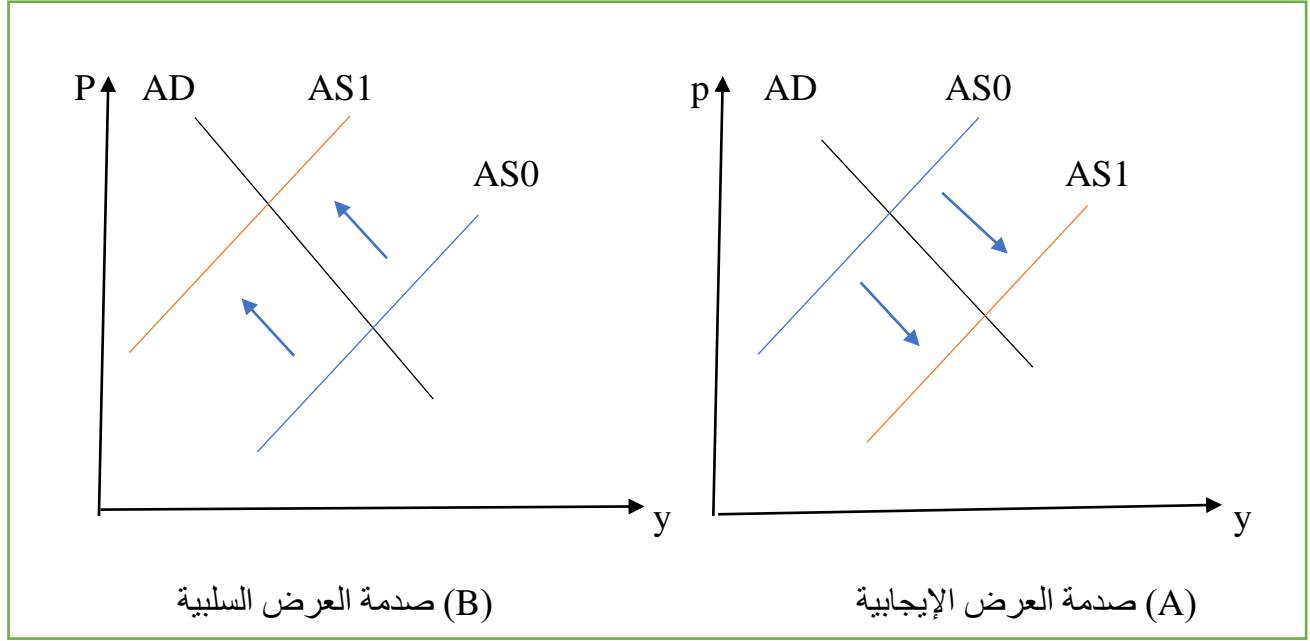
(3) N. Gregory Mankiw, Macroeconomics, third edition, worth publication, USA, 1997, p p 279- 280.

(4) مصطفى محمد إبراهيم ، نسرين غالي قاسم ، قياس وتحليل أثر التنمية المستدامة في معالجة الصدمات الاقتصادية في العراق للمدعي 2023 إلى 2022 ، مجلة اقتصاديات الأعمال البحوث التطبيقية ، المجلد 5 ، العدد ٢ ، ص ٢٩٤ .

الناتج المحلي الإجمالي ، أما صدمات العرض السلبية ، فإنها تؤدي إلى انتقال منحنى إجمالي العرض في المدى القصير نحو الأعلى الى اليسار، كما في الجزء (B) من الشكل (2) ، وتتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض في مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (2)

صدمة العرض الإيجابية والسلبية



Source: Frederick S. Mishkin, The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, 12th edition, Columbia University, USA, 2016, p600 .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم) تخضع لتغيرات مستمرة وتتأثر بحجم ونوعية الموارد المستخدمة في عملية الإنتاج، وكفاءة الاستخدام، و تكنولوجيا الإنتاج ومع ذلك فإذا كانت هذه التغييرات مفاجئة وغير متوقعة ، فإنها سوف تسبب صدمة في العرض.⁽¹⁾

ويمكن تقسيم أسباب صدمات إجمالي العرض على ما يلي:-

(1) الأسباب الداخلية لصددمات العرض الكلي :

¹⁾ Robert C. Guell, Issues in Economics Today, 8th Ed, McGraw-Hill, New York, 2018, p121.

هذه الأسباب لها مصادر من داخل النظام الاقتصادي ، وتتمثل في الأحداث المفاجئة والتغيرات غير المتوقعة الناتجة عن التغيرات في مكونات ومحددات العرض الكلي ، على سبيل المثال، إذا تغير أحد مكونات عوامل الإنتاج بشكل مفاجئ، مثل تغير تكاليف مدخلات عوامل الإنتاج، أو تغير في المستوى التكنولوجي، أو تغير في حجم القوى العاملة، أو تغير في تكوين رأس المال).⁽¹⁾

(2) الأسباب الخارجية لصدمات العرض الكلي :

هذه الأسباب تأتي من خارج النظام الاقتصادي ، وتسبب تغيراً مفاجئاً في إجمالي العرض ، وأبرز مثال على ذلك صدمة العرض الخارجي او ما يسمى بصدمة أسعار الواردات عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة بشكل مفاجئ، فهذا يعني أن تكاليف مدخلات الإنتاج المستوردة ستكون أعلى من ذي قبل بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ، ومن ثمّ سترتفع تكاليف الإنتاج مما سيدفع المنتجين إلى رفع أسعار المنتجات بغرض تغطية تكاليف ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة فالحروب والكوارث الطبيعية وتغيرات أسعار النفط والمناخ وتقلبات الطقس وانتشار الأوبئة والأمراض كلها أسباب خارجية لصدمات العرض.⁽²⁾

2- الصدمات من حيث مجال الحدوث وتنقسم ايضاً على قسمين هما:

أ- **الصدمات الداخلية:** وهي الصدمات التي قد تنتج عن طريق أدوات السياسة النقدية والمالية ، أو الصدمات الحقيقية الناتجة عن التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة حدوث التغيرات التقنية، أو التقلبات في أسعار إمدادات الإنتاج، أو أي حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات ، مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.⁽³⁾

وتنقسم الصدمات الداخلية على خمسة اقسام (صدمات السياسة المالية ، الصدمات النقدية ، الصدمات الحقيقية ، الصدمات الاستثمارية ، الصدمات الاستهلاكية) ويمكن توضيحها كما يلي:

(1) **صدمات السياسة المالية:** هي الأحداث والتغيرات غير المتوقعة التي تصيب المتغيرات الاقتصادية الناتجة عن استخدام السياسة المالية فقد تكون الصدمة ناتجة عن زيادة مفاجئة في النفقات العامة فتسمى صدمة الإنفاق الحكومي.⁽¹⁾

⁽¹⁾ Y A Ei-ezabi, A S Hornby, English-Arabic Readers Dictionary, Oxford University, 1980, p635.

⁽²⁾ ضرار العتيبي، اخرون، الأساس في علم الاقتصاد، ط1، دار اليازوري العلمية، 2015، ص75

⁽³⁾ خضير عباس حسين، مهدي سهر الجبوري ، " أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011) " ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، المجلد 2 ، العدد 7 ، 2013 ، ص 25 .

أو قد تكون الصدمة نتيجة انخفاض كبير ومفاجئ في الإيرادات فيعبر عنها بصدمة الإيرادات ومن ثم فإن تلك الصدمات تؤثر على خطط الحكومة وأدائها، وتتأثر القطاعات الاقتصادية نتيجة لذلك.⁽²⁾

تؤثر تلك الصدمات على خطط وأداء الحكومة وكذلك تتأثر القطاعات الاقتصادية ، وفي حال تغير الإنفاق العام عند مواجهة ظروف طارئة وغير متوقعة تحدث طفرات او ما يسمى بقفزات الزيادة أو النقصان في النفقات بحيث يتخذ الإنفاق نمطاً مشابهاً للقفزات أثناء تلك الظروف و تتزامن هذه القفزات مع فترات الأزمات السياسية والاقتصادية أو الحروب أو خلال فترات الاضطرابات الاجتماعية وقد تصل النفقات الحكومية إلى أعلى مستوياتها في أثناء الحروب ولن تنخفض إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب الى ما بعد انتهاء الحرب ، وأن مثل هذا الإنفاق التوسعي يتحملة الشعب عن طريق زيادة الأعباء الضريبية التي تزداد خلال فترات الحروب بما يتناسب مع القدرة الضريبية للمجتمع ، مما يساعد الحكومة على الاستمرار في أداء مهامها إذ أن الضرائب عادة ما تبقى مستقرة في فترات السلم والازدهار في حدود القدرة الضريبية المقبولة لدى الاقتصاد والمجتمع.⁽³⁾

(2) الصدمات النقدية: تعرف على أنها ذلك التغير المقصود أو غير المقصود في أحد متغيرات السياسة النقدية (الطلب على النقود وعرض النقود وسعر الصرف وسعر الفائدة والائتمان المصرفي ... الخ)، وما يترتب عن ذلك من آثار مباشرة أو غير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية ، فالتغيرات غير المقصودة هي التغيرات التي تحدث في أحد المتغيرات النقدية كاختلال الطلب على النقود الناجم عن تغير سلوك الأفراد الذين يتعاملون في الأسواق ، الذين يسعون إلى إحداث تغيرات في الأرصدة النقدية التي بحوزتهم ، أو بسبب تقلبات أسعار الصرف الناتجة عن حدوث تقلبات في العرض والطلب المحلي والأجنبي على رؤوس الأموال والبضائع ، فتختلف تبعاً لذلك ردود أفعال الجمهور فبعضهم يسعى إلى تعديل أرصدهم عن طريق أسواق الأسهم والسندات ، والبعض الآخر يعدلون عنها عن طريق أسواق السلع والخدمات ، مما يؤدي إلى انتقال الخلل من سوق إلى أخرى.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ Andrew Mountford & Harald Uhlig, What are The Effects of Fiscal Policy Shocks?, Journal of Applied Econometrics, Working Paper, 2008, p 963.

⁽²⁾ ابتسام عبد اللطيف، مقدار الدين العام وتقدير نسبيته الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2020 في ظل ظروف تداعيات أزمة كورونا والحاجة الى لتمويل العجز المالي، دائرة البحوث مجلس النواب، العراق، تموز 2020.

⁽³⁾ Ramachandra, N. C., Control and management of government expenditure, a study of the government expenditure in Andhra Pradesh., Andhra University, India, 1993, p10

⁽⁴⁾ محمد صلاح الكردي ، "آلية عمل النظم البنكية في ظل الصدمات النقدية" ، دار التعليم الجامعي ، مصر ، الطبعة الاولى ، 2023 ، ص 5 .

ومن ثمَّ فإنَّ صدمات السياسة النقدية تمثل الأحداث المفاجئة والتغيرات غير المتوقعة التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية وتكون نتيجة للسياسة النقدية المتمثلة في إجراءات و قرارات مفاجئة للبنك المركزي تتعلق بالمعروض النقدي وسعر الصرف وأسعار الفائدة أما بالنسبة الى صدمات السياسة النقدية المتوقعة فهي تفترض التغيرات المقصودة في متغيرات السياسة النقدية على سبيل المثال عندما يغير البنك المركزي سعر الفائدة (1).

ويمكن ايضاح اهم أنواع الصدمات النقدية كما يلي:

أ: صدمة عرض النقد: يقصد بصدمة عرض النقد بأنها التغير العشوائي أو غير المتوقع في عرض النقد الاسمي، الذي يتسبب باختلال التوازن بين الحيازات النقدية المخططة او المرغوبة والأرصدة الفعلية التي يمتلكها الأفراد وتحدث عند قيام السلطات النقدية بشكل مفاجئ بتغذية الاقتصاد بجرعات (2).

ب: صدمات الطلب على النقود: يقصد بها التغيرات في الطلب على النقود نتيجة للتغيرات في طلب الأفراد والمؤسسات والقطاعات العامة والخاصة وايضاً القطاع الخارجي التي تنجم عن تغيرات الأسعار او أسباب أخرى ، فإنَّ ارتفاع مستويات الأسعار ، يؤدي الى زيادة الطلب على النقود لتغطية العجز الحاصل في القوة الشرائية ويحدث العكس في حالة انخفاض مستويات الأسعار الذي يؤدي الى انخفاض الطلب على النقود ، وايضاً الدخول لها دوراً في تغيرات الطلب النقدي أي كلما زاد الدخل أدى الى زيادة نسبة الاحتفاظ بالنقود ثم يؤدي الى زيادة الطلب على النقود فضلاً عن ذلك أنَّ سعر الفائدة له تأثير عكسي على الطلب النقدي (3).

ج: صدمة سعر الفائدة: يقصد بصدمة سعر الفائدة على أنها التغيرات العشوائية في سعر الفائدة التي تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي ويحدث ذلك نتيجة قيام البنك المركزي بوضع سعر فائدة لا ينسجم مع حالة الاقتصاد، فهذا يؤدي الى نتائج عكسية على الأرصدة الممكنة للإقراض فعند وضع سعر فائدة اقل من المستوى التوازني، يؤدي الى قيام الاقتصاد بزيادة الطلب على النقود التي يُصدرها البنك المركزي الذي يقوم بدوره الى زيادة الاستهلاك والدخل والطلب على النقود والاستثمار ، وهذا يضغط على سعر الفائدة الاسمي الى الارتفاع

(1) إبراهيم شريف وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 137 .

(2) عبد الحسين جليل الغالبي ، ليلى بديوي مطوق ، " العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في مصر " مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العدد 13 ، العراق ، 2014 ، ص5 .

(3) مروه علي نعمه الاسدي ، خضير عباس حسين الوائلي " قياس أثر وتحليل الصدمات النقدية في مؤشر الاستقرار المالي في العراق حالة دراسية للمدة (2007 - 2021) " ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، العدد 2 ، العراق ، 2023 ، ص428 .

اذ تقوم السلطات النقدية بزيادة الاحتياطات المصرفية للحفاظ على المستوى المحدد لسعر الفائدة ، الذي يؤدي الى رفع معدل نمو عرض النقد ، ويشجع الانفاق ويحدث العكس في حالة وضع سعر فائدة يفوق السعر التوازني على الأرصدة الممكنة للإقراض .⁽¹⁾

د: صدمة سعر الصرف الاجنبي : هي الصدمة التي تتمثل في التدفق المفاجئ لرأس المال ، وهذه الظاهرة تجلت في العديد من الاقتصادات النامية ، وعلى هذا الاساس فإنّ هذه الصدمة تحدث بسبب صدمات عرض النقد وتحدث بشكل مفاجئ في عرض النقد، مما يترتب عليها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر تغييرات في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل مستوى الناتج القومي ومستوى العمالة والمستوى العام للأسعار او سعر صرف العملة المحلية والنمو الاقتصادي وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.⁽²⁾

(3) صدمة الاستثمار:

هي أحداث مفاجئة وتغيرات غير متوقعة تؤثر على المتغيرات الاقتصادية وقد تكون نتيجة لتغير التوقعات بشأن حالة النمو واتجاهه نحو الركود أو توقع الاضطرابات السياسية ، أو غيرها من العوامل التي تسبب زيادة المخاطر.⁽³⁾

ب - الصدمات الخارجية: الصدمات الاقتصادية الخارجية هي حدث ناجم عن تغير مفاجئ وحاد في احد المتغيرات الاقتصادية، وهي فعل عشوائي يتسبب في حصول الازمات ، وتعني وجود خلل يؤثر تأثيراً كميّاً على النظام الاقتصادي بأكمله .⁽⁴⁾

ويمكن تقسيم صدمات الطلب الخارجي على:-

(1) صدمة الطلب على الصادرات :

ترتبط معظم اقتصادات الدول النامية بعلاقات قوية مع الاقتصاد الخارجي ، بسبب اعتمادها على تصدير المواد الخام التي تحتاجها الدول الصناعية أو المتقدمة وفي حال حدوث تراجع مفاجئ في الطلب العالمي على هذه

⁽¹⁾ سوسن كريم هودان ، نور عبد الوهاب عبد الرزاق ، "أثر الصدمات النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2018)" ، مجلة الدنانير ، جامعة القادسية ، المجلد 1 ، العدد 23 ، 2021 ، ص 469 .

⁽²⁾ Al-Sriti, Al-Sayyid Muhammad Ahmad, and Ghazlan, Muhammad Izzat (2010), Money and Banking Economics and Financial Markets, Vision for Publication, 6th edition, p. 74.

⁽³⁾ Arthur Sullivan, Steven, Sheffrin, Stephen J. Perez, Economics Principles Applications and tools, 9th Ed, Pearson Education, London, 2017, p 224.

⁽⁴⁾ محمد صالح سلمان ، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2005) دراسة قياسية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 2009 ، ص ١٤٢ .

الصادرات ، مما يعرض الدول المتقدمة لحالة من الركود فإن ذلك سينعكس على الدول المصدرة وستنتقل الصدمات إليها وعن طريق ذلك وبسبب التغير المفاجئ في الطلب فإن ذلك يعني انخفاض العائدات المتولدة من هذا المصدر ، وسيتسبب في انخفاض الطلب الإجمالي بسبب انخفاض أحد مكوناته وهو الصادرات.⁽¹⁾

يعدّ النفط أحد أنواع الصادرات التي تتعرض للصدمات إذ أن التقلبات المفاجئة التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية ، تكون بسبب التغيرات المفاجئة في أسعار النفط، نتيجة التغير المفاجئ في حجم المعروض من النفط أو نتيجة التغير المفاجئ في الطلب على النفط ، الناتج عن التغيرات التي تطرأ على مستوى النمو العالمي اختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق النفط إذ تتسبب أسعار النفط المفاجئة في حدوث صدمة سلبية في الطلب للدول المصدرة للنفط وقد يؤدي انخفاضها إلى تأثيرات سلبية كبيرة على المتغيرات الاقتصادية بسبب العلاقات الوثيقة في ما بينها ، فالدول التي تعتمد على تصدير النفط بالدرجة الأساسية ستخضع إيراداتها الفعلية بشكل أكبر من نفقاتها المخططة، ومن ثمّ سيظهر عجز مالي لديها، والعكس يحصل في حالة ارتفاع أسعار النفط⁽²⁾

2 - صدمة التغير في معدل الاستثمار الأجنبي :

إنّ الاستثمار الأجنبي يمثل انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بين الدول لغرض جني الأرباح وتحقيق المنافع، ومن الواضح إنّ الدول النامية عاجزة عن توفير النقد الأجنبي بصورة كافية عن طريق صادراتها، وهذا له تأثير على عملية التنمية الاقتصادية، كما ان ضعف الهياكل الارتكازية ، ونقص الكفاءة الإدارية والفنية ، ضيق الأسواق المحلية ، يجعل الاستثمار الأجنبي مهم بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية في تلك البلدان، ففي حالة توجه الاستثمار الأجنبي نحو بلد معين فإنّ ذلك له تأثير إيجابي على الاقتصاد ، كونه يمثل دافعاً نحو عملية التنمية الاقتصادية ، ولكن عندما تحدث اضطرابات معينة في البلد المستثمر ينعكس ذلك على حجم تدفقات الاستثمار الواردة عليه.⁽³⁾

⁽¹⁾ Erick Lahura, Measuring the Effects of Monetary Policy using Market Expectations, Banco Central Reserve Bank of Peru, 2012.p2

⁽²⁾ Krisie. Engemann and Others, Do Oil Shocks Drive Business Cycles? Some U.S and International Evidence, Working Paper, Research Di ,2017,p 37.

⁽³⁾McConnell, Campbell R. Stanley L. Brue, and Sean Masaki Flynn, Economics: Principles, Problems, and Policies, New York, McGraw- Hill Education, 2015, p 293.

رابعاً : الفرق بين الأزمة والصدمة :

هناك مفاهيم قريبة من الصدمات الاقتصادية فمفهوم الصدمة الاقتصادية قريب من مفهوم الأزمة الاقتصادية ومفهوم الدورات الاقتصادية ، وكلها تقاس بالتغير والتقلب في معدلات الناتج المحلي الإجمالي ، اذ تعبر الدورات الاقتصادية عن تقلبات تصيب الاقتصاد بشكل دوري ، ويمتد تأثيرها إلى الناتج القومي الإجمالي والدخل والعمالة وعادة ما تحدد مدتها (10-2 سنوات) ، لشمول معظم قطاعات الاقتصاد وتتميز الدورات الاقتصادية بالتعاقب شبه المنتظم وتختلف مدتها باختلاف نوع الدورة لكن مراحلها متشابهة وتتكون من أربع مراحل: الازدهار ، والركود ، والركود ، والانتعاش .⁽¹⁾

أما الأزمة الاقتصادية فكثيراً ما تأتي بسبب العوامل التراكمية ، وهي نقطة التحول من الأعلى إلى الأسفل أي أنها مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية تخرج الأمور فيها عن السيطرة وتسبب ركوداً في الاقتصاد ، بينما الصدمة تمثل أحداثاً مفاجئة وغير متوقعة ، وحدث الصدمة قد يؤدي إلى الأزمة .⁽²⁾

⁽¹⁾ سامويلسون وويليام د نورد هاوس الاقتصاد ترجمة: هشام عبد الله، الطبعة 15، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 585 .

⁽²⁾ مصطفى يوسف كافي ، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات ، الطبعة الاولى ، دار المجتمع للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013 ، ص 17 .

المبحث الثالث

العلاقة بين السياسة المالية والصدمات الاقتصادية

إذ سيتم دراسة هذا المبحث على النحو الآتي :-

اولاً: تأثير الصدمات الاقتصادية على مؤشرات السياسة المالية :

أ- تأثير الصدمات الاقتصادية على النفقات العامة:

تؤثر هذه الصدمات في النفقات العامة عن طريق التغيرات التي تحدث في قيمة النفقات العامة التي من الممكن أن تكون صدمة زيادة أي زيادة في كل أو بعض بنود الإنفاق الحكومي على سبيل المثال إذا كانت هناك زيادة في المشتريات الحكومية فإن هذه الزيادة توصف بأنها صدمة زيادة في المشتريات الحكومية و يمكن أن تحدث صدمة النقص أيضاً أي التي تحدث في المشتريات الحكومية.⁽¹⁾

ب - تأثير الصدمات الاقتصادية على الإيرادات العامة :

إنّ تأثير الصدمات على الإيرادات العامة ناتج عن مؤثرات خارجية تقع خارج سيطرة السلطة المالية مثل ارتفاع أو انخفاض أسعار صادرات الدولة كما يحدث مع التغيرات في أسعار النفط في الدول المنتجة ومن ثمّ حصول التقلبات في الإيرادات العامة⁽²⁾

يحصل هذا النوع من الصدمات عندما تطرأ تغيرات في الإيرادات الحكومية بمجملها أو في بعض مكوناتها باتجاه زيادة هذه الإيرادات أو نقصانها فعلى سبيل المثال يمكن أن تكون الصدمة في الضرائب عندما تزداد الموارد المتأتية من الضرائب ويطلق على هذا النوع من الصدمات بصدمة زيادة الإيرادات الحكومية أما في حالة حصول انخفاض في الموارد الضريبية تحصل صدمة نقصان في الموارد الحكومية.⁽³⁾

⁽¹⁾ علاء طالب رزوقي ، قصي عبود فرج، الصدمات الاقتصادية في العراق بعد عام 2003: أسباب وتداعيات ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد 47 ، 2022 ، ص 48 .

⁽²⁾ محمد صالح الكبيسي ، واسراء سعيد صالح العبيدي ، قياس وتحليل تأثير الصدمات الانفاقية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 1990 - 2014 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 26 ، 2017 ، ص4 .

⁽³⁾ Blanchard,O. and Perotti, R., Anempirical characterization of the dynamic effects of changes in Government spending and Taxes on output,MBER, working Puper, no0.1289,p135 .

ثانياً: السياسات الحكومية المتبعة لمعالجة آثار الصدمات الاقتصادية :

يوجد العديد من السياسات التي يمكن عن طريقها مواجهة الصدمات الاقتصادية و تقليل حدة آثارها ومن تلك السياسات ما يعود الى سياسات الإصلاح الاقتصادي والإنفاق الكلي و سياسات اصلاح القطاع المالي وكذلك سياسات النهوض الاقتصادي ويمكن توضيح تلك السياسات على وفق الآتي :-

1- اعتماد سياسة الإصلاح الاقتصادي:

تظهر الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي عندما يتعرض اقتصاد أي دولة الى صدمات حاده تتجسد في اختلالات داخلية وخارجية تتطلب تغييرات حاسمة في السياسات الاقتصادية لإصلاح المسار الاقتصادي وإزالة الاختلالات والتشوهات الاقتصادية التي تعيق التقدم الاقتصادي (1).

وهناك بعض الأدوات التي يمكن استخدامها ، لتحقيق الإصلاح الاقتصادي ويمكن ايضاحها على النحو الآتي:(2)

أ- تشجيع القطاع الخاص: يمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق زيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص في مجال الإنتاج والخدمات والتوظيف، وكذلك إزالة الاحتكارات الحكومية من هذه المجالات وإزالة القيود التي تعيق نمو هذا القطاع ، ويعد تحرير الاقتصاد الوطني من قيود تحديد الأسعار الذي يعد أحد المعايير المهمة لتشجيع القطاع الخاص على أن يسبقه إزالة التشوهات من السوق ، وتعد الخطوات السابقة مساهمة في خلق أساس سليم للتبادل الدولي على أساس التكلفة الحقيقية للإنتاج التي تعكس أسعار المنتجات والخدمات.

ب- الخصخصة: وهي إحدى الأدوات المستخدمة في سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تؤدي إلى ترشيد الإنفاق الحكومي ، كما يتطلب تحسين إدارة الجهاز الضريبي لمنع التشوهات والاستثناءات، والحد من التدخل في اختصاصات الدوائر والأجهزة الحكومية، ومنع التضخم في الجهاز الحكومي.

ج - تشجيع التخصص والتوزيع الامثل للموارد الاقتصادية في المجتمع: ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق بعض الإجراءات المتمثلة في كبح جماح التضخم والحد منه، وخفض الدعم المقدم للشركات والوحدات

(1) محمد معن ديوب ، المتطلبات الاساسية لنجاح برنامج الخصخصة ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ، العدد 2 ، 2006 ، ص 98 .

(2) سردار عثمان خضر ، " تحليل المسار الإصلاح الاقتصادي ومعوقاته في اقليم كردستان-العراق "، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 19، العدد 71، العراق ، 2021 ، ص105.

الإنتاجية ذات الكفاءة الإنتاجية المنخفضة، والحد من التدخل الحكومي و فرض القيود على الأسواق وأنشطتها و حرية الحركة فضلاً عن إعداد دراسات حول اتجاهات الأسعار وهيكّل الطلب على المدى القصير والطويل.

د - الإصلاح المالي: ويتم ذلك عن طريق التوجه نحو السياسات القائمة على الحد من التدخل الحكومي المباشر، وتعزيز قوى السوق في توزيع الموارد المالية، وتحسين قدرة المؤسسات المالية على تعبئة المدخرات، وتعزيز المنافسة بين البنوك، بما في ذلك اتباع سياسات تقلل من كثافة الرقابة على أنشطة الأسواق المالية ، إنّ عملية التحول من نظام مالي مقيد إلى نظام أكثر حرية يتطلب أن يبدأ الإصلاح بالسيطرة على عجز الموازنة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

هـ - الإصلاح النقدي: يمكن تحقيقه عن طريق تكيف عرض النقد مع مستويات النشاط الاقتصادي أي التحكم في عرض النقد بما يتناسب مع مستويات النشاط الاقتصادي ، لتجنب الأزمات النقدية والاقتصادية ، مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والإصلاح النقدي.⁽¹⁾

و- التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات: تعد التجارة الخارجية المحرك الرئيسي للإصلاح الاقتصادي في جميع دول العالم.⁽²⁾

وتؤكد دراسة أجراها (Lawrence and Weinstein) أن الدول التي تعمل على زيادة صادراتها تنمو اقتصاداتها بسرعة وتزيد وارداتها أكثر من الدول الأخرى.⁽³⁾

ويمكن توضيح اهم أهداف الإصلاح الاقتصادي التي تسعى لها الحكومات:⁽⁴⁾

(1) تحسين أداء القطاع العام عن طريق تحديد مجالاته وتبسيط هيكله وإعطاء القطاع الخاص دوراً رئيساً في إدارة النشاط الاقتصادي.

(2) تهيئة المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي بهدف جذب رؤوس الأموال من الخارج ورفع معدلات الادخار المحلي وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2007 ، ص 275 .
(2) مصطفى محمود مهدي ، وآخرون ، " قياس وتحليل أثر مؤشر الأداء اللوجستي في التجارة الخارجية العالمية لبلدان مختارة " مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 13 ، العدد 40 ، العراق ، 2021 ، ص 371 .
(3) كامل علاوي كاظم ، "العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1980-2013" ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 13 ، العدد 40 ، العراق ، 2016 ، ص 4 .
(4) ستار جابر عمران ، "منهجية الإصلاح الاقتصادي في العراق- دراسة تحليلية" ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد 37 ، العدد 120 ، العراق ، 2019 ، ص 488.

(3) زيادة كفاءة الجهاز المصرفي والاستقرار المالي لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني.

2- اعتماد سياسة الترشيد في الإنفاق الحكومي:

هذا يعني زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة وتمويل التزاماته الداخلية والخارجية عن طريق العمل على زيادة فعالية الإنفاق وكذلك القضاء على مصادر الإسراف إلى الحد الأدنى ، والهدف من ذلك هو للحصول على أعلى إنتاجية بأقل قدر من الإنفاق.⁽¹⁾

اذ تعدّ عملية ترشيد الإنفاق العام من المبادئ المهمة في اقتصاديات الدولة وسلوكها المالي في المواقف المختلفة التي تواجهها الأجهزة الإدارية العامة اذ برزت في الآونة الأخيرة اهتمامات عالمية وإقليمية ووطنية متزايدة لترشيد الإنفاق العام ، مما يعني ضرورة انتهاج الدولة وأجهزتها المختلفة سياسة الترشيد في جميع برامجها بما في ذلك برامج الإنفاق العام.⁽²⁾

ومن أهم مبررات انتهاج سياسة ترشيد الإنفاق العام ما يلي .⁽³⁾

أ- أخذ الاحتياط لجميع الأوضاع المالية الصعبة والمتغيرة محلياً وعالمياً

ب- المحافظة على التوازن بين السكان والموارد لمختلف الفترات الزمنية .

ت- التأكيد على المسؤولية العامة للدولة فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة على النحو الأمثل لتلبية الاحتياجات العامة ، على وفق مبدأ التوفير وسد الأولويات المتعلقة بالاقتصاد والمجتمع .

ث- مكافحة الإسراف والهدر و مظاهر وأشكال سوء استخدام السلطة والمال العام .

ج - تجنب مخاطر الديون واثارها ، خاصة وأن العديد من الدول النامية تعاني من معضلة ديونها الخارجية المفرطة كذلك السعي بكل الطرق الممكنة لتجنب هدر أموال الحكومة لكن هذا الترشيد من الافضل أن يتم بحذر، لأنه قد يأخذ طابعاً سلبياً تجاه السكان ذوي الدخل المحدود .

(1) محمد حسين الجبوري ، ايمان عدنان الاسدي ، أثر سياسة ترشيد الانفاق العام في الموازنة العامة في العراق للمدة(2004-2021) ، مجلة الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، المجلد 12، العدد 46، العراق، 2023 ، ص122.

(2) كاظم احمد جواد ، علي طاهر كاظم ، "دور الإصلاح الإداري في ترشيد نفقات موازنة الدولة" ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 2 ، العدد 7 ، 2022 ، ص101.

(3) صابر بلول ،السياسات الاقتصادية ودورها في الحد من الفقر ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 25، العدد1 ، 2009،ص579.

و تحتاج عملية ترشيد النفقات العامة إلى عوامل عديدة لتحقيق نجاحها إذ إنَّ هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام منها :- (1)

(1) القياس الدوري لبرامج الإنفاق: بمعنى تقسيم كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند تنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها ، وتجنب قدر الإمكان النفقات غير المنتجة أو التي تكون إنتاجيتها ضعيفة مثل: المشاريع المظهرية ، والاحتفالات الكبيرة والمكلفة.

(2) تحديد الأهداف بدقة، أي تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية، سواء كانت أهدافاً طويلة المدى أو متوسطة المدى، وأن يكون الغرض من النفقات العامة هو تحقيق النفع العام ، وهذا يقتضي عدم إنفاقها في تحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو الجماعات.

(3) تحديد الأولويات الإنفاق حسب الأهمية النسبية للخدمات المطلوب تقديمها ، لأنه في ظل الموارد المالية المحدودة سيتعين على وحدات التخطيط العام تحديد المشاريع والبرامج على وفق سلم الأولويات وحسب درجة استيفائها إلى الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للأفراد.

(4) تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: ضرورة فرض رقابة فعالة على جميع عمليات الإنفاق العام عن طريق التأكد من انفاقه في المجالات المخصصة له وفي حدود القوانين والأنظمة، بما يحقق النتائج المرجوة من النفقات العامة على وفق الخطط الموضوعة..

(5) عدالة الإنفاق ومدى التأثير لصالح الفئات الأكثر ضعفاً: يجب أن تسعى الدولة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات، أي ضرورة توزيع النفقات العامة توزيعاً عادلاً .

3- اعتماد سياسة الإصلاح المالي:

ويقصد بالإصلاح المالي " رفع مستوى الأداء الاقتصادي عن طريق نظام مالي سليم وفعال" ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق عملية التحرير المالي ، وهو ما يعني مجموعة من اجراءات السياسة التي تقلل من درجة

(1) عمرو هشام محمد صفوت ، "ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الإستدامة المالية في العراق" ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 25، العراق، 2017، ص 131 .

القيود المفروضة على عمليات الأسواق المالية من اجل الوصول الى درجة التحرير المالي لتعزيز كفاءة النظام.⁽¹⁾

إنّ الإصلاح المالي المبني على سياسة مالية قوية يساعد على تحقيق النمو والتنمية والمطلوب في هذا المجال هو اختيار سياسات فعالة لمعالجة التضخم وتحقيق استقرار سعر الصرف ، ويجب الحذر من انخفاض التضخم، فبقدر ما ان ارتفاع معدلات التضخم تضر بالاقتصاد، لكن بنفس الوقت يؤدي انخفاض التضخم إلى التأثير بالاستقرار الاقتصادي فقد يكون هناك انكماش في الأسعار، وانخفاض الدخل، والغرق في فخ السيولة.⁽²⁾

4- اعتماد سياسة النهوض الاقتصادي:

تهدف هذه السياسة إلى تحفيز الاستثمار لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة تقلل من معدلات البطالة، وذلك عن طريق تشجيع الطلب على الاستهلاك ، إذ إنّ زيادة الطلب على الاستهلاك يدفع المؤسسات الاقتصادية إلى زيادة حجم استثماراتهم ، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج ومن ثمّ ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.⁽³⁾

ومع تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة العولمة، والتقدم التكنولوجي، وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أخذت معظم دول العالم خطوات لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي وتحسين مناخ الاستثمار، عن طريق تحسين بيئة الأعمال، وسياسية الإصلاحات الاقتصادية والإدارية، وتقنين وتبسيط الأنظمة التجارية، وتعزيز حقوق الملكية، وزيادة مرونة سوق العمل وتحسين البنية التحتية وتطويرها.⁽⁴⁾

ثالثاً: دور السياسة المالية في زيادة الانتاج و تعزيز الاستثمار :

(1) سعد عزيز طاهر ، وآخرون ، الإصلاح المالي والتشريعي للقطاع المصرفي ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 1-7 ، العراق ، 2022 ، ص645.

(2) نسيمه بن يحيى، أثر الصدمات الخارجية على اقتصاد الجزائر في ظل العولمة للفترة 1980- 2017- ، أطروحة دكتوراه (بحث غير منشور)، 2019 ، ص71.

(3) فؤاد حيدر ، علم الاقتصاد العام، الطبعة الاولى ، مؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، 2001، ص 141.

(4) محمود حسين مصطفى ، " مقومات ومعوقات الاستثمار السياحي في المدن العراقية " ، المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية ، المجلد 2 ، العدد 7 ، العراق ، 2022 ، ص 905 .

السياسة المالية لها دوراً مهماً في زيادة الإنتاج الاقتصادي بشكل مباشر عن طريق الاستثمار وتوجيه النفقات الحكومية وتحسين مناخ الأعمال وهناك بعض الطرق التي تتبعها السياسة المالية لزيادة الإنتاج⁽¹⁾.

1- تحسين مناخ الأعمال: يمكن للسياسة المالية أن تسهم في تحسين مناخ الأعمال عن طريق تبسيط الإجراءات البيروقراطية لتقليل التكاليف و القيود على الأعمال ، ذلك يجعل الاستثمار أكثر جاذبية ويحفز الإنتاج .

2- دعم القطاعات الحيوية: تقوم السياسة المالية بدعم الصناعات الحيوية والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وذلك عن طريق توفير التمويل والتسهيلات المالية اللازمة لتطوير هذه القطاعات وتحسين قدرتها التنافسية.

3- تشجيع الاستثمار الخاص: عن طريق تقديم الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الاقتصادية وتخفيض معدلات الفائدة على القروض، إذ يمكن للحكومة أن تحفز الشركات الخاصة على الاستثمار وتحديث التكنولوجيا وزيادة القدرة الإنتاجية.

4- تعزيز البنية التحتية: إذ بإمكان السياسة المالية أن تدعم تطوير البنى التحتية مثل الطرق والجسور والموانئ والشبكات اللوجستية وأن تحسين البنى التحتية يمكن أن يزيد من كفاءة الإنتاج ويخفض التكاليف

5- تشجيع البحث والتطوير: يمكن للسياسة المالية دعم البحث العلمي والابتكار التكنولوجي عن طريق تقديم المنح والدعم المالي للشركات والجامعات والمؤسسات البحثية و يمكن أن يؤدي التركيز على الابتكار إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة تزيد من الإنتاجية وتحسن الكفاءة.

وبشكل اخر هناك دور حاسم للسياسة المالية في زيادة الإنتاج الاقتصادي عن طريق إنشاء بيئة استثمارية مناسبة وتوجيه النفقات نحو القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية ، لذا يجب أن تتماشى السياسة المالية مع أهداف التنمية الاقتصادية للبلد ، وتأخذ في الاعتبار التحديات والفرص الحالية والمستقبلية.

وأنَّ السياسة المالية لها دور حاسم في تعزيز الاستثمار كونها تؤثر على البيئة الاقتصادية وتحفز أو تثبط الاستثمار الخاص والعام و الأهمية الرئيسية لدور السياسة المالية في تعزيز الاستثمار تكمن في الآتي: (2)

(1) Philip, A. Klein, The Management of Market , Oriented Economics A comparative Perspective Wadswor the Publishing Company Belmont California 2005 , p 76 .

(2) نزيه عبد المقصود ، محمد مبروك ، الفساد الاقتصادي ، أسبابه ، أشكاله ، آثاره ، اليات مكافحته ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، 2013 ، ص 67 .

أ - تقديم التحفيزات المالية: يمكن للسياسة المالية أن توفر التحفيزات المالية للشركات والمستثمرين، مثل الإعفاءات الضريبية والتخفيض في معدلات الفائدة على القروض وتوفير الإعانات والمنح المالية للمشروعات الجديدة والصناعات الواعدة ، وهذه التحفيزات تجذب المستثمرين ، وتحفزهم على زيادة الاستثمار في البلد.

ب - تقليل المخاطر الاستثمارية: تستطيع السياسة المالية تقليل المخاطر الاستثمارية عن طريق تقديم الضمانات والتأمينات والحماية القانونية للمستثمرين عندما يكون للمستثمرين ثقة في أن استثماراتهم محمية ومؤمنة، فإنهم يكونون أكثر عرضة للقيام بالاستثمارات.

ج - تعزيز التنافسية الاقتصادية: يمكن للسياسة المالية أن تدعم القطاعات الاقتصادية الحيوية وتعزز التنافسية في السوق العالمية ، يمكن تحقيق ذلك عن طريق تقديم الدعم المالي والتسهيلات للشركات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة وتعزز الابتكار والإنتاجية.

د - دعم الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة: يمكن للسياسة المالية تقديم الدعم للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة التي لها دور مهم في تحفيز الاقتصاد وتوفير فرص العمل ، و يمكن تحقيق ذلك عن طريق توفير التمويل والإجراءات البيروقراطية المبسطة لهذه الشركات.

رابعاً: السياسة المالية وعلاقتها بسياساتي العجز والفائض :

سياسة التمويل بالعجز والفائض تشير إلى الاختلاف بين مستويات الإيرادات والنفقات لميزانية دولة ويوجد نوعان رئيسيان من السياسات المالية: سياسة التمويل بالعجز وسياسة التمويل بالفائض.

1- سياسة التمويل بالعجز :

عندما تكون النفقات الحكومية أكبر من الإيرادات الحكومية، يتم التعويض عن هذا الاختلاف عادةً عن طريق طلب الاقتراض من السوق المالية أو الجهات الائتمانية الأخرى و يتم إصدار السندات الحكومية أو الاقتراض من المصارف المحلية والأجنبية لتمويل العجز الحاصل في الميزانية.⁽¹⁾

إنّ سياسة التمويل بالعجز تستخدم عادة عندما يكون هناك ضرورة لزيادة الإنفاق الحكومي، مثل دعم الاستثمارات العامة أو توفير الخدمات العامة للمواطنين، ولكن قد تؤدي إلى زيادة الدين العام للدولة.

(1) مظهر محمد صالح، فلسفة الموازنة العامة بين اولوية الاستقرار وبناء التنمية الاقتصادية، نظرة في بعض الاتجاهات المدرسية العراقية المعاصرة، المؤتمر العلمي الثالث للدراسات الاقتصادية، بغداد، بيت الحكمة، 2002، ص 89

سياسة التمويل بالعجز في الميزانية تشير إلى استخدام الاقتراض لتغطية الفارق بين إجمالي النفقات وإجمالي الإيرادات الحكومية في ميزانية الدولة بمعنى آخر، عندما تكون النفقات الحكومية أكبر من الإيرادات المتاحة، تكون هناك حاجة للتمويل بالعجز.

تعدّ سياسة التمويل بالعجز خطوة استراتيجية قد تتبعها الحكومات في مجموعة من الظروف، منها:⁽¹⁾

أ: تمويل الإنفاق الحكومي: تستخدم الحكومات سياسة التمويل بالعجز لتمويل الاستثمارات العامة وتوفير البنية التحتية والخدمات العامة للمواطنين، مثل التعليم والصحة والنقل.

ب: التعامل مع الأزمات: قد تتطلب الأحداث الطارئة مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية استخدام سياسة التمويل بالعجز لتمويل جهود الإغاثة والتعافي.

ت: دعم الاقتصاد: يمكن استخدام سياسة التمويل بالعجز كوسيلة لتحفيز الاقتصاد، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتوفير فرص عمل.

ويجب أن يتم استخدام سياسة التمويل بالعجز بحذر ومنطقية، بناءً على تقدير دقيق لحاجة الحكومة للتمويل والقدرة الاقتصادية على السداد و تراكم الديون الحكومية بطريقة غير مسؤولة يمكن أن يتسبب في مشكلات مالية أكبر في المستقبل وتأثير سلبي على الاقتصاد والاستقرار المالي للدولة ومن الضروري أن تتم خطط الميزانية الحكومية بحرص مع مراعاة التوازن ما بين الحاجة الحالية للتمويل وضمان استدامة الميزانية العامة على المدى البعيد.⁽²⁾

وتكمن أهمية التوازن في ضمان استمرارية الخدمات الحكومية الأساسية للمواطنين وتجنب الاعتماد المفرط على الاقتراض، الذي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة تكاليف الفوائد وأعباء سداد الديون و من الجيد أن تكون الحكومات قادرة على تلبية الاحتياجات العاجلة للمجتمع عن طريق الاقتراض ولكن يجب أن يتم ذلك بحكمة وتركيز على الاستثمار في المشاريع التي تعود بالفائدة على المجتمع على المدى الطويل.

فضلاً عن ذلك، يمكن لسياسة التمويل بالعجز أن تؤثر على تقييمات الائتمان للدولة ، مما يمكن أن يؤثر في نهاية المطاف على الثقة في الاقتصاد والاستثمارات الأجنبية المباشرة ، لذلك يجب على الحكومات أن تكون

(1) نزيه عبد المقصود ، محمد مبروك ، مصدر سابق ، ص 79.

(2) يحيى غني النجار ، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، العدد 1 ، 2010 ، ص 54.

ملتزمة بتطبيق سياسات مالية مستدامة وشفافة مع وضع خطط لتحسين إدارة الدين العام وتعزيز الشفافية في الإنفاق الحكومي.

2- سياسة التمويل بالفائض:

هذه السياسة تحدث عندما تكون الإيرادات الحكومية أكبر من النفقات وفي هذه الحالة يمكن أن تستخدم الحكومة الفائض الناتج لسد العجزات في الميزانية العامة أو لسداد الديون الحكومية القائمة وأن سياسة التمويل بالفائض تهدف إلى الاحتفاظ بمستويات معتدلة من الدين العام وتوفير توازن مالي للدولة، كما يمكن استخدامها لتحفيز الاستثمار الخاص أو تخفيض الضرائب على المواطنين وان هذه السياسة تشير إلى الحالة التي تكون فيها الإيرادات الحكومية أكبر من النفقات خلال فترة زمنية معينة ، وهذا يعني أن الحكومة تحقق أكثر مما تنفقه على الأنشطة والبرامج والخدمات ويمكن أن يحدث التمويل بالفائض لعدة أسباب، منها: (1)

أ: زيادة الإيرادات: عندما تزيد الإيرادات الحكومية نتيجة لنمو الاقتصاد وزيادة النشاط الاقتصادي، فإنه يمكن للحكومة أن تحقق فائضاً في الميزانية.

ب: تقليص النفقات: قد تقوم الحكومة بتقليص بعض النفقات الحكومية أو التحكم في الإنفاق للتأكد من عدم تجاوزها للإيرادات المتاحة.

ت: تحسين الإدارة المالية: عمليات الإدارة المالية الفعالة والكفاءة في جمع الضرائب وإدارة المصروفات ، يمكن أن تسهم في تحقيق فائض في الميزانية.

وأن سياسة التمويل بالفائض تعدّ إيجابية في الاقتصاد على المدى الطويل ويمكن استخدام الفائض في الميزانية للأغراض الآتية: (2)

(1) سداد الديون: يمكن للحكومة استخدام الفائض لسداد أجزاء من الديون الحكومية المستحقة، ومن ثمّ تقليل العبء المالي للدولة.

(2) تمويل مشاريع استثمارية: يمكن استخدام الفائض لتمويل مشاريع تحسين البنية التحتية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

(1) Brian Haines-Introduction To Quantitative Economics, London, George Allen & U. Win, 1978.

(2) Chris Brooks, Introductory Econometrics For Finance 2nd Edition, Cambridge University Press, UK, 2008.

(3) إنشاء صندوق استراتيجي: يمكن أن يُنشأ صندوق استراتيجي لتخزين الفائض لاستخدامه في المستقبل في حالة حدوث أزمات مالية أو اقتصادية.

وتعمل سياسة التمويل بالفائض على تحسين وضع الميزانية الحكومية وتعزيز استقرار الاقتصاد ومع ذلك، قد تكون هذه السياسة تحدياً في بعض الأوقات، خاصة عندما تحتاج الحكومة إلى زيادة الإنفاق لمواجهة التضخم أو البطالة لذلك فإن سياسة التمويل بالفائض تكون جزءاً من إطار مالي شامل يستند إلى تحليل دقيق للاقتصاد والمتطلبات الحكومية والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ، وأن يكون استخدام سياسات التمويل بالعجز أو الفائض متوازناً على وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وأن استخدام سياسات التمويل بالعجز بشكل غير مسؤول أو مفرط يمكن أن يؤدي إلى زيادة الدين العام وتفاقم المشكلات المالية على المدى الطويل.

كما يتعين على الحكومات أن تكون حريصة في استخدام سياسات التمويل بالعجز والتأكد من أن الإقراض يستخدم بذكاء لدعم الأهداف الاقتصادية ولتمويل المشاريع التي تسهم في تحسين البنية التحتية وتعزيز التنمية الشاملة وأن تتبنى الحكومات سياسات مالية فعالة تسهم في زيادة الإيرادات من مصادر متنوعة وتحسين الإدارة المالية للتحكم في النفقات العامة.⁽¹⁾

⁽¹⁾ John Drexhaye and Deborah Murphy ,sustainable Development from Brundtland to Rio 2012 ,international institute for sustainable development , 2010 , p75

الفصل الثاني

تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة
المختارة للمدة (2004-2021) .

المبحث الأول:- تحليل بعض مؤشرات السياسة المالية
في الجزائر .

المبحث الثاني:- تحليل بعض مؤشرات السياسة المالية
في الامارات العربية المتحدة .

المبحث الثالث:- تحليل بعض مؤشرات السياسة المالية
في العراق .

المبحث الاول

تحليل اهم المؤشرات المالية في الجزائر

اولا/ نبذة مختصرة عن الاقتصاد الجزائري

عانت الجزائر كغيرها من الدول النامية عجزا في الموازنة العامة ، نتيجة زيادة نفقاتها على إيراداتها، إذ تعدّ مشكلة عجز الموازنة العامة من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارَت اهتمام الباحثين في دول العالم ، إذ أصبحت إحدى الإشكاليات الاقتصادية المستعصية في معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، وبالرغم من كل تبذله تلك الدول من جهود للتخلص من مشكلة العجز في موازنتها العامة ، إلا أن معظمها لم تتوصل الى حلول جذرية ، ولا سيما الدول النامية منها، التي تتميز بانعدام الاستقرار الاقتصادي ، الذي زاد من مشكلة العجز في موازنتها العامة (1).

لذا غيرت الجزائر من نظامها الاقتصادي من النهج الاشتراكي الى اقتصاد السوق ، وتعدّ ثالث اقتصاد عربي من بعد السعودية والإمارات وثاني اقتصاد أفريقي بعد جنوب أفريقيا من حيث الدخل القومي السنوي حسب إحصاءات المنظمة العالمية للتجارة لعام (2007) ويشكل قطاع النفط الركيزة الأساسية لاقتصاد البلد أي حوالي 60% من الميزانية العامة ، و(30%) من الناتج المحلي الاجمالي و (95%) من إجمالي الصادرات (2).

احتلت الجزائر مراتب وسطى في معدل الدخل عام (1992) لإنها تركز على توسيع نشاطها الاقتصادي ، ارتفع معدل الإنتاج القومي بحدود (18%) ، لكنه جاء على حساب القطاع الزراعي ، وتدخلت الدولة لاستيراد المواد الغذائية المنعدمة في السوق فقد كانت الجزائر مصدرة للقمح في زمن الاحتلال الفرنسي صارت تستورده زمن الاستقلال ، واصبحت تخصص (98%) من واردات النفط لتحسين قيمة عملتها ، كما ظهر على الساحة ضرورة تغيير النمط الريعي ، وإدخال التجارة كمحرك أساس للاقتصاد وقد ساعدت العائدات مؤخرا في تخفيض المديونية الخارجية ، إلا أنّ الحكومات ما زالت محافظة على الإنفاق العام المبذر في

(1) جويده ، بلعة ، (دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري)، جامعة فرحات عباس ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2015، ص104.

(2) محمد كشناوي ، صباح جامعي،(واقع التشغيل بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية)، جامعة احمد دراية ،الجزائر، 2022، ص33.

قطاعات غير ذي نفع مثل خصخصة الشركات العامة بالشراكة أو البيع المفتوح محاصر بالعراقيل الإداري و فتح قطاع البنوك (في ظل ندرة المشترين)⁽¹⁾.

يشكل النفط والغاز الطبيعي ثروة البلاد الرئيسية ، فهي تمثل (97%) من إيرادات العملة الصعبة ، لذا فإنّ تقلبات أسعار النفط لها انعكاس مباشر على التوازنات الاقتصادية للبلاد ، ومن مميزات النفط الجزائري أنّه خفيف بكمية أقل من الكبريت ، لذلك فهو مطلوب بشدة في السوق العالمية ، رغم وجود أكثر من (50) حقلاً بترول خفضت الحكومة سقف الإنتاج لإطالة عمر الحقول، وتماشيا مع سياسة منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) فإنّ قدرة الجزائر في إنتاج البترول بحوالي (475) ألف برميل يوميا إذ توقعت الإحصائيات امكانية نفاذ المخزون النفطي في عام (2030) ، و قدرت مدة نفاذ المحصول الغازي في (1992) بـ (60) سنة (نفاذ في 2050) هذا الاحتياطي الذي يبلغ (3200) مليار م مكعب أهم قيمة من النفط حاليا مع سياسة التنويع⁽²⁾.

كل محطات تمبيع الغاز شجعت باتفاقيات مع أوروبا لمد أنابيب الغاز عبر البحر الأبيض المتوسط لإيطاليا وإسبانيا ، و بعد محاولة الحكومة رفع سعر الغاز، قررت الخروج من منظمة الدول المصدرة للنفط في مجال الغاز، لتدخل الأسواق الحرة ، وخطت الجزائر لإنجاز انبوب عبر البحر مباشرة من الجزائر إلى إيطاليا و كانت زيادة صادرات البترول أو الغاز من أولويات الحكومة، في سياسة التنويع و ساعدها أيضا زيادة الطلب الداخلي عليها، من المنازل ووسائل النقل⁽³⁾.

تسعى الجزائر لخلق مناخ استثماري (اقتصاد السوق) ، فقامت مثلا بسن قانون المحروقات في (2005) بتشجيع استكشاف منابع جديدة للطاقة ، كما هي ساعية لجلب نظر أوروبا واتحادها و هذه الوجهة تسمح لها بتصدير صناعاتها بدون رسوم جمركية كما تخفض تدريجيا رسومها على الواردات إذ وقعت الجزائر على معاهدات بطرفين مع (20) دولة أوروبية ، الصين، مصر، ماليزيا، واليمن ، و رغم علاقاتها الخاصة مع فرنسا كأبي دولة مستقلة ، أرادت الجزائر خلق مناخ دولي حولها ، بعلاقات مع العالم الثالث ، ودول شرق

(1) جازية فلاح،(مؤهلات الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات)،جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الاقتصادية،الجزائر،2017،ص42.

(2) كلثوم كباي ، التنافسية واشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة : الجزائر والمغرب وتونس ،رسالة ماجستير اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لخضر باتنة ، 2008 ، ص 123 .

(3) مرزاق نوال، وناسي لزه،(جيوپولوتيك النفط في الجزائر وتحديات الانتقال الى استغلال الطاقة المتجددة)، 107 94 - المجلة الجزائرية

للأمن والتنمية المجلد 10 / العدد 03 ،2021،ص94 .

أوروبا ومع غياب سياسة تفعيل التجارة العربية ، لم يتعد الميزان التجاري بين الجزائر وباقي البلدان العربية (2%)⁽¹⁾.

ثانياً/تحليل تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة في الجزائر للمدة

(2021-2004) :-

1- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :-

يلاحظ من الجدول (1) والرسم البياني (3) أن الاقتصاد الجزائري عانى سنة (2004) من تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قبل أن ينتعش بعد إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي في سنة (2004) (6149117) مليون د.ج ، مما يدل على أثر برامج التنمية في استئناف نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ومنذ عام (2005) بدأت معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض حتى عام (2009) ، بسبب انخفاض أسعار النفط إذ وصلت إلى أدنى مستوياتها وأصبح معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي سلبياً ، بسبب الأزمة العالمية وما تلاها من تراجع في أسعار النفط سنة (2009) إذ بلغ (9968025) مليون د.ج أي بمعدل نمو سنوي قدره (9.74-%) ، ويعود تراجع معدل النمو السنوي حتى وصل إلى أدنى مستوياته في عام (2009) إلى الركود الذي شهده قطاع المحروقات عقب انخفاض أسعار النفط ، ثم ارتفع مرة أخرى بعد إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في عام (2010) ، ومنذ عام (2010) ارتفعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً حتى عام (2012)⁽²⁾ ، بعد إطلاق الخطة الخمسية ، فضلاً عن تحسن أداء بعض القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات وخصوصاً الصناعة والبناء والاشغال العمومية، وكذلك ارتفعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً حتى عام 2012 ، ولقد استمر ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام (2013) و (2014) إذ بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي حوالي (16647919) مليون د.ج و (17228598) مليون د.ج على التوالي وبمعدل نمو سنوي (2.7%) في عام 2013 و (3.49%) في عام (2014) ، ولكن انخفض معدل نمو الناتج المحلي للعام (2015) بسبب تراجع أسعار النفط فبلغ (2.99-%) إذ وصل الى (16712686) مليون د.ج ، أما خلال الأعوام (2016) و (2017) و (2018) و (2019) فقد عادت قيم الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع مرة أخرى بسبب انتعاش

⁽¹⁾ منعم حسن علي ، قياس وتحليل العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2020) ، رسالة ماجستير ، بحث غير منشور ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2023، ص54 .

⁽²⁾ بشرى بن عايد ، التحليل النظري والكمي لأثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1996 - 2016) جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017/2018، ص 77 .

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021)

الاقتصاد وارتفاع أسعار النفط فبلغت حوالي (17514635) ، (18876176) ، (20393524) ، (20501058) مليون د.ج على التوالي وبمعدلات نمو بلغت (4.8%) ، (7.77%) ، (8.04%) ، (0.53%) على التوالي ، وتراجع معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي خلال العام (2020) حوالي (-10.33%) إذ وصل الناتج المحلي الاجمالي الى (18383800) مليون د.ج بسبب ظهور جائحة (كوفيد - 19)، ثم عاود الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع في عام (2021) إذ بلغ (18764900) مليون د.ج وبمعدل نمو سنوي بلغ (2.7%) ، وذلك يعزى الى تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية ، وتوفر اللقاح ضد فايروس كورونا .

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

الجدول (1)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي و النفقات العامة في الجزائر بالأسعار الجارية للمدة (2004 – 2021) (مليون د.ج)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة %	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي %
1	2	3	4	5	6
2004	6149117	—	4891800	—	79.55
2005	7561984	22.98	2052000	-58.05	27.13
2006	8501636	12.43	2427800	18.31	28.55
2007	9352886	10.01	3089700	27.26	33.03
2008	11043704	18.08	4159800	34.63	37.66
2009	9968025	-9.74	4250600	2.18	42.64
2010	11991564	20.3	4459100	4.90	37.18
2011	14588532	21.66	5829500	30.73	40.2
2012	16209598	11.11	7058100	21.07	43.54
2013	16647919	2.7	6024130	-14.64	36.18
2014	17228598	3.49	6995770	16.12	40.60
2015	16712686	-2.99	7656300	9.44	45.81
2016	17514635	4.8	8295700	8.35	47.36
2017	18876176	7.77	9082630	9.48	48.11
2018	20393524	8.04	7899060	-13.03	38.73
2019	20501058	0.53	7725500	-2.19	37.68
2020	18383800	-10.33	7929840	2.64	43.13
2021	18764900	2.7	8735500	10.15	46.55

المصدر: - العمود (2,4) - صندوق النقد الدولي ، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي ، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، الإحصاءات الدولية وملفات البيانات ، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة .

- العمود (3,5,6) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول .

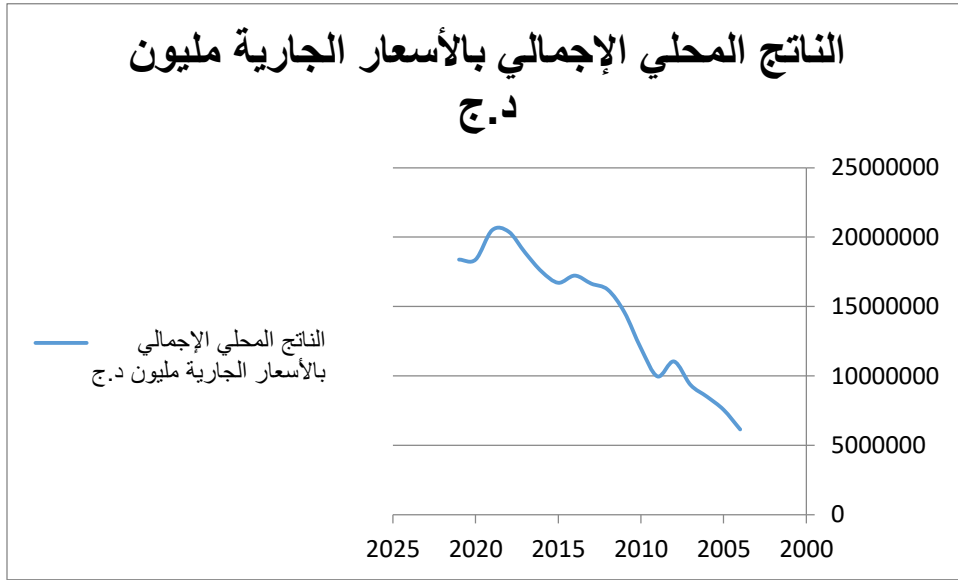
- تم احتساب معدلات النمو السنوية من الباحث عن طريق طرح السنة الحالية من السنة السابقة وقسمة الناتج على

السنة السابقة ومن ثم ضرب الناتج في 100 ، وبموجب الصيغة الآتية:

$$R=(Y_t-Y_o)/Y_o *$$

والشكل البياني الآتي يوضح معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

الشكل (3) الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال المدة (2021-2004)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1) .

2- النفقات العامة ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للمدة (2004 – 2021):-

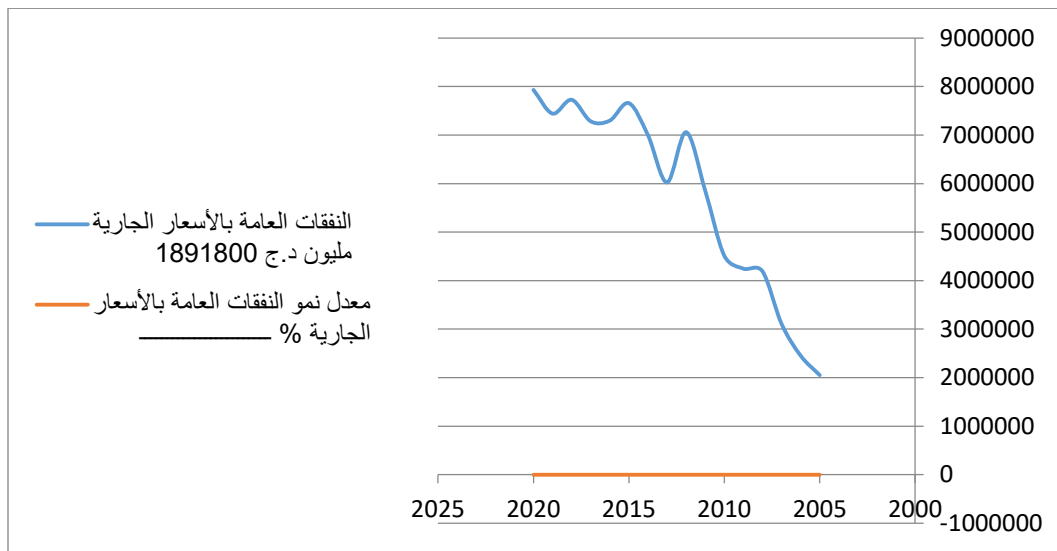
تعاني الموازنة العامة في الجزائر من خلل في الهيكل العام يتمثل في جوانب الموازنة العامة للدولة (النفقات والإيرادات) نتيجة تراكم النفقات الجارية وازدياده سنة تلو الأخرى ، بسبب القرارات الحكومية الخاطئة الناجمة عن الظروف السياسية والاقتصادية، وإن الجزائر في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية طبقت عدة استراتيجيات تنموية متعددة تجسدت في شكل برامج تنموية وسياسات إصلاح وذلك من اجل مواكبة الحاجات المتزايدة من جهة وتحسين الأداء الاقتصادي من جهة أخرى ، إذ أن تطبيق هذه الاستراتيجيات لا يتم إلا عن طريق دمج مجموعة من الوسائل: بشرية، مادية، قانونية ومالية و تبقى الوسائل المالية الشرط الافضل لتفعيل باقي الوسائل لذلك نلاحظ عن طريق الجدول (1) زيادة النفقات العامة بالأسعار الجارية حوالي (4891800) مليون د.ج عام (2004) وبنسبة (79.55%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وترجع هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى زيادة النفقات الرأسمالية و نفقات الموظفين ، فضلاً عن برنامج إعادة إعمار المناطق المتضررة من زلزال (21) مايو (2003) وتشير معطيات الجدول (1) إلى انخفاض النفقات العامة في عام (2005) فبلغت (2052000) مليون د.ج ، مسجلة معدل نمو سنوي سالب بلغ (-58.05) وبنسبة (27.13%) من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لعدة عوامل منها انخفاض

الفوائد على الدين العام ، ثم ارتفع الإنفاق العام إلى (2427800) مليون د.ج عام (2006) وبمعدل نمو سنوي بلغ (18.31%) وبنسبة (28.55%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم استمر الارتفاع في النفقات العامة إذ بلغ (3089700) مليون د.ج عام 2007 وبنسبة (33.03%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وأن هذه الزيادات تتعلق بمشاريع البنية التحتية والري والموارد المائية والزراعة ومصايد الأسماك والتعليم، بينما شهد عام (2008) ارتفاع ملحوظ في حجم النفقات العامة بلغ (4159800) مليون د.ج وبنسبة (37.66%) من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو سنوي بلغ (34.63%) فهو أعلى مقارنة بمعدل النمو السنوي لعام (2007) (27.26%) ، وكذلك ارتفاع كل من نفقات التشغيل والنفقات التجهيز بنسبة متساوية ، وذلك بسبب ارتفاع معدلات الإنفاق العام المحلي (الاستهلاكي والاستثماري) على المشاريع والاستثمارات العامة المتنامية وسياسة الدعم المستهدفة للطبقات المنخفضة الدخل والمتوسطة، وشهد عام (2010) ارتفاعاً طفيفاً في الإنفاق العام بقيمة (4459100) مليون د.ج ، وبمعدل نمو سنوي بلغ (4.90%) وبنسبة (37.18%) من الناتج المحلي الإجمالي ، مقارنة بعام (2009) (4250600) مليون د.ج ، وبمعدل نمو سنوي بلغ (2.18%) وبنسبة (42.64%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم ارتفعت النفقات العامة إلى (5829500) مليون د.ج عام (2011) ، وبمعدل نمو سنوي بلغ (30.73%) وبنسبة (40.2%) من الناتج المحلي الإجمالي ، و (7058100) مليون د.ج عام (2012) وبمعدل نمو سنوي بلغ (21.07%) وبنسبة (43.54%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وترجع هذه الزيادة إلى الزيادات الكبيرة للمصاريف الجارية للميزانية ، بما في ذلك زيادة إنفاق المستخدمين، والإنفاق على الخدمات العامة، والإنفاق على قطاع الإسكان وانخفضت هذه النفقات عام (2013) إلى (6024130) مليون د.ج ومسجلة معدل نمو سنوي سالب بلغ (-14.64%) وبنسبة (36.18%) من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض نفقات التشغيل بنسبة 17.16% مقارنة بعام (2012) وانخفاض نفقات التجهيز بنفس النسبة، ثم عاود ارتفاع النفقات العامة عام (2014) إلى (6995770) مليون د.ج وبمعدل نمو سنوي بلغ (16.12%) وبنسبة (40.60%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وشهد العام (2015) مرة أخرى ارتفاعاً في النفقات العامة، إذ وصلت إلى (7656300) مليون د.ج، وبمعدل نمو سنوي بلغ (9.44%) وبنسبة (45.81%) من الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن عام (2016) لم يشهد هذه الزيادة الكبيرة وسجل زيادة طفيفة ومتوازنة بين نفقات التشغيل ونفقات التجهيز بلغت (8295700) مليون د.ج، وبمعدل نمو سنوي بلغ (8.35%) وبنسبة (47.36%) من الناتج المحلي الإجمالي وفي عام (2018) اعتمدت الحكومة السياسة الإنفاقية التوسعية بسبب حالة الركود السائدة وبذلك وصل حجم النفقات العامة إلى (7899060) مليون د.ج ،

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021)

وبنسبة (38.73%) من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (13.03-%) مقارنة بمعدل النمو السنوي لعام (2017) إذ بلغ (9.48%) ، مما أدى إلى تفاقم العجز في الموازنة ، وفي عام (2019) قدر حجم النفقات العامة بحوالي (7725500) مليون د.ج وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ حوالي (-%) (2.19)⁽¹⁾ ، وبنسبة (37.68%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وفي ظل انخفاض أسعار النفط والازمة الصحية لجائحة (كوفيد - 19) وصل حجم النفقات العامة في عام (2020) الى (7929840) مليون د.ج (2) ، وبمعدل نمو سنوي بلغ (2.64%) وبنسبة (43.13%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم ارتفع حجم النفقات العامة في عام (2021) الى (8735500) مليون د.ج وبمعدل نمو سنوي بلغ (10.15%) وبنسبة (46.55%) من الناتج المحلي الإجمالي ، والشكل البياني الآتي يوضح معدلات النمو السنوية للنفقات العامة في الجزائر :-

الشكل(4) هيكل النفقات العامة في الجزائر للمدة (2021-2004)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1) .

(1) بو عناني سيليا ، بن الذيب ايمن ، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة للدولة دراسة حالة الجزائر (2010- 2021) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم التجارية ، جامعة محمد البشير الإبراهيمي ، الجزائر، 2021 - 2022 ، ص 69 .

(2) بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ديسمبر 2021 ، ص71 .

ثالثاً: تحليل هيكل النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية في الجزائر للمدة (2021-2004) :-

1- تحليل و تطور النفقات الجارية ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

عن طريق الجدول (2) نلاحظ أنّ هذه المرحلة تمثل مرحلة تطبيق برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، إذ نلاحظ زيادة متسارعة وكبيرة في النفقات الجارية إذ بلغت النفقات الجارية في عام (2004) (1251100) مليون د.ج ، وبنسبة (66.13%) من النفقات العامة و (20.34%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم انخفضت النفقات الجارية انخفاضاً طفيفاً في عام (2005) إذ بلغت (1245100) مليون د.ج وبنسبة (60.68%) من النفقات العامة و (79.71%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم ارتفعت النفقات الجارية الى (1437900) مليون د.ج عام (2006) وبنسبة (58.62%) من النفقات العامة و (16.91%) من الناتج المحلي الإجمالي ، و بعد ذلك ارتفعت النفقات الجارية عام (2007) لتصل الى (1673900) مليون د.ج وبنسبة (53.85%) من النفقات العامة و (17.89%) من الناتج المحلي الإجمالي ، واستمرت النفقات الجارية بالتزايد المستمر إذ بلغت (2217700) مليون د.ج عام (2008) وبنسبة (52.92%) من النفقات العامة و (20.08%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وما يفسر هذا التزايد المستمر والنمو في الإنفاق الجاري هو تحسن أسعار النفط الذي انتقل من 28.5 \$ سنة (2000) إلى (54.5) \$ سنة (2005) ثم إلى (97.3) \$ سنة (2008) وإلى (111.3) \$ سنة (2011) وإلى (98) \$ سنة (2014) ، إذ بلغت النفقات الجارية عام (2015) الى نحو (4617000) مليون د.ج وبنسبة (60.3%) من النفقات العامة و (27.62%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ويعود سبب ذلك الى أنّ السلطات بدأت بتطبيق برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد واستمرت بالارتفاع خلال السنوات (2021-2016) لتصل الى اعلى مستوى لها عام (2021) بمقدار (5965500) وبنسبة (68.2%) من النفقات العامة و (31.79%) من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾ ، وهذا راجع أساساً إلى برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من صندوق النقد الدولي الذي فرض بندا يهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص ، الأمر الذي أثر على هيكل الإنفاق في الجزائر .

(1) بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ديسمبر 2021 ، ص 18 .

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021)

جدول (2)

هيكل النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية في الجزائر بالأسعار الجارية للمدة (2004 – 2021)

(مليون د.ج)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	النفقات الجارية	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة %	نسبة النفقات الجارية الى الناتج المحلي الاجمالي %	النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %	نسبة النفقات الاستثمارية الى الناتج المحلي الاجمالي %
1	2	3	4	5	6	7	8
2004	6149117	1251100	66.13	20.34	6407000	1.30	1.04
2005	7561984	1245100	60.68	79.71	8069000	3.93	1.06
2006	8501636	1437900	58.62	16.91	9899000	4.07	1.16
2007	9352886	1673900	53.85	17.89	14158000	4.58	1.51
2008	11043704	2217700	52.92	20.08	19421000	4.66	1.75
2009	9968025	2300000	54.16	23.07	19506000	4.58	1.95
2010	11991564	2683800	59.47	22.38	18001000	4.03	1.50
2011	14588532	3879200	66.27	26.59	19503000	3.34	1.33
2012	16209598	4782600	67.76	29.50	22755000	3.22	1.40
2013	16647919	4131500	68.58	24.81	18925300	3.14	1.13
2014	17228598	4494300	64.24	26.08	25014700	3.57	1.45
2015	16712686	4617000	60.3	27.62	30393000	3.96	1.81
2016	17514635	4585600	62.84	26.18	27043000	3.25	1.54
2017	18876176	4677300	64.22	24.77	26054300	2.86	1.38
2018	20393524	4648300	60.16	22.79	30853600	3.90	1.51
2019	20501058	4659900	62.62	22.73	2830300	0.36	0.13
2020	18383800	5154500	65.3	28.03	2920540	0.36	0.15
2021	18764900	5965500	68.2	31.79	2876500	0.32	0.15

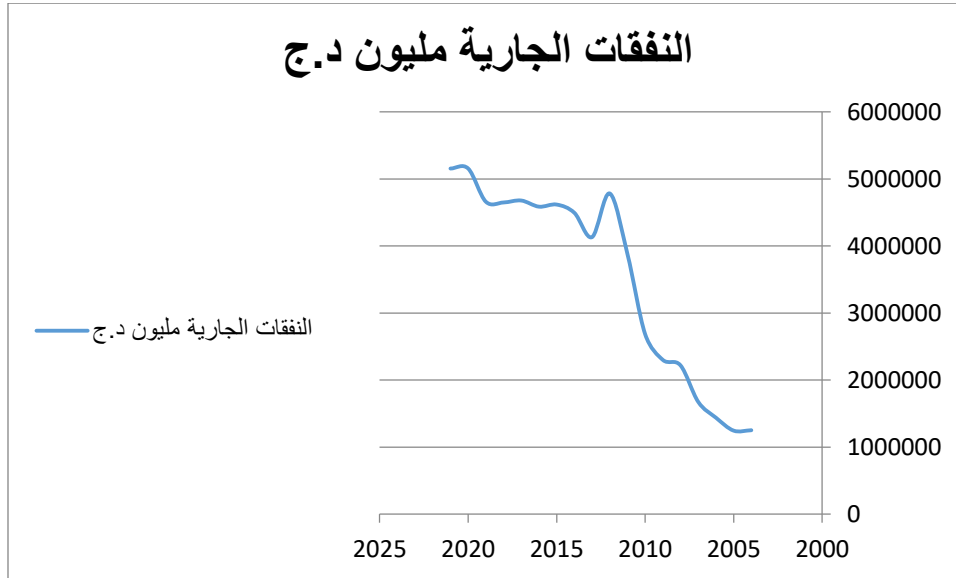
المصدر: - العمود (2,3,6) - بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

- صندوق النقد العربي ، قاعدة البيانات الإحصائية ، 2021 .

- العمود (4,5,7,8) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول .

والشكل الآتي يوضح تطور النفقات الجارية في الجزائر .

الشكل (5) النفقات الجارية في الجزائر للمدة (2021-2004)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2) .

2- تحليل تطور النفقات الاستثمارية ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر :

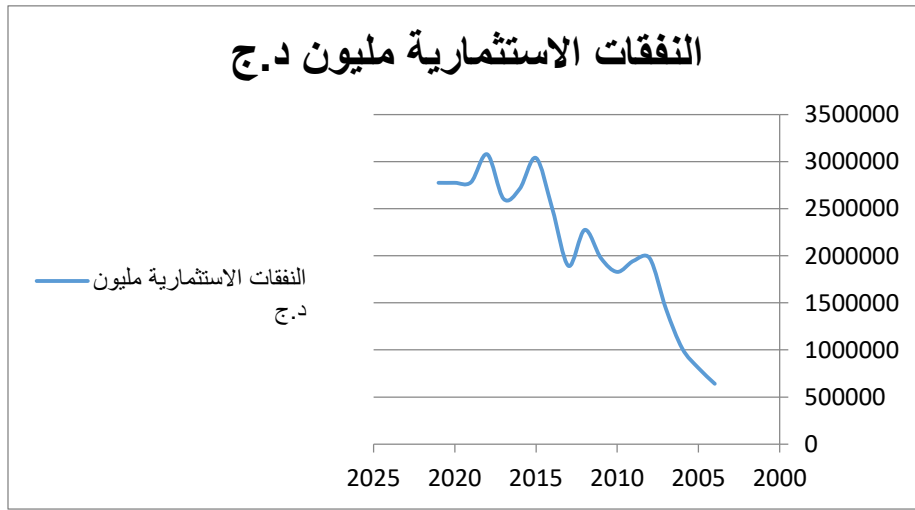
تعدّ النفقات الاستثمارية أعباء تنفقها الدولة من اجل الحصول على استثمارات جديدة لتطوير استثماراتها الحالية تؤدي الى توسيع نشاطها وزيادة إيراداتها من هذه الاستثمارات كسواء موجودات جديدة وتأجيرها أو بيعها أو إصلاح وتطوير موجوداتها ، وإن الجزائر بوصفها دولة نامية وفي ظل سعيها المتواصل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي فإنها قد طبقت واعتمدت على سياسة الإنفاق العام باتجاهها الانكماشية والتوسعي تماشياً مع الأوضاع الاقتصادية.

وأما على صعيد تحليل النفقات الاستثمارية على وفق الجدول (2) يتضح أن النفقات الاستثمارية شهدت تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من (2004-2008) مسجلة زيادة طوال الفترة بسبب ارتفاع أسعار النفط ، إذ نلاحظ ارتفاع النفقات الاستثمارية لعام (2005) إذ بلغت (8069000) مليون د.ج ، وبنسبة (3.93%) من النفقات العامة و (1.06%) من الناتج المحلي الإجمالي ، مقارنة بقيمة النفقات الاستثمارية لعام (2004) إذ بلغت حوالي (6407000) مليون د.ج ، وبنسبة (1.30%) من النفقات العامة و (1.04%) من الناتج المحلي

الإجمالي ، وخلال الأعوام من (2006) وحتى عام (2008) يتضح لنا استمرار زيادة النفقات الاستثمارية بشكل تدريجي فبلغت حوالي (9899000 ، 14158000 ، 19421000) مليون د.ج على التوالي ، وبنسبة (4.07% ، 4.58% ، 4.66%) من النفقات العامة على التوالي ، و (1.16% ، 1.51% ، 1.75%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات الربعية التي استخدمتها الحكومة لتمويل العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الإنتاجية في إطار تنفيذ سياسة مالية توسعية بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، مع تخصيص الإنفاق الاستثماري الحكومي لتمويله المخطط التنموي الخماسي التي تدرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، إذ تم تقسيم تغطيتها المالية للمشاريع القائمة المنجزة وقيد الإنجاز ويجري استكمال مشاريع جديدة، فضلاً عن تحسين الأوضاع الاجتماعية بهدف تعزيز التنمية البشرية ، وخلال الفترة (2009-2015) شهدت النفقات الاستثمارية الحكومية تقلبات من سنة إلى أخرى ، فكانت قيمة النفقات الاستثمارية لعام (2009) حوالي (19506000) مليون د.ج ، وبنسبة (4.58%) من النفقات العامة و (1.95%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وقد تراجعت قيمتها خلال العام (2010) فبلغت حوالي (18001000) مليون د.ج ، وبنسبة (4.03%) من النفقات العامة و (1.50%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وعاودت الارتفاع خلال عامي (2011 و 2012) إذ بلغت قيمة النفقات الاستثمارية حوالي (19503000 ، 22755000) مليون د.ج على التوالي، وبنسبة (3.34% ، 3.22%) من النفقات العامة على التوالي ، و (1.33% ، 1.40%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، وقد انخفضت قيمتها عام 2013 إذ بلغت (18925300) مليون د.ج، وبنسبة (3.14%) من النفقات العامة و (1.13%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وبدأت قيم النفقات الاستثمارية بالزيادة في عامي (2014) و (2015) إذ بلغت (25014700 ، 30393000) مليون د.ج على التوالي، وبنسبة (3.57% ، 3.96%) من النفقات العامة على التوالي ، و (1.45% ، 1.81%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، ثم انخفضت خلال الفترة (2016-2017) بعد انخفاض أسعار النفط واتجاه الحكومة إلى ترشيد الإنفاق ، فبلغت قيمتها حوالي (27043000 ، 26054300) مليون د.ج على التوالي ، وبنسبة (3.25% ، 3.86%) من النفقات العامة على التوالي ، و (1.54% ، 1.38%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، واستمرت التقلبات في قيم النفقات الاستثمارية بسبب تغير الظروف وتراجع أو زيادة أسعار النفط والأزمات الصحية وتداعياتها، فلاحظ التفاوت الحاصل في قيم النفقات الاستثمارية ، (2018) و (2019) و (2020) و (2021) فبلغت قيمتها حوالي (30853600 ، 2830300 ، 2920540 ، 2876500) مليون د.ج على التوالي ، وبنسبة (3.90% ، 0.36% ، 0.36% ، 0.32%) من النفقات العامة على التوالي ، و (1.51% ، 0.13% ، 0.15% ، 0.15%) من الناتج المحلي

الإجمالي على التوالي ، وهذا يوضح لنا أن الإنفاق الاستثماري يعتمد على أسعار النفط وتكون احد الأسباب التي تؤثر عليه وايضاً بسبب طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية، والشكل البياني الآتي يوضح معدلات النمو السنوية للإنفاق الاستثماري في الجزائر (1) .

الشكل (6) النفقات الاستثمارية في الجزائر للمدة (2021-2004)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2) .

رابعاً / تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال المدة (2021-2004) :-

لكي تقوم الدولة بوظيفتها لا بد أن تحصل على تمويل لنفقاتها العامة أي الحصول على الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها العامة ، وهذا ما يعرف بالإيرادات العامة التي تعدّ من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في تنفيذ خططها ، وتسعى دائما إلى زيادة حصيلتها والحفاظ عليها ، إذ تتمثل في كل من الرسوم ، القروض العامة ، الإصدار النقدي... الخ فضلاً عن الضرائب التي تمثل أهم مصدر من مصادر تمويل خزينة الدولة والمساهمة في الإنفاق العام فضلا عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، أي أنها أداة مهمة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي .

(1) بوفنش وسيلة ، اثر الانفاق الحكومي الاستثماري على الاستثماري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR ، خلال الفترة (2000- 2018) ، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 8 ، العدد 1 ، الجزء الثاني ، 2022 ، ص209 .

1- تحليل تطور الإيرادات العامة ومعدل نموها في الجزائر:

نلاحظ عن طريق الجدول (3) ان دولة الجزائر التي تعتمد على النظام الجبائي الذي يعدّ كغيره من أنظمة البلدان الأخرى ، شهد مجموعة من التطورات والتحويلات ، فقد مر بالعديد من المراحل كان أهمها الإصلاحات الجبائية التي تعد كنتيجة حتمية لتعقد النظام الجبائي السابق ، التي كان من أهم أهدافها هو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة والتخلص من التبعية البترولية ، خاصة وأنّ رصيد الميزانية يعتمد وبدرجة كبيرة على الإيرادات المتأتية منها فظلاً عن تأثر الجباية البترولية بأسعار البترول المتذبذبة ، اذ بلغت الإيرادات العامة عام (2005) نحو (3082600) مليون د.ج و بمعدل نمو سنوي (38.3%) بعدما كانت عام 2004 نحو (2229700) ، واستمرت بالارتفاع خلال السنوات الأولى من مدة الدراسة حتى عام (2009) إذ انخفضت انخفاضاً ملحوظاً لتصل الى (3676000) مليون د.ج و بمعدل نمو سنوي سالب (-29.2%) (ويعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية) (2008) ، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة ، ثم عاودت الإيرادات العامة في الارتفاع لتصل الى (4379600) مليون د.ج عام (2010) و بمعدل نمو سنوي (19.1%) نتيجة الى زيادة اسعار النفط والمشتقات النفطية ، واستمرت بالارتفاع بنسب متقاربة خلال الأعوام (2011-2012) إذ بلغت (5790100) – (6339300) مليون د.ج على التوالي وبمعدل نمو (32.2% ، 9.5%) على التوالي إذ كانت هذه المدة بمثابة صدمة ايجابية للاقتصاد الجزائري الذي انعكس ايجابا على نمو الإيرادات العامة ، لتبدأ الإيرادات العامة بالهبوط تدريجياً خلال الأعوام (2013-2015) اذ بلغت (5957500 ، 5738400 ، 5103100) مليون د.ج على التوالي وبمعدل نمو سنوي سالب (-6% ، -3.7% ، -11.1%) على التوالي بسبب انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية لتتخفف معها حجم الإيرادات العامة ، ثم عاودت الإيرادات العامة الى الانخفاض عام (2016) لتصل الى (5110100) مليون د.ج وبمعدل نمو (0.1%) بسبب انخفاض إيرادات النفط ايضاً ، بعد ذلك عادت الى الانتعاش خلال الأعوام (2017-2018) لتصل الى اعلى معدلاً لها عام (2018) بنحو (6751400) مليون د.ج⁽¹⁾ ، وبمعدل نمو بلغ حوالي (11.6%) نتيجة تحسن أسعار النفط العالمية ، ثم عاودت أسعار النفط بالهبوط خلال الأعوام (2019 – 2021) لتتخفف على اثرها الإيرادات العامة الى (6453500 ، 5539600 ، 5229500) مليون د.ج على التوالي وبمعدل نمو سالب (-4.4% ، -14.2% ، -5.5%) على التوالي ، بسبب التزام الجزائر بتخفيض انتاج النفط بحسب اتفاق أوبك في عام (2020)، اسهم في انخفاض الإيرادات النفطية ومن ثم الإيرادات العامة ، فظلاً عن الازمة

(1) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، 2018 ، ص71 .

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021)

الصحية العالمية فايروس (كوفيد - 19) التي اقلت بظلالها على الوضع الاقتصادي من انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط ومن ثمَّ انخفاض الإيرادات العامة.

الجدول (3)

هيكل الإيرادات العامة في الجزائر بالأسعار الجارية للمدة (2004 - 2021) (مليون د.ج)

السنة	الإيرادات العامة	معدل نمو الإيرادات العامة %	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات الأخرى	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة %	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة %	نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى الى الإيرادات العامة %
1	2	3	4	5	6	7	8	9
2004	2229700	—	1570700	580400	78600	70.4	26	3.5
2005	3082600	38.3	2352700	640400	89500	76.3	20.8	2.9
2006	3639800	18.1	2799000	720800	120000	76.9	19.8	3.3
2007	3687800	1.3	2796800	766700	124300	75.8	20.8	3.4
2008	5190500	40.7	4088600	965200	136700	78.8	18.6	2.6
2009	3676000	-29.2	2412700	1146600	116700	65.6	31.2	3.2
2010	4379600	19.1	2905000	1287400	187200	66.3	29.4	4.3
2011	5790100	32.2	3979700	1527100	283300	68.7	26.4	4.9
2012	6339300	9.5	4184300	1908600	246400	66	30.1	3.9
2013	5957500	-6	3678100	2031000	248400	61.7	34.1	4.2
2014	5738400	-3.7	3388400	2091400	258600	59	36.4	4.5
2015	5103100	-11.1	2373500	2354700	374900	46.5	46.1	7.3
2016	5110100	0.1	1781100	2482200	846800	34.9	48.6	16.6
2017	6047900	18.4	2177000	2630000	1240900	36	43.5	20.5
2018	6751400	11.6	2887100	2648500	1215800	42.8	39.2	18
2019	6453500	-4.4	2569300	3179100	705100	39.8	49.3	10.9
2020	5539600	-14.2	2048800	2164500	1326300	37	39.1	23.9
2021	5229500	-5.5	2237700	2054600	1045600	45.7	39.2	19.9

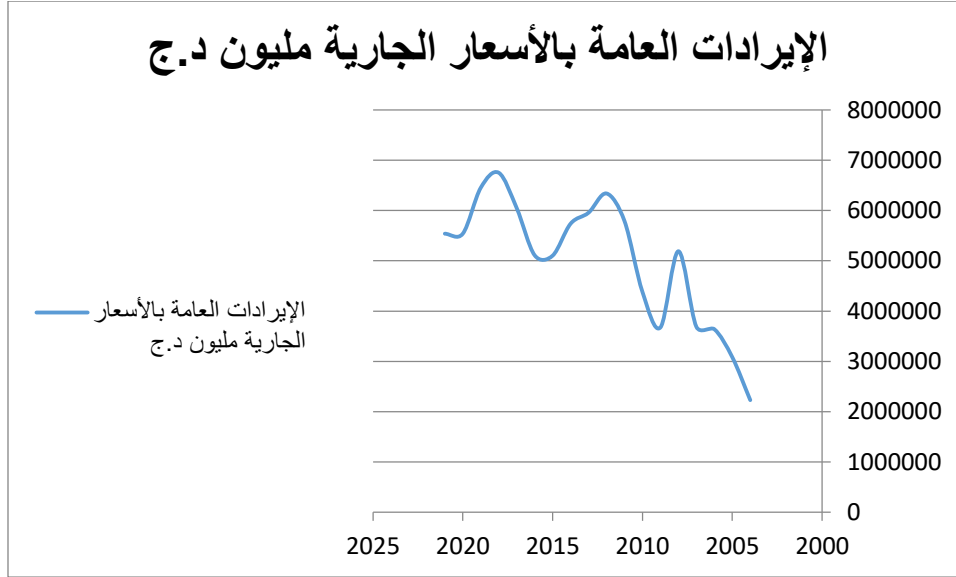
المصدر: - العمود (2,4,5,6) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، اعداد مختلفة .

- صندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية ، 2021 .

- العمود (3,7,8,9) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول .

والشكل الآتي يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر:

الشكل (7) الإيرادات العامة في الجزائر خلال المدة (2004-2021)



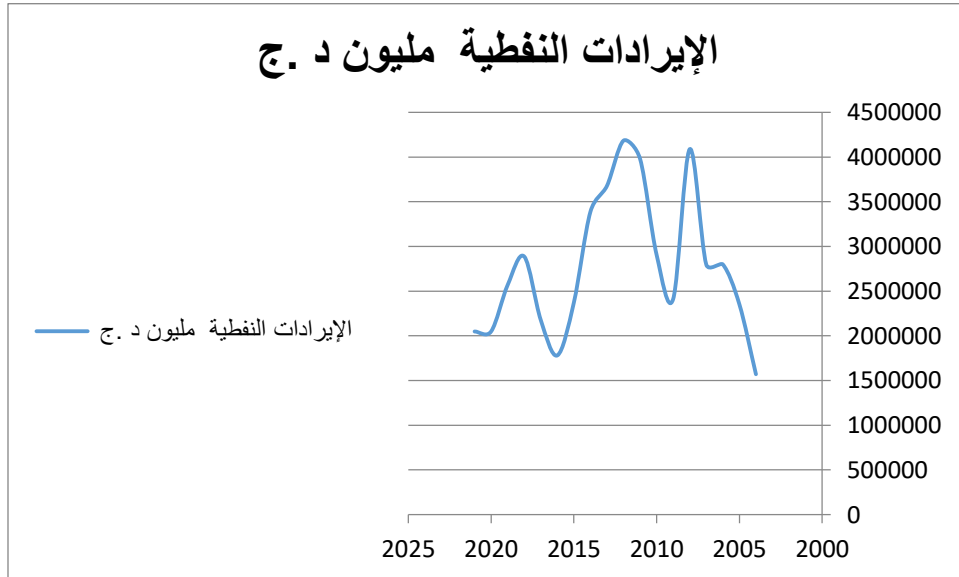
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3) .

2- مؤشر الإيرادات النفطية ونسبتها الى الإيرادات العامة :

نلاحظ عن طريق الجدول (3) ارتفاع الإيرادات النفطية في الجزائر خلال الأعوام الأولى من مدة الدراسة إذ بلغت خلال عام (2005) نحو (2352700) مليون د.ج. وبنسبة (76.3%) من الإيرادات العامة ، بعدما بلغت عام (2004) نحو (1570700) مليون د.ج. وبنسبة (70.4%) من الإيرادات العامة ، وذلك بسبب زيادة إنتاج النفط الذي انعكس ايجاباً على الإيرادات واستمر الارتفاع خلال الأعوام (2006-2008) إذ بلغت (2799000 – 4088600 – 2796800) مليون د.ج. على التوالي ، وبنسبة (76.9% ، 75.8% ، 78.8%) من الإيرادات العامة على التوالي ، وذلك يعزى الى صدمة ارتفاع اسعار النفط الايجابية ، وبعد انخفاض اسعار النفط عام (2009) و ضعف الطلب واستمرار هبوط النمو الاقتصادي في العالم انخفضت الإيرادات النفطية انخفاضاً كبيراً لتصل الى (2412700) مليون د.ج. عام (2009) وبنسبة (65.6%) من الإيرادات العامة ، ثم ارتفعت عام (2010) بنحو (2905000) مليون د.ج. وبنسبة (66.3%) من الإيرادات العامة ، ثم عاودت الى الارتفاع الملحوظ عامي (2011-2012) بنحو (3979700 – 4184300) مليون د.ج. على التوالي وبنسبة (68.7% ، 66%) من الإيرادات العامة على التوالي بسبب ارتفاع الطلب على المحروقات وارتفاع اسعار النفط الخام إذ سجلت أعلى نسبة لها عام (2012) خلال مدة البحث ، ثم انخفضت الإيرادات

النفطية انخفاضاً كبيراً لتصل الى ادنى مستوى لها عام (2016) بنحو (1781100) مليون د.ج وبنسبة (34.9%) من الإيرادات العامة حتى إنَّ احتياطي الجزائر من النقد الأجنبي بلغ نحو (114) مليار دولار في العام (2016) ، بعدما كان (190) مليارا نهاية العام (2013) ، وذلك بسبب الصدمة النفطية ، وبعد تخطي الازمة النفطية استمرت الإيرادات النفطية بالارتفاع الى عام (2019) إذ بلغت (2569300) مليون د.ج وبنسبة (39.8%) من الإيرادات العامة ، بعد ذلك جاءت ازمة فايروس (كوفيد 19) التي أثرت على الاقتصاد العالمي والإيرادات النفطية التي انخفضت الى (2048800) مليون د.ج خلال عامي (2020) وبنسبة (37%) من الإيرادات العامة ، وبعدها أخذت الإيرادات النفطية في الارتفاع في عام (2021) لتبلغ (2237700) مليون د.ج وبنسبة (45.7%) من الإيرادات العامة ، لتحسن الأوضاع الصحية وانتهاء ازمة (كوفيد - 19) ، ونلاحظ ايضا عن طريق الجدول أنَّ نسبة مشاركة الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر يأخذ اعلى النسب مقارنة مع الإيرادات الأخرى والإيرادات الضريبية ، وذلك بسبب ضعف النظام الضريبي وجباية الإيرادات الأخرى ، والشكل الآتي يوضح تطور الإيرادات النفطية في الجزائر:

الشكل (8) الإيرادات النفطية في الجزائر للمدة (2004-2021)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3) .

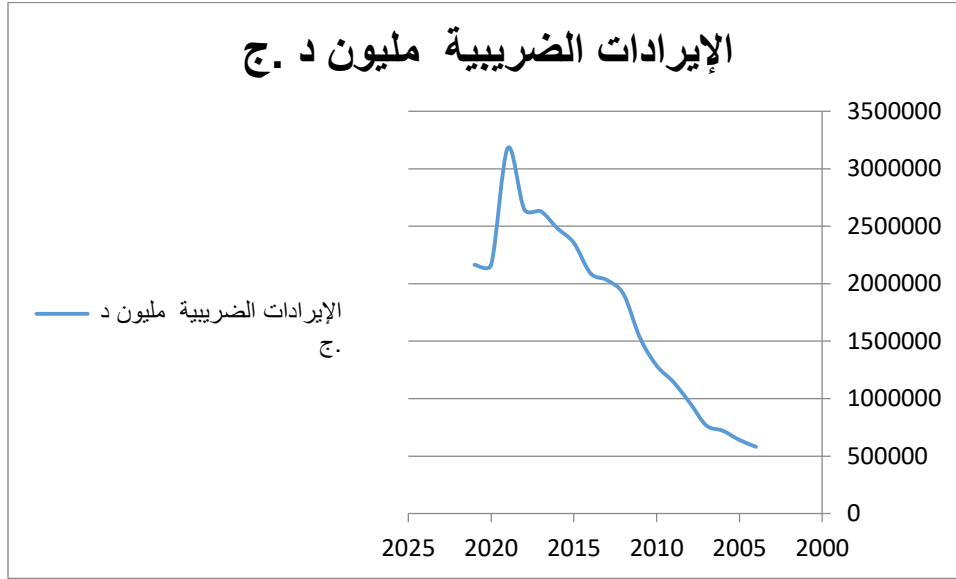
3 - مؤشر الإيرادات الضريبية ونسبتها الى الإيرادات العامة :

نلاحظ عن طريق الجدول (3) تقارب نسبة الإيرادات الضريبية في الجزائر في السنوات الاولى من مدة البحث إذ بلغت خلال الاعوام 2004-2008 نحو (580400 - 640400 - 720800 - 766700 - 965200) مليون د.ج على التوالي وبنسبة (26%، 20.8%، 19.8%، 20.8%، 18.6%) من الإيرادات العامة على التوالي ، ونرى أنّ الإيرادات تتزايد خلال السنوات المذكورة انفاً إذ تمثل الضرائب أهم مصادر التمويل التي تستخدمها الحكومة لتمويل برامجها الانفاقية ، ثم ارتفعت الى (1146600) مليون د.ج عام (2009) بسبب الازمة المالية العالمية التي أدت الى انخفاض أسعار النفط وانعكس ذلك على ارتفاع الإيرادات الضريبية لتعويض النقص الحاصل في الإيرادات النفطية ورغم هذا لا تشكل الضرائب سوى (31.2%) من هيكل الإيرادات العامة في الدولة ، وهذا يدل على ضعف النظام الضريبي الذي يعد مصدراً مهماً من مصادر تمويل الموازنة ، ثم اخذت الإيرادات الضريبية في الارتفاع الملحوظ مجدداً خلال الأعوام (2010-2012) إذ بلغت نحو (1287400، 1527100، 1908600) مليون د.ج على التوالي وبنسبة (29.4%، 26.4%، 30.1%) من الإيرادات العامة على التوالي ، وأنّ هذا الارتفاع الملحوظ في الإيرادات الضريبية ، جاء بسبب انخفاض الإيرادات النفطية ، مما أدى الى انخفاض أسعار النفط وقابل ذلك ارتفاع الإيرادات الضريبية ، واستمرت الإيرادات الضريبية في ارتفاع خلال الأعوام (2013 - 2015) لتصل الى (2031000، 2091400، 2354700) مليون د.ج على التوالي وبنسبة (34.1%، 36.4%، 46.1%) من الإيرادات العامة على التوالي بسبب تحسن انظمة جباية الضرائب خاصة على البضاعة المستوردة ، وسجلت الإيرادات الضريبية نسبة مشاركة عالية من الإيرادات العامة عام (2016) بنحو (48.6%) إذ بلغت حوالي (2482200) مليون د.ج لذلك العام ، إذ كانت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة مرتفعة ، بسبب انخفاض الإيرادات النفطية بشكل كبير ذلك العام ، ثم سجلت الإيرادات الضريبية ارتفاعاً ملحوظاً عام (2018) لتصل الى (2648500) مليون د.ج ورغم ذلك كانت نسبة مساهمتها لا تتعدى (39.2%) من الإيرادات العامة لتمويل الموازنة العامة ، ثم لتسجل اعلى قيمة لها خلال مدة الدراسة في عام (2019) لتبلغ (3179100) مليون د.ج وبنسبة مساهمة مرتفعة بلغت (49.3%) بسبب انخفاض الإيرادات النفطية ومن ثم انخفاض الإيرادات العامة إذ انخفض انتاج النفط بنسبة 12%⁽¹⁾ ، ومن ثمّ تطورت معدلات الضرائب وارتفاع الإيرادات الضريبية التي اتقلت كاهل الشعب الجزائري ، ثم عاودت الى الانخفاض عامي 2020-2021 بنحو (2164500) ،

(1) صندوق النقد العربي ، تقرير افاق الاقتصاد العربي ، الإصدار الثالث عشر ، ابريل 2021 ، ص 20 .

2054600 مليون د.ج على التوالي وبنسبة (39.1% ، 39.2%) من الإيرادات العامة على التوالي بسبب ازمة فايروس كورونا ، والشكل الآتي يوضح تطور الإيرادات الضريبية في الجزائر:

الشكل (9) الإيرادات الضريبية في الجزائر للمدة (2004-2021)



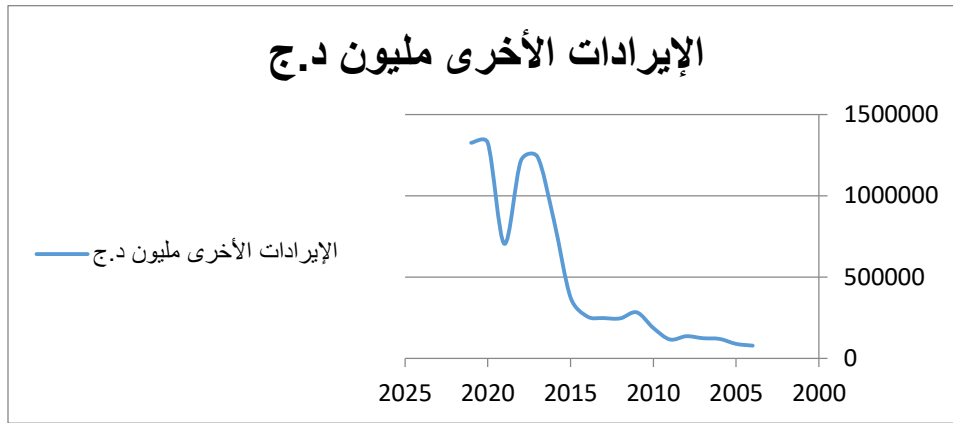
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3) .

4- مؤشر الإيرادات الأخرى ونسبتها الى الإيرادات العامة:

نلاحظ عن طريق الجدول (3) انخفاض الإيرادات الأخرى في موازنة الجزائر مقارنة بالإيرادات النفطية والضريبية إذ إنَّ نسبة هذه الإيرادات من إجمالي الإيرادات العامة غير مستقرة ، بسبب عدم استقرار النظام الضريبي في الجزائر الذي يمثل القاعدة الأساسية لجباية الإيرادات الأخرى ، فقد بلغت نسبة الإيرادات الأخرى إلى إجمالي الإيرادات (3.5%) فقط عام (2004) وانخفضت هذه الإيرادات الى (89500) مليون د.ج عام (2005) بنسبة (2.9%) من الإيرادات العامة ، وبلغت خلال الأعوام (2006-2010) نحو (120000 - 124300 - 136700 - 116700 - 187200) مليون د.ج على التوالي وبنسبة (3.3% ، 3.4% ، 2.6% ، 3.2% ، 4.3%) من الإيرادات العامة أي بين ارتفاع وانخفاض ولكن رغم ارتفاعها لكنها تظل لا تشكل الا نسبة صغيرة جداً مقارنةً بالإيرادات النفطية المسيطرة على النسبة الأكبر، ثم ارتفعت عام (2011) لتبلغ (283300) مليون د.ج وبنسبة (4.9%) من الإيرادات العامة ، ثم انخفضت في عام (2012) لتبلغ (246400) مليون د.ج وبنسبة (3.9%) من الإيرادات العامة ، ثم استمرت في الارتفاع خلال الأعوام (2013-2017) لتبلغ (248400 ، 258600 ، 374900 ، 846800 ، 1240900) مليون د.ج على التوالي وبنسبة

(4.2% ، 4.5% ، 7.3% ، 16.6% ، 20.5%) من الإيرادات العامة على التوالي ، ثم انخفضت خلال عامي (2018-2019) إذ بلغت (1215800 ، 705100) مليون د.ج على التوالي وبنسبة (18% ، 10.9%) من الإيرادات العامة ، وبلغت اعلى مستوى لها عامي (2020-2021) بنحو (1326300 ، 1045600) مليون د.ج وبنسبة (23.9% ، 19.9%) من الإيرادات العامة والشكل الآتي يوضح تطور الإيرادات الأخرى في الجزائر :

الشكل (10) هيكل الإيرادات الأخرى في الجزائر للمدة (2004-2021)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3) .

خامساً / تحليل تطور الدين العام في الجزائر للمدة (2004 – 2021) :-

الدين العام هو الأموال التي تقتريها الحكومة من الأفراد والمؤسسات لمواجهة أحوال طارئة ولتحقيق أهداف مختلفة وذلك عندما لا تكفي الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة التي تتطلبها هذه الأحوال الطارئة ، مثل الحرب وحالة التضخم الشديد ، وتمويل مشروعات التنمية ولمواجهة النفقات الجارية العادية حتى يتم تحصيل الضرائب إذ أن مواعيد التحصيل قد لا تتوافق تماما مع مواعيد النفقات الجارية ، وأيضا هي الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة ، وتتخذ أكثر هذه الديون شكل سندات غير قابلة للتداول أو أدونات خزانة لمدة ثلاثة أشهر تقريبا أو سندات قابلة للتداول ، وعندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها فإنها تسلك سبيلين لا ثالث لهما ، إما طرح سندات بعملتها المحلية ، وكثيراً ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين ، وفي هذه الحالة يسمى الدين ديناً حكومياً ، أو تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية ، التي كثيراً ما تكون بعملة دولية مثل الدولار أو اليورو، ويتم تحديد حجم الدين العام للدولة عن طريق حساب نسبة الدين العام بالنسبة المئوية من حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة .

أما على صعيد تحليل مؤشرات الدين العام فتشير معطيات جدول (4) أن حجم الدين العام عام (2004) بلغ (36965000) مليون د.ج بشقيه الداخلي والخارجي وبنسبة (6.01%) من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين شهد في عام (2005) انخفاضاً ملحوظاً إذ بلغت قيمته (17798000) مليون د.ج وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (51.8-%) وبنسبة (2.35%) من الناتج المحلي الإجمالي ، كذلك ارتفع ارتفاعاً تدريجياً لعامي (2006) ، (2007) ، إذ بلغت القيمة الإجمالية للدين عام (2006) (19054000) مليون د.ج وبمعدل نمو سنوي يقدر حوالي (7.05%) عن العام السابق وبنسبة (2.24%) من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين سجل عام (2007) معدل نمو سنوي (15.7%) وواقع (22052000) مليون د.ج وبنسبة (2.36%) من الناتج المحلي الإجمالي ، أما الأعوام (2008 و 2009 و 2010) فقد شهدت ارتفاعات ملموسة ، ويعزى السبب في ذلك إلى الأزمة المالية العالمية عام (2008) ، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ، مما شكّل تهديداً كبيراً لاقتصادات الدول الريعية وزيادة في حجم الديون العامة ، إذ تراجع سعر برميل النفط إلى أقل من (50) ، إذ بلغ حجم الدين العام (26156000) مليون د.ج عام (2008) مسجلاً معدل نمو سنوي بلغ (18.6%) عن السنة السابقة وبنسبة (2.37%) من الناتج المحلي الإجمالي ، بينما بلغت قيمة الدين العام لعامي (2009) و(2010) (29373000 ، 32681000) مليون د.ج على التوالي وبمعدلات نمو سنوية (12.2% ، 11.2%) على التوالي وبنسبة (2.95% ، 2.73%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، وكذلك نلاحظ الارتفاعات المستمرة في حجم الدين العام لعامي (2011) و(2012) نظراً لضعف الإدارة المالية العامة اتجاه الصدمات الخارجية مع زيادة النفقات العامة وانخفاض نسبة الإيرادات الضريبية التي شكلت نسبة (45.1%) إلى إجمالي الإيرادات خارج القطاع النفط (قطاع المحروقات) ⁽¹⁾، إذ بلغت القيمة الإجمالية للدين العام لكلا السنتين حوالي (37265000 ، 42975000) مليون د.ج على التوالي وبمعدل نمو سنوي بلغ (14.02% ، 15.3%) على التوالي وبنسبة (2.55% ، 2.65%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، ثم تستمر سلسلة الارتفاعات الكبيرة في الدين العام لتسجل معدل نمو سنوي (19.9%) في عام (2013) إذ بلغت قيمة الدين العام حوالي (51563000) مليون د.ج وبنسبة (3.10%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وارتفعت أكثر عامي(2014-2015) لتصل إلى (64994000 ، 72772000) مليون د.ج على التوالي وبمعدل نمو سنوي وصل إلى (26.04% ، 11.9%) على التوالي وبنسبة (3.77% ، 4.35%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، ويعزى سبب ذلك إلى العجز الحاصل في الموازنة العامة للحكومة الجزائرية الذي بلغ حوالي (2553000) مليون د.ج أي ما يعادل (15.4%) من إجمالي الناتج المحلي (GDP) ، فبالعجز الذي حصل

(1) البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي لعام 2011 ، ص92 .

في السنة السابقة عام (2014) والبالغ حوالي (1257000) مليون د.ج أي بنسبة (7.3 %) من إجمالي الناتج المحلي ، وهذا العجز ناتج من الانخفاض الكبير في إيرادات الموازنة العامة والبالغ حوالي (11.1-%) والمرتبطة بانخفاض إيرادات الجباية البترولية ، وزيادة النفقات العامة بنسبة (9.4%)⁽¹⁾ ، وبنفس الحال يستمر ارتفاع قيمة الدين العام للأعوام (2016) و (2017) والبالغة حوالي (79099000) مليون د.ج لعام (2016) وبمعدل نمو سنوي (8.6 %) وبنسبة (3.95%) من الناتج المحلي الإجمالي ، بينما شهد الدين العام لسنة (2017) ارتفاعاً ملحوظاً وبقيمة (88800000) مليون د.ج وبمعدل نمو سنوي حوالي (12.2%) عن العام السابق وبنسبة (4.70%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم عادت سلسلة الارتفاعات للأعوام (2018 ، 2019 ، 2020 ، 2021) إذ بلغ إجمالي الدين العام في عام (2018) قرابة (99763000) مليون د.ج وبمعدل نمو سنوي (12.3%) وبنسبة (4.89%) من الناتج المحلي الإجمالي ، أما في عام (2019) ومع ظهور أزمة كورونا (كوفيد 19) فقد ارتفع الدين العام ارتفاعاً كبيراً وصل إلى (108578000) مليون د.ج وبمعدل نمو سنوي حوالي (8.8%) وبنسبة (5.30%) من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية وبسبب تراجع الطلب على المنتجات النفطية وبمعدل قياسي يصل إلى (8.6) مليون برميل يومياً ، مما أدى إلى حدوث ركود اقتصادي عالمي⁽²⁾ ، كما ارتفع معدل الدين العام في سنة (2020) إذ بلغ حوالي (111823000) مليون د.ج ليبلغ معدل النمو السنوي حوالي (2.9%) ، وبنسبة (6.08%) من الناتج المحلي الإجمالي ، كما بلغت الديون العامة في عام 2021 (115772000) مليون د.ج كأعلى قيمة خلال مدة البحث ليبلغ معدل النمو السنوي حوالي (3.5%) ، وبنسبة (6.16%) من الناتج المحلي الإجمالي إذ كان ذلك الارتفاع الملحوظ في الدين العام ، بسبب تداعيات الأزمة الصحية العالمية فايروس كورونا ، واثراً ذلك على انخفاض الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط⁽³⁾ .

(1) البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي لعام 2015 ، ص 77 .

(2) IEA, Oil market report, May 2020,, on the website of International Energy Agency:

<https://www.iea.org/reports/oil-market-report-may-2020>

(3) بولعراس صلاح الدين ، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الأنبية والمواكبة البعدية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلد 20 العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا ، 2020 ، ص 169.

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

الجدول(4)

هيكل الدين العام في الجزائر بالأسعار الجارية خلال المدة 2004-2021 (مليون د.ج)

نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي %	معدل نمو الدين العام	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	السنة
5	4	3	2	1
6.01	—	36965000	6149117	2004
2.35	-51.8	17798000	7561984	2005
2.24	7.05	19054000	8501636	2006
2.36	15.7	22052000	9352886	2007
2.37	18.6	26156000	11043704	2008
2.95	12.2	29373000	9968025	2009
2.73	11.2	32681000	11991564	2010
2.55	14.02	37265000	14588532	2011
2.65	15.3	42975000	16209598	2012
3.10	19.9	51563000	16647919	2013
3.77	26.04	64994000	17228598	2014
4.35	11.9	72772000	16712686	2015
3.95	8.6	79099000	17514635	2016
4.70	12.2	88800000	18876176	2017
4.89	12.3	99763000	20393524	2018
5.30	8.8	108578000	20501058	2019
6.08	2.9	111823000	18383800	2020
6.16	3.5	115772000	18764900	2021

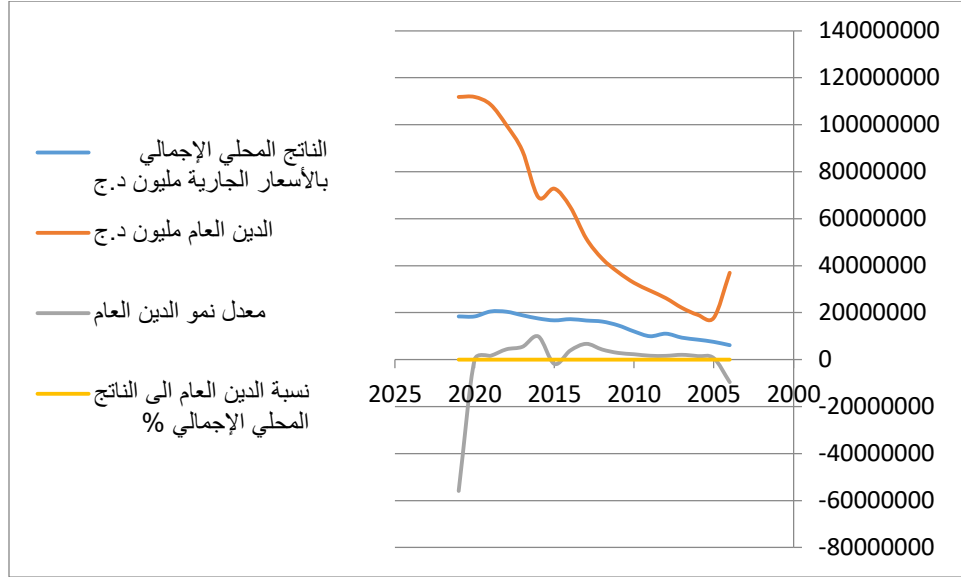
المصدر: - العمود (3 ، 2) - بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

- صندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية ، 2021 .

- العمود (4,5) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول .

والشكل الاتي يوضح تطور الدين العام في الجزائر :

الشكل(11) هيكل الدين العام في الجزائر للمدة (2021-2004)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4).

سادساً/ تحليل وتطور الموازنة العامة في الجزائر خلال المدة (2021-2004) :-

يشير العجز والفائض في الموازنة العامة الى الحالة التي تكون فيها النفقات العامة للدولة أكبر من إيراداتها والعكس صحيح وأنّ الموازنة العامة في الجزائر شهدت تطورات مختلفة أثرت على الناتج المحلي الاجمالي بسبب تأثرها بتقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية كون أنّ الجزائر من الاقتصادات الريعية ، يمكن بيان ذلك من الجدول (5) إذ شهدت الموازنة في الجزائر خلال المدة (2004-2008) فوائض مالية كانت نتيجة زيادة الإيرادات النفطية لارتفاع أسعار النفط بصورة تصاعدية ، مما أدى الى زيادة الإيرادات العامة بمستوى يفوق حجم النفقات العامة ، ففي عام (2004) سجلت الموازنة فائضاً مقداره (337900) مليون د.ج ثم ازداد الفائض بصورة تصاعدية مسجلاً في عام 2005 (1030600) مليون د.ج كما شهد الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً ملحوظاً بقيمة قدرها (7561984) مليون د.ج ، إلا أنّ عام (2007) قد شهد انخفاضاً في حجم الفائض نتيجة زيادة حجم الانفاق العام الى (3108500) مليون د.ج على برامج التنمية والاستثمار، إذ كان الفائض بمقدار (579300) مليون د.ج ، وليرتفع الفائض في عام (2008) الى (999500) مليون د.ج ، ليشهد الناتج المحلي الاجمالي تطور إيجابي بمقدار (11043704) مليون د.ج ، وخلال المدة (2009 – 2021) تبدل وضع الموازنة بشكل ملحوظ فكان العجز سائداً خلال هذه المدة بدء من ظهور أزمة الرهن العقاري وانخفاض أسعار

النفط الخام في سنة (2009) لتتخفض معها الإيرادات العامة وتحقق العجز في رصيد الموازنة العامة اذ بلغ نحو (-570300) مليون د.ج ، إلا أنه انخفض العجز الى (-66600) مليون د.ج في عام (2013) نتيجة انخفاض حجم الانفاق العام ، بينما بلغ الناتج المحلي الاجمالي (16647919) مليون د.ج نتيجة ارتفاع نمو القطاعات الإنتاجية غير النفطية ، ومع بروز أزمة انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من عام(2014) انخفضت الإيرادات العامة وبالمقابل ارتفع حجم الانفاق العام خلال المدة (2004 - 2016) فزاد حجم العجز في الموازنة مسجلاً عام (2015) أعلى مقداراً للعجز اذ بلغ (-2553200) مليون د.ج ، بينما شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاض اذ بلغت قيمته (16712686) مليون د.ج⁽¹⁾، اما في عام (2021) فقد ارتفع العجز في الموازنة بنسبة عالية وبلغت قيمته (2390300) مليون دينار، ليشهد على أثره انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الى (-3506000) مليون د.ج بسبب انخفاض اجمالي الإيرادات وارتفاع حجم النفقات على الجانب الصحي نتيجة أزمة جائحة كورونا وما رافقها من تداعيات نتيجة الانغلاق الاقتصادي بسبب التباعد الاجتماعي التي أثرت على أسعار النفط في الاسواق العالمية .

الجدول(5)

⁽¹⁾ بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2015 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، نوفمبر ، 2016 ، ص 45 .

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021)

تطور الموازنة العامة في الجزائر بالأسعار الجارية خلال المدة (2004-2021) (مليون د.ج)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الإيرادات العامة بالأسعار الجارية	النفقات العامة بالأسعار الجارية	الفائض او العجز بالأسعار الجارية
1	2	3	4	5
2004	6149117	2229700	1891800	337900
2005	7561984	3082600	2052000	1030600
2006	8501636	3639800	2453000	1186800
2007	9352886	3687800	3108500	579300
2008	11043704	5190500	4191000	999500
2009	9968025	3676000	4246300	-570300
2010	11991564	4379600	4512800	-133200
2011	14588532	5790100	5853600	-63500
2012	16209598	6339300	7058100	-718800
2013	16647919	5957500	6024100	-66600
2014	17228598	5738400	6995700	-1257300
2015	16712686	5103100	7656300	-2553200
2016	17514635	5110100	7297500	-2187400
2017	18876176	6047900	7282700	-1234800
2018	20393524	6751400	7726300	-974900
2019	20501058	6453500	7441700	-988200
2020	18383800	5539600	7929900	-2390300
2021	18764900	5229500	8735500	-3506000

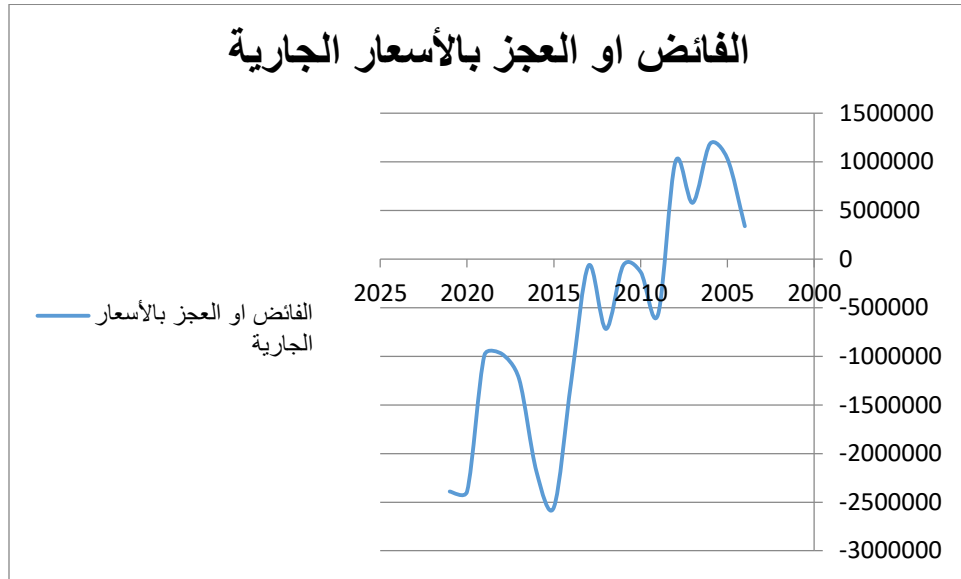
المصدر: - العمود (4 ، 3 ، 2) - بنك الجزائر ، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، اعداد مختلفة .

- صندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية ، 2021 .

- العمود (5) من اعداد الباحث ، الإيرادات - النفقات = العجز/الفائض .

والشكل الآتي يوضح حالة الموازنة في الجزائر :

الشكل (12) حالة الموازنة العامة في الجزائر خلال المدة (2021-2004)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5) .

سابعاً / تحليل تطور هيكل الصادرات والاستيرادات في الجزائر للمدة (2021-2004):-

1- تحليل تطور الصادرات في الجزائر :

أما على صعيد تحليل مؤشرات الصادرات وبالأسعار الجارية أيضاً وعن طريق معطيات جدول (6) نلاحظ أن حجم الصادرات عام (2004) بلغ (2462919) مليون د.ج. وبنسبة (40.1%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم ارتفعت القيمة الاجمالية لعام (2005) إلى (3569649) مليون د.ج. وبمعدل نمو سنوي بلغ (44.9%) وبنسبة (47.2%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع معدل أسعار النفط العالمية ، في حين استمر الارتفاع عام (2006) ليصل إلى (4149706) مليون د.ج. وبمعدل نمو سنوي (16.2%) وبنسبة (48.8%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ويبدو أن عامي (2007) (2008) حققا ارتفاعات كبيرة تصل إلى (4402231 ، 5298034) مليون د.ج. على التوالي وبمعدل نمو سنوي (6.1% ، 20.3%) على التوالي وبنسبة (47.1% ، 48%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، فمن الواضح أنه تم تحقيق أعلى معدلات نمو سنوية للصادرات بين عامي (2004 – 2008) بسبب تشجيع الحكومة الجزائرية على التصدير وارتفاع اسعار النفط عالمياً ، اذ تضاعف سعر البرميل إلى (82.9%) خلال الأعوام (2004 – 2007) بعدما كان (40) عام (2004) وصل إلى (140) في عام (2007) بينما بدأت ملامح الأزمة المالية العالمية بالظهور في

عام (2008) لذلك ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير جداً⁽¹⁾ ، بينما نلاحظ الانخفاض الواضح للصادرات عام (2009) لتصل إلى (3525855) مليون د.ج وبمعدل نمو سنوي سالب (33.4%) وبنسبة (35.4%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم عاود الارتفاع عام (2010) ليصل (4610102) مليون د.ج وبمعدل نمو سنوي (30.8%) ، وبنسبة (38.4%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك شهد عامي (2011) و(2012) ارتفاعات كبيرة في حصة الصادرات مقارنة بعام (2010) لتشهد معدل نمو سنوي عالي يصل إلى (22.7%) في عام (2011) إذ وصلت قيمة الصادرات حوالي (5658617) مليون د.ج وبنسبة (38.8%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم انخفضت عام (2012) لتسجل معدل نمو سالب بلغ (5.7%) عن العام السابق وبقيمة تقدر (5979809) مليون د.ج وبنسبة (36.9%) من الناتج المحلي الإجمالي ، بينما نلاحظ أن الأعوام (2013 ، 2014 ، 2015 ، 2016) شهدت انخفاضات متتالية وبقيمة (5528756 ، 5252595 ، 3872626 ، 3655739) مليون د.ج على التوالي وبمعدلات نمو سنوية سالبة تصل إلى (7.5% ، -5% ، -26.3% ، -5.6%) على التوالي وبنسبة (33.2% ، 30.5% ، 23.2% ، 20.9%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام ، أما عامي (2017 ، 2018) فقد لوحظ أنهما سجلا ارتفاعاً طفيفاً ليعاود عام(2019) و(2020) للانخفاض لتبلغ قيمة الصادرات (4656500 ، 3183300) مليون د.ج على التوالي وبمعدلات نمو سنوية سالبة تصل إلى (11.7% ، -31.6%) على التوالي وبنسبة (22.7% ، 17.3%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي بسبب الأزمة العالمية لجائحة كورونا (كوفيد 19) وتراجع نشاط الاقتصاد العالمي ، أما بالنسبة إلى عام (2021) فقد ارتفعت قيمة الصادرات لتصل إلى (5854200) مليون د.ج وبمعدل نمو سنوي (83.9%) وبنسبة (26.6%) من الناتج المحلي الإجمالي بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية والصحية والسيطرة على وباء (كوفيد 19) وذلك بتوفر اللقاحات المضادة له⁽²⁾

⁽¹⁾ أوكيل نسيمه وآخرون ، تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (2000-2011) ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، المجلد 2 ، العدد 27 ، 2013 ، ص55.

⁽²⁾ S.Brika, Analysis of Algerian Trade performance: From 1970 to 2014, Algeria, (2016), P.16

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

الجدول (6) هيكل الصادرات والاستيرادات في الجزائر بالأسعار الجارية للمدة (2004 – 2021) (مليون د.ج)

السنة	الصادرات	معدل نمو الصادرات %	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي %	الاستيرادات	معدل نمو الاستيرادات %	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي %
1	2	3	4	5	6	7
2004	2462919	—	40.1	1577137	—	25.6
2005	3569649	44.9	47.2	1820427	15.4	24.1
2006	4149706	16.2	48.8	1863501	2.4	21.9
2007	4402231	6.1	47.1	2326059	24.8	24.9
2008	5298034	20.3	48	3170777	36.3	28.7
2009	3525855	-33.4	35.4	3583772	13	36
2010	4610102	30.8	38.4	3768002	5.1	31.4
2011	5658617	22.7	38.8	4184893	11.1	28.7
2012	5979809	-5.7	36.9	4622074	10.4	28.5
2013	5528756	-7.5	33.2	5061121	9.5	30.4
2014	5252595	-5	30.5	5500515	8.7	31.9
2015	3872626	-26.3	23.2	6104032	11	36.5
2016	3655739	-5.6	20.9	6139437	0.6	35.1
2017	4272100	16.9	22.6	6170465	0.5	32.7
2018	5274000	23.5	25.9	6567600	6.4	32.2
2019	4656500	-11.7	22.7	5964600	-9.2	29.1
2020	3183300	-31.6	17.3	5146600	-13.7	28
2021	5854200	83.9	26.6	5810600	12.9	26.4

المصدر: - العمود (5 ، 2) صندوق النقد العربي ، قاعدة البيانات الاقتصادية .

- العمود (7 ، 6 ، 4 ، 3) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول .

2- تحليل تطور الاستيرادات في الجزائر :

أما على صعيد تحليل تطوّر إجمالي الاستيرادات الجزائرية فنلاحظ عن طريق الجدول (6) أنها شهدت ارتفاعات واضحة في قيمتها بشكل تصاعدي خلال المدة (2004-2018) ، ثم تراجعت بعد ذلك في عام (2019) وهذا يعني وجود ارتباط وثيق بين الاقتصاد الجزائري والأسواق الخارجية ، إذ سجل عام (2004) قيمة إجمالية للاستيرادات تقدر بحوالي (1577137) مليون د.ج كأقل قيمة خلال مدة البحث وبنسبة (25.6%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم ارتفع حجم الاستيرادات لعام (2005) بقيمة (1820427) مليون د.ج وبمعدل نمو سنوي (15.4%) وبنسبة (24.1%) من الناتج المحلي الإجمالي ، بينما انخفض معدل النمو السنوي لعام (2006) ليصل (2.4%) مقارنة بعام (2005) وبقيمة (1863501) مليون د.ج وبنسبة (21.9%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم استمرت وتيرة الارتفاعات لتصل في عامي (2007) ، (2008) (2326059) ، (317077) مليون د.ج على التوالي وبمعدل نمو سنوي (24.8% ، 36.3%) على التوالي وبنسبة (24.9% ، 28.7%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، في حين كانت القيمة الإجمالية لعامي (2009) و (2010) ذات ارتفاعات طفيفة يتخللها انخفاض بسيط لعام (2010) ليسجل قيمة مقدارها (3583772 ، 3768002) مليون د.ج على التوالي وبمعدل نمو سنوي (13% ، 5.1%) على التوالي وبنسبة (36% ، 31.4%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، ثم عاود الارتفاع عام (2011) وبقيمة (4184893) مليون د.ج وبمعدل نمو سنوي (11.1%) وبنسبة (28.7%) من الناتج المحلي الإجمالي ، أما الأعوام (2012 – 2018) فيلاحظ استمرار تزايد القيمة الإجمالية للاستيرادات لتبدأ بالانخفاض عام (2019) وذلك بسبب تراجع وانخفاض أسعار البترول ، إذ بلغت القيمة عام (2012) حوالي (4622074) مليون د.ج وبمعدل نمو سنوي (10.4%) وبنسبة (28.5%) من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾ ، وارتفعت عام 2013 لتصل إلى (5061121) مليون د.ج وبمعدل نمو سنوي (9.5%) وبنسبة (30.4%) من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين سجل عام 2014 ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى (5500515) مليون د.ج وبمعدل نمو سنوي (8.7%) وبنسبة (31.9%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم لتشهد قيمة الاستيرادات سلسلة من الارتفاعات المتقاربة للأعوام (2015 – 2018) لتصل إلى (6104032 ، 6139437 ، 6170465 ، 6567600) مليون د.ج على التوالي وبمعدل نمو (11% ، 0.6% ، 0.5% ، 6.4%) على التوالي وبنسبة (36.5% ، 35.1% ، 32.7% ، 32.2%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، بينما بدأت الانخفاضات في عامي (2019) و (2020) إذ كانت قيمة الاستيرادات لعام

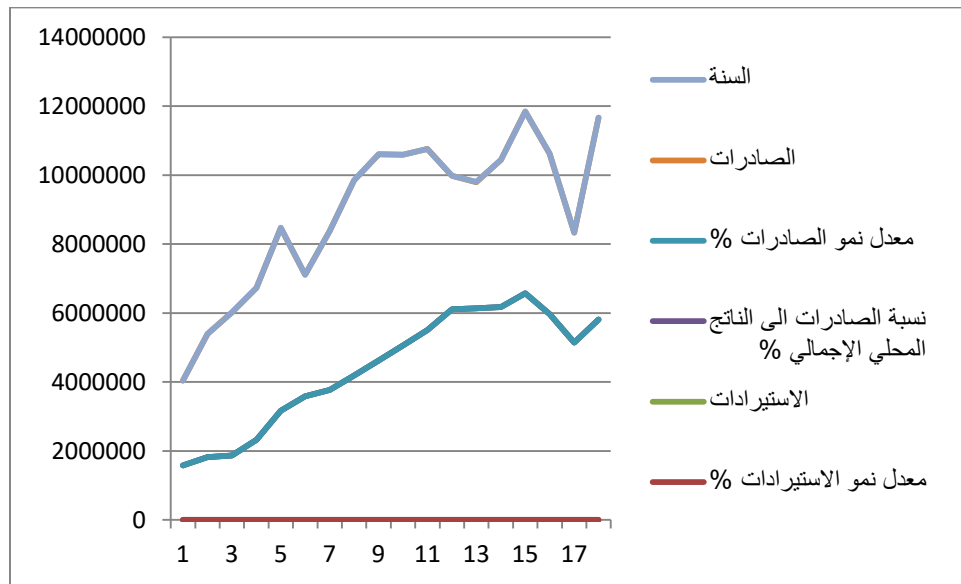
(1) بادري مروة ، أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (2000-2015) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي ، الجزائر ، 2017 ، ص 77.

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

2019 حوالي (5964600) مليون د.ج وبمعدل نمو سنوي سالب (-9.2%) وبنسبة (29.1%) من الناتج المحلي الاجمالي ثم انخفضت قيمة الصادرات أكثر عام 2020 لتصل (5146600) مليون د.ج ليسجل عام (2020) أعلى معدل نمو سنوي سالب خلال مدة البحث وبقية (13.7%-) وبنسبة (28%) من الناتج المحلي الإجمالي ، لتعاود قيمة الاستيرادات الى الارتفاع في عام (2021) لتصل الى (5810600) مليون د.ج وبمعدل نمو سنوي (12.6%) وبنسبة (26.4%) من الناتج المحلي الإجمالي .

والشكل الآتي يوضح تطور الصادرات والاستيرادات في الجزائر :

الشكل (13) تطور الصادرات والاستيرادات لدولة الجزائر خلال المدة (2021-2004)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (6) .

المبحث الثاني

تحليل أهم المؤشرات المالية في الإمارات العربية المتحدة

اولا/ نبذة مختصرة عن الاقتصاد الاماراتي :

شهد اقتصاد الإمارات العربية المتحدة ازدهارا كبيرا جعل الدولة ضمن المراتب الأولى من إذ بعض المؤشرات الاقتصادية ، كمعدل دخل الفرد ومعدل استهلاك الفرد للطاقة ، وأعتمد اقتصاد الدولة بشكل كبير على الزراعة، الصيد، تجارة التمور، غير أن اكتشاف النفط في الخمسينات أحدث تغيير جذري في هيكل الحياة الاقتصادية و ساعدها في ذلك موقعها الاستراتيجي⁽¹⁾ .

وأن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة سار في طريق التعافي والتحسن التدريجي ، وانعكس ذلك على معدلات النمو إذ بلغ ناتجها المحلي الإجمالي عام (2010) ما يقارب التريليون درهم مقابل ستة مليارات و(500) مليون درهم خلال عام (1971) بزيادة قدرها (150%) ، فيما بلغ نصيب الفرد من هذا الناتج حوالي (130) ألف درهم خلال عام (2010) مقابل (100) ألف درهم كان خلال عام (1975) بينما انخفضت نسبة التضخم من (8 %) خلال عام (1979) إلى (0.88 %) في عام (2010)⁽²⁾ .

وخطة الدولة تعتمد على إعداد إستراتيجية صناعية من شأنها النهوض بواقع الاقتصاد ورؤية الإمارات وصولا إلى إرساء نظام اقتصادي مستدام مبني على المعرفة يتميز بالتنوع وتشجيع المشروعات الصغيرة والاستثمار بجانب قدرته على الاندماج مع الاقتصاد العالمي بما يحقق فرص أفضل لمختلف القطاعات ، فظلاً عن استقطاب الكفاءات والمحافظة عليها وتنمية الصادرات وتعزيز مكانة الدولة في قطاع التجارة الدولية وتشجيع الابتكار والبحث والتطوير فضلاً عن تركيزها على زيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي إلى (25 %) خلال السنوات المقبلة باعتباره محرك رئيساً لتنميتها الاقتصادية ، وتبوأ دولة الإمارات خلال عام (2010) المرتبة الـ (13) بين أكبر الدول المصدرة إذ بلغ حجم صادراتها حوالي (235) مليار دولار بنسبة (2 %) من صادرات العالم من السلع الإجمالية، بينما تبوأ الدولة المرتبة الـ (18) بين الدول المستوردة في

⁽¹⁾ سعود وسيلة وآخرون ، تجربة الإمارات العربية المتحدة في الانتقال الى الاقتصاد المتنوع ، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد 12 ، 2017 ، ص426 .

⁽²⁾ عبد الحفيظ أبو الصوف ، اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية نموذج رائد في التنوع الاقتصادي ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس ، كانون الاول 2017، ص215 .

العالم ، إذ بلغت قيمة وارداتها (170) مليار دولار من السلع التجارية بنسبة (4-1 %) من إجمالي واردات العالم⁽¹⁾ .

وأهتمت الحكومة بقطاع السياحة لتعزيز مسيرة تطور الدولة الاقتصادي إذ استقطب حوالي (10) ملايين سائح عام (2010) بينما بلغ استقطاب (15) مليون سائح عام (2020) فضلاً عن حرصها على تطوير قطاع الطيران المدني عن طريق استثمار حوالي (500) مليار درهم عام (2020) كونها تمتلك بنية تحتية نموذجية أهلت مطاراتها أن تكون الأسرع حول العالم وشركات طيرانها الأكثر نمواً⁽²⁾ .

ونجحت وزارة الاقتصاد في تعزيز سياسة انفتاح دولة الإمارات على العالم عن طريق مجموعة من النشاطات والمشاريع الإستراتيجية اسهمت في فتح آفاق تعاون جديدة مع عدد من دول العالم تعدّ علاقاتها إستراتيجية بالنسبة للدولة، إذ حرصت وزارة الاقتصاد على تعزيز أطر التواصل الدولي وتبادل الخبرات في مجال تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع ثقافة الابتكار والإبداع وعلى تطوير خدماتها الإلكترونية ، كما نجحت الدولة في أتمتة حوالي (90%) من هذه الخدمات ، ووصلت تقريباً إلى (100 %) خلال عام (2020)⁽³⁾ .

ثانياً/تحليل تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة في الإمارات للمدة

-(2021-2004) :-

1- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :-

وبما أن هذا المؤشر يعكس الوضع الاقتصادي للدولة ، فإن زيادة الإنتاج في أي دولة تعكس تحسن الوضع الاقتصادي للدولة وقدرة اقتصاد هذه الدولة على توفير المزيد من فرص العمل ، ويتضح من الجدول (7) أن حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة قد ارتفع تدريجياً منذ بداية العام (2004) حتى الأزمة المالية العالمية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي في عام (2009) ، إذ ارتفعت من (538950) مليون درهم اماراتي عام (2004) إلى (1149260) مليون درهم اماراتي عام (2008) وبمعدل نمو سنوي بلغ

⁽¹⁾ تغريد قاسم محمد ، اقتصاد ما بعد نضوب النفط: اثر التنوع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة، مجلة المشكلة الاقتصادية للتنمية، المجلد 2، العدد 2، 2023 ،ص130 .

⁽²⁾ جابر محمد عبد الجواد ، ياسر عبد العليم نايل، تأثير الاقتصاد القائم على المعرفة على النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد -38 العدد الاول - 2024 ،ص776 .

⁽³⁾ مثنى حسن ابشر ، التحول الاماراتي نحو اقتصاد المعرفة ،المجلة العربية للأعلام والثقافة ، دبي ،المجلد الثالث،العدد11، 2020،ص87

(22.31%) وترجع هذه الزيادة إلى التحسن الذي شهدته القطاعات الاقتصادية ، لا سيما قطاع النفط ، ولكن بسبب الأزمة المذكورة انخفض الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (925559) مليون درهم اماراتي عام (2009) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ حوالي (-19.46%) متأثرة بانخفاض أسعار النفط والإنتاج غير النفطي في القطاعين النفطي والتجاري، ثم بدأ الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع تدريجياً حتى عام (2015) ، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي لعامي (2015) و (2016)، بمعدل نمو سنوي سالب (-11.16%) و(-0.30%) على التوالي ، و بعد التعافي التدريجي من هذه الأزمة ارتفع الناتج المحلي من جديد بشكل ملحوظ لعامي (2017) و (2018) ، ليصل إلى نحو (1387110، 1550580) مليون درهم اماراتي على التوالي ومعدل نمو سنوي بلغ (5.79% ، 11.78%) على التوالي ، واستمرت هذه الزيادة حتى عام (2019) ، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (1546640) مليون درهم اماراتي وبمعدل نمو سنوي سالب (-0.25) ، واستمر هذا التراجع في عام (2020) نتيجة تداعيات جائحة كورونا ليصل إلى (1521700) مليون درهم اماراتي في عام (2020) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-1.61%) ، بعد ذلك ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً طفيفاً في عام (2021) ليبلغ (1542000) مليون درهم اماراتي وبمعدل نمو سنوي بلغ (1.33%) ، وذلك بسبب السيطرة على جائحة (كوفيد - 19) وتحسن الوضع الصحي ، علماً أن اقتصاد الإمارات شهد العديد من التطورات فيما يتعلق بتنويع بنيته الاقتصادية⁽¹⁾ ،

⁽¹⁾ نهلة جوامير مايقان ، أسماء جاسم محمد ، دور العوائد الربعية ومساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي على وفق تجربة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة كلية دجلة الجامعة ، المجلد 6 ، العدد 1 ، 2023 ، ص 257 .

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

جدول (7)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي و النفقات العامة في الامارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للمدة (2021 – 2004)
(مليون درهم)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة %	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي %
1	2	3	4	5	6
2004	538950	—	96274	—	0.18
2005	658248	22.14	104430	8.47	0.16
2006	809489	22.98	125977	20.63	0.16
2007	939638	16.08	159726	26.79	0.17
2008	1149260	22.31	259277	62.33	0.23
2009	925559	-19.46	280894	8.34	0.3
2010	1044830	12.89	333031	18.56	0.32
2011	1269070	21.46	339763	2.02	0.27
2012	1351950	6.53	360037	5.97	0.27
2013	1432670	5.97	373770	3.81	0.26
2014	1480520	3.34	414611	10.93	0.28
2015	1315250	-11.16	370399	-10.66	0.28
2016	1311250	-0.30	398232	7.51	0.3
2017	1387110	5.79	403521	1.33	0.29
2018	1550580	11.78	418531	3.72	0.27
2019	1546640	-0.25	402854	-3.75	0.26
2020	1521700	-1.61	391716	-2.76	0.26
2021	1542000	1.33	410751	4.86	0.27

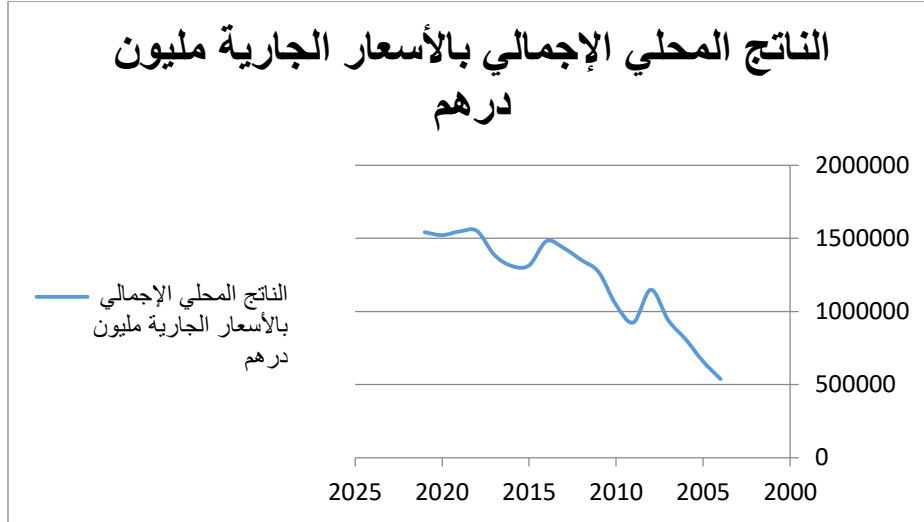
المصدر: - العمود (4 ، 2) - وزارة الاقتصاد ، التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الامارات ، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة .

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، الإحصاءات الدولية وملفات البيانات ، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة .

- العمود (3،5،6) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول .

والرسم البياني الآتي يظهر معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة .

الشكل (14) الناتج المحلي الاجمالي للأمارات خلال المدة (2021-2004)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (7) .

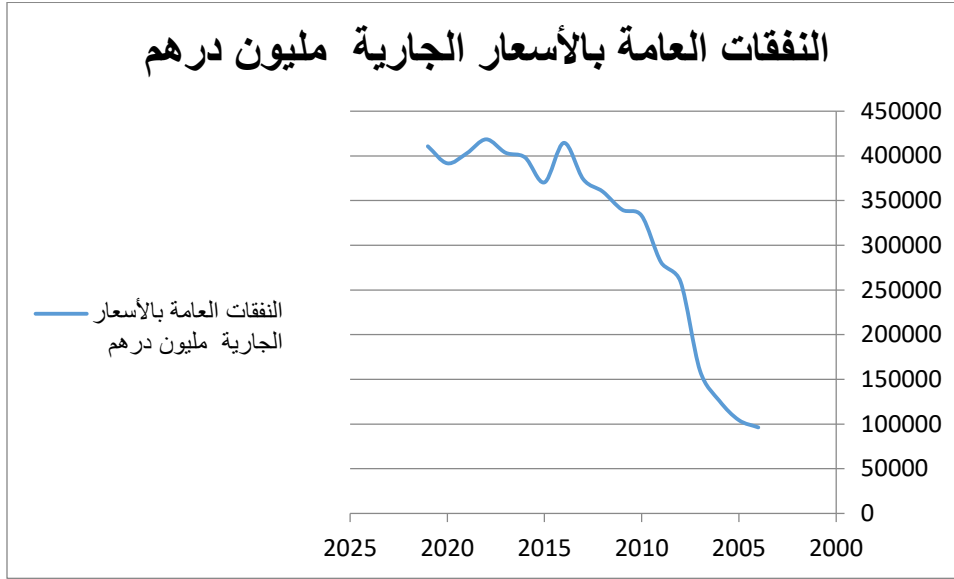
2- النفقات العامة ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي في الامارات للمدة (2021 – 2004):-

شهد حجم الإنفاق العام في دولة الإمارات تغييراً كبيراً ، وكان حجم الإنفاق العام بالأسعار الجارية عام (2004) أقل قيمة ، إذ بلغ (96274) مليون درهم ، مقارنة بعام (2005) إذ بلغ (104430) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي (8.47%) وبنسبة (0.16%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وارتفع إلى (125977) مليون درهم عام (2006) بمعدل نمو سنوي (20.63%) وبنسبة (0.16%) من الناتج المحلي الاجمالي وكما هو موضح في الجدول (7) ، ووجدنا أن حجم الإنفاق العام في دولة الإمارات العربية المتحدة شهد اتجاهاً تصاعدياً من عام (2005) إلى عام (2015) ، إذ انخفض الإنفاق العام بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (10.66%)، والسبب في ذلك هو انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (40.5%) أثر انخفاض أسعار النفط على الأسواق العالمية بنسبة (48.5%)، وتمثل الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي لتمويل نفقات الدولة، إذ تمثل في المتوسط (62.44%) من إجمالي الإيرادات العامة والدعم للدولة خلال الفترة (2009-2015)، وفي عام (2018) سجلت دولة الإمارات أعلى حجم في الإنفاق العام، بلغ ما يقارب (418531) مليون درهم بمعدل نمو سنوي (3.72%) وبنسبة (0.27%) من الناتج المحلي الاجمالي ، إذ تسعى دولة الإمارات إلى مواصلة سياستها المالية الرشيدة والمتوازنة عن طريق ضبط وترشيد النفقات الجارية والاستمرار في ضخ الاستثمارات لتفعيل استراتيجياتها،

وتنفيذ مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستراتيجية لتحفيز النمو والتوجه نحو اقتصاد معرفي عالي الإنتاجية يعتمد على الإبداع والبحث والابتكار وزيادة التنوع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية والاجتماعية ، واعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة في عام (2019) على ميزانية ضخمة تعدّ أكبر ميزانية في تاريخ الدولة دون عجز، ركزت من خلالها على تعزيز التنمية وتحقيق التميز في خمسة مجالات مهمة هي الصحة والتعليم وبناء الاقتصاد على أساس المعرفة وبناء مجتمع آمن متماسك وقضاء عادل وبنية تحتية مستدامة، إذ تم تخصيص (37.5%) من إجمالي الموازنة لقطاع الشؤون العامة (البنية التحتية، التنمية الاقتصادية، تنمية الشؤون الاجتماعية، والسياسات الهادفة إلى دعم علاقات الدولة على المستوى الدولي والإقليمي) وخصصت نسبة (42.2%) من إجمالي الميزانية العامة الى (التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والترفيه والثقافة والدين والتعليم وبرامج الإسكان) ، وبلغ الإنفاق العام لعام (2019) نحو (402,854) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي سالب (-3.75%) وبنسبة (0.26%) من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن النفقات العامة تراجعت في عام (2020) إلى نحو (391716) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي سالب (-2.76%) وبنسبة (0.26%) من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الآثار السلبية لجائحة (كوفيد - 19) ، ومنذ ذلك الحين اعتمدت دولة الإمارات سياسات ترشيد الإنفاق العام والتركيز على الاستثمارات والنفقات الاستثمارية مما سيساعد على تطوير الاقتصاد الوطني بوصفه اقتصاداً مستقراً وخلق مصادر وتنوع مصادر الدخل عن طريق تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى وتفعيل الأنظمة الإنتاجية في الواقع إذ بلغ حجم النفقات العامة في سنة (2021) حوالي (410751) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي (4.86%) وبنسبة (0.27%) من الناتج المحلي الإجمالي ، والشكل البياني الآتي يوضح معدلات النمو السنوية للإنفاق العام في الامارات العربية المتحدة⁽¹⁾.

(1) نور الهدى عمارة، أثر السياسة المالية على أداء سوق الأوراق المالية الإماراتية (2005-2019)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد 9 ، العدد1، 2022 ، ص 475

الشكل (15) هيكل النفقات العامة في الامارات للمدة (2021-2004)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (7) .

ثالثاً: تحليل تطور هيكل النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية في الامارات العربية المتحدة للمدة (2021-2004) :-

1- تحليل تطور النفقات الجارية ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي في الامارات العربية المتحدة :

من المهم أن نذكر أن أنواع ومستويات النفقات الجارية تختلف بشكل كبير اعتماداً على الصناعة وحجم العمل ، لذلك من الضروري أخذ هذه الاختلافات في الاعتبار عند مقارنة الأعمال أو الصناعات ومن المعروف أن دولة الامارات من الدول التي ينتعش فيها الاقتصاد بشكل كبير وتولي اهمية كبيرة لقطاع الصناعة الذي يحتاج الى نفقات تشغيلية (جارية) ، لتوفير المعدات والآلات اللازمة لتطوير هذا القطاع و يحتاج ايضا الى الاهتمام برواتب واجور الموظفين الذي يعدّ الحافز الاكبر لدعم التقدم في الاقتصاد ، إذ نلاحظ عن طريق الجدول (8) كانت قيمة النفقات الجارية عام (2004) تبلغ حوالي (80984) مليون درهم وبنسبة (0.84%) من النفقات العامة و (0.15%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ونلاحظ ارتفاع النفقات الجارية خلال الاعوام الأولى من مدة الدراسة 2007-2005 بنحو (84255 – 103907 – 121314) مليون درهم على التوالي وبنسبة (0.81% ، 0.82% ، 0.76%) من النفقات العامة على التوالي وبنسبة (0.12% ، 0.12% ، 0.12%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، إذ إنّ دولة الامارات تزيد من حجم النفقات الجارية لتمويل المشاريع ودعم قطاع الصناعة ، وهذا يعني أنّ النسبة الاكبر من النفقات تكون من حصة النفقات الجارية ، واستمرت النفقات الجارية

بالارتفاع خلال الاعوام التالية ارتفاع كبير إذ بلغت خلال الاعوام (2008- 2011) نحو (224214 - 255968 - 264979 - 294127) مليون درهم على التوالي وبنسبة (0.86% ، 0.91% ، 0.8% ، 0.87%) من النفقات العامة على التوالي وبنسبة (0.19% ، 0.27% ، 0.25% ، 0.23%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، ثم استمرت النفقات الجارية في الارتفاع لتصل الى اعلى قيمة لها خلال عام (2014) بنحو (437262) مليون درهم وبنسبة (1.05%) من النفقات العامة و (0.29%) من الناتج المحلي الإجمالي ، إذ شهدت دولة الامارات خلال ذلك العام ازدهارا كبيرا في الاقتصاد وخاصة في المشاريع الجديدة ودعم قطاع الصناعة فظلاً عن التطوير العمراني الكبير يحتاج الكثير من النفقات التشغيلية التي تدعم ذلك ، ثم انخفضت انخفاضاً ملحوظاً عام 2016 الى (38169) مليون درهم بسبب صدمة هبوط اسعار النفط الخام ، ثم عاودت الى الارتفاع عام 2017 لتصل الى (395680) مليون درهم وبنسبة (0.98%) من النفقات العامة و (0.28%) من الناتج المحلي الإجمالي، ثم انخفضت النفقات الجارية في عام (2018) لتصل الى (325798) مليون درهم وبنسبة (0.78%) من النفقات العامة و (0.21%) من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾، لتعاود الى الارتفاع خلال الأعوام (2019 ، 2020 ، 2021) لتبلغ (330220 ، 353023 ، 388830) مليون درهم على التوالي وبنسبة (0.82% ، 0.90% ، 0.95%) من النفقات العامة على التوالي وبنسبة (0.21% ، 0.23% ، 0.25%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.

⁽¹⁾ وزارة الاقتصاد ، التقرير السنوي لعام 2018 ، الامارات العربية المتحدة ، الإصدار السادس والعشرون ، ص 35 .

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021)

جدول (8)

هيكل النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية في الامارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للمدة

(2004 – 2021) (مليون درهم)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	النفقات الجارية	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة %	نسبة النفقات الجارية الى الناتج المحلي الاجمالي %	النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %	نسبة النفقات الاستثمارية الى الناتج المحلي الاجمالي %
1	2	3	4	5	6	7	8
2004	538950	80984	0.84	0.15	15290	0.16	0.02
2005	658248	84255	0.81	0.12	20175	0.19	0.03
2006	809489	103907	0.82	0.12	22070	0.18	0.02
2007	939638	121314	0.76	0.12	38412	0.24	0.04
2008	1149260	224214	0.86	0.19	35063	0.14	0.03
2009	925559	255968	0.91	0.27	24926	0.09	0.02
2010	1044830	264979	0.8	0.25	68052	0.2	0.06
2011	1269070	294127	0.87	0.23	45636	0.13	0.03
2012	1351950	315738	0.88	0.23	44299	0.12	0.03
2013	1432670	327435	0.88	0.22	46335	0.12	0.03
2014	1480520	437262	1.05	0.29	22651	-0.05	0.01
2015	1315250	335334	0.91	0.25	35065	0.09	0.02
2016	1311250	38169	0.1	0.02	360063	0.90	0.27
2017	1387110	395680	0.98	0.28	7841	0.02	0.05
2018	1550580	325798	0.78	0.21	92733	0.22	0.05
2019	1546640	330220	0.82	0.21	72634	0.18	0.04
2020	1521700	353023	0.90	0.23	38693	0.09	0.02
2021	1542000	388830	0.95	0.25	21921	0.05	0.01

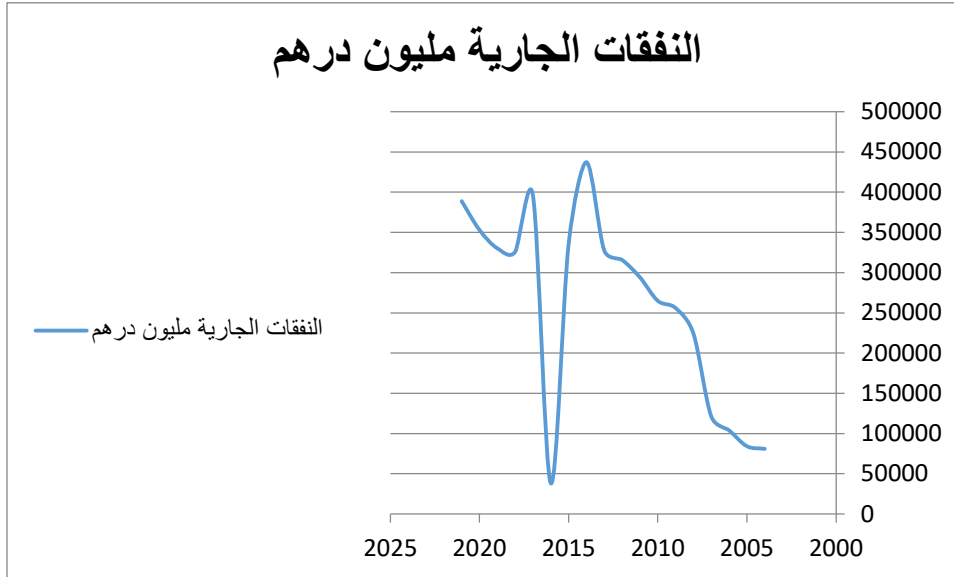
المصدر: - العمود (6 ، 3 ، 2) - وزارة الاقتصاد ، التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الامارات ، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة .

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، الإحصاءات الدولية وملفات البيانات ، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة .

- العمود (8 ، 7 ، 5 ، 4) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول .

والشكل الآتي يوضح تطور النفقات الجارية في العراق :

الشكل (16) تطور النفقات الجارية في الامارات خلال المدة (2004-2021)



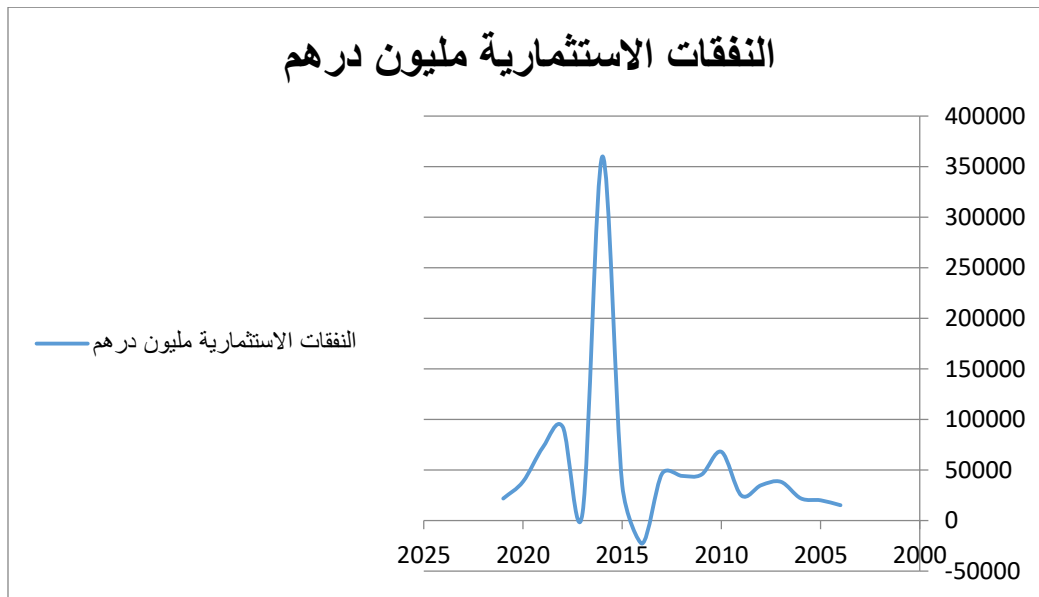
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (8) .

2- تحليل تطور النفقات الاستثمارية ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي في الامارات العربية المتحدة :

أما على صعيد تحليل مؤشر النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية على وفق الجدول (8) ، يتضح لنا أن حجم النفقات الاستثمارية كان في حالة زيادة مستمرة خلال الأعوام (2004 - 2008) وبمعدلات نمو سنوية موجبة فبلغت النفقات الاستثمارية حوالي (15290 ، 20175 ، 22070 ، 38412) مليون درهم على التوالي للأعوام (2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007) وبنسبة (0.16% ، 0.19% ، 0.18% ، 0.24%) من النفقات العامة على التوالي وبنسبة (0.02% ، 0.03% ، 0.02% ، 0.04%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، وفي عامي 2008 و 2009 انخفضت النفقات الاستثمارية بسبب انخفاض أسعار النفط والازمة العالمية في تلك الفترة ، مما أثر على النفقات العامة وبدورها على النفقات الاستثمارية ، إذ بلغت عام (2008) حوالي (35063) مليون درهم وبنسبة (0.14%) من النفقات العامة و (0.03%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وفي عام (2009) بلغت (24926) مليون درهم وبنسبة (0.09%) من النفقات العامة و (0.02%) من الناتج المحلي الإجمالي ، واستمرت النفقات الاستثمارية متذبذبة بين الزيادة والنقصان خلال الأعوام 2010 - 2014

اذ بلغت خلال تلك الاعوام (68052 ، 45636 ، 44299 ، 46335 ، 22651) مليون درهم وعلى التوالي وبنسبة (0.2% ، 0.13% ، 0.12% ، 0.12% ، -0.05%) من النفقات العامة على التوالي وبنسبة (0.06% ، 0.03% ، 0.03% ، 0.03% ، 0.01%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، ونلاحظ خلال العام 2015 زيادة قيمتها حوالي (35065) مليون درهم وبنسبة (0.09%) من النفقات العامة و (0.02%) من الناتج المحلي الإجمالي ، و استمرت بالزيادة في عام 2016 إذ بلغت (360063) مليون درهم وبنسبة (0.90%) من النفقات العامة و (0.27%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ولكن سرعان ما تراجعت النفقات الاستثمارية عام (2017) إلى (7841) مليون درهم وبنسبة (0.02%) من النفقات العامة و (0.05%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وارتفعت مرة أخرى عام (2018) بحوالي (92733) مليون درهم وبنسبة (0.22%) من النفقات العامة و (0.05%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وعادت للانخفاض خلال الأعوام (2019 ، 2020 ، 2021) بسبب انخفاض أسعار النفط والظروف الاقتصادية المتدهورة المصاحبة لجائحة (كوفيد - 19) إذ بلغت (72634 ، 38693 ، 21921) مليون درهم على التوالي وبنسبة (0.18% ، 0.09% ، 0.05%) من النفقات العامة على التوالي وبنسبة (0.04% ، 0.02% ، 0.01%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، والشكل البياني الآتي يوضح معدلات النمو السنوية للإنفاق الاستثماري للإمارات العربية المتحدة .

الشكل (17) النفقات الاستثمارية في الامارات خلال المدة (2021-2004)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (8) .

رابعاً / تطور هيكل الإيرادات العامة في الامارات خلال المدة (2021-2004) :-

1- تحليل تطور الإيرادات العامة ومعدل نموها في الامارات العربية المتحدة :

شهد حجم الإيرادات العامة في دولة الإمارات ارتفاعاً في اتجاه تصاعدي ، من (94751) مليون درهم في سنة (2004) إلى (360864) مليون درهم في سنة (2008) وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (57.75%) ، اما في سنة (2009) شهدت الإيرادات العامة تراجعاً كبيراً بمعدل نمو سنوي سلبي (-39.89%) ، بسبب انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (42.5%) ، وفي سنة (2009) نجد أن الطلب العالمي على النفط انخفض بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي الناتج عن الأزمة المالية العالمية ، إذ انخفضت أسعار النفط في عام (2009) بنسبة (35.38%) تقريباً ، وعانت الإيرادات العامة من سنة (2010) إلى سنة (2014) من التذبذب المستمر في قيمها ، بسبب تغير الظروف الاقتصادية والأسعار، وبلغت الإيرادات العامة في سنة (2015) (381376) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ حوالي (-26.48%)، و في عام (2015) انخفضت أسعار النفط بنحو (48.6%) ، مما أدى إلى انخفاض حجم الإيرادات النفطية بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية ، ومن ثم انخفاض الإيرادات العامة في الإمارات ، بسبب علاقاتها الوثيقة مع قطاع النفط بوصفه مصدراً مهماً وأساسياً للإيرادات في الإمارات ، وقد زادت الإيرادات العامة منذ سنة (2016) وحتى سنة (2019) ، وكانت ترتفع بشكل كبير خلال هذه السنوات حتى وصلت إلى نحو (489646) مليون درهم في سنة (2019) وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (2.51%) ، إلا أنها تراجعت في سنة (2020) بسبب انتشار (كوفيد - 19) لتصل إلى (390501) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ حوالي (-20.25%) ، ثم عاودت الإيرادات العامة إلى الارتفاع في الإمارات العربية المتحدة لتصل إلى (457799) مليون درهم في سنة (2021) وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (17.23%) بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية والصحية بشكل عام .

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

الجدول (9)

هيكل الإيرادات العامة بالأسعار الجارية في الامارات للمدة 2021-2004 (مليون درهم)

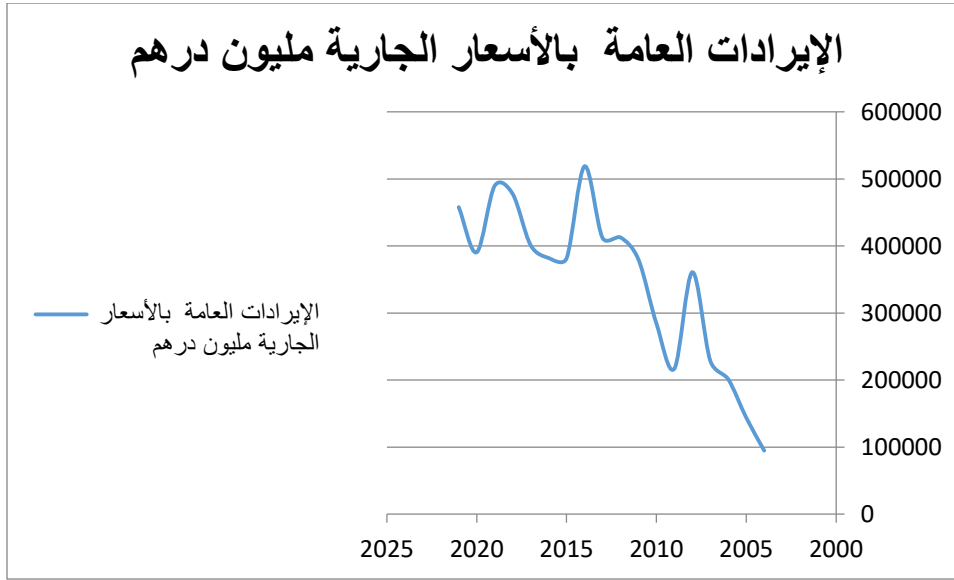
السنة	الإيرادات العامة	معدل نمو الإيرادات العامة %	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات الأخرى	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة %	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة %	نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى الى الإيرادات العامة %
1	2	3	4	5	6	7	8	9
2004	94751	—	73322	9566	11863	0.77	0.10	0.13
2005	143905	51.88	111377	6810	25718	0.77	0.05	0.18
2006	201166	39.79	164000	8027	29139	0.82	0.04	0.14
2007	228750	13.71	176265	13833	38652	0.77	0.06	0.17
2008	360864	57.75	280044	10587	70233	0.78	0.03	0.19
2009	216920	-39.89	117476	21584	77860	0.54	0.10	0.36
2010	284477	31.14	162777	20642	101058	0.57	0.07	0.36
2011	379865	33.53	270873	19723	89269	0.71	0.05	0.24
2012	412722	8.65	279276	33541	99905	0.68	0.08	0.24
2013	412072	-0.16	278463	314875	-181266	0.68	0.76	-0.44
2014	518752	25.89	273134	279888	-34270	0.53	0.54	-0.07
2015	381376	-26.48	132330	164480	84566	0.35	0.43	0.22
2016	382024	0.17	86095	116887	179042	0.23	0.31	0.47
2017	401164	5.01	91920	167227	142017	0.23	0.42	0.35
2018	477634	19.06	196824	223520	57290	0.41	0.47	0.12
2019	489646	2.51	197037	228540	64069	0.40	0.46	0.13
2020	390501	-20.25	152295	203061	35145	0.39	0.52	0.09
2021	457799	17.23	183118	216799	57882	0.40	0.47	0.13

المصدر: - العمود (2 ، 4 ، 5 ، 6) - وزارة الاقتصاد ، التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الامارات ، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة .

- العمود (3 ، 7 ، 8 ، 9) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول .

والشكل الآتي يوضح تطور الإيرادات العامة في الامارات العربية المتحدة :

الشكل (18) الإيرادات العامة في الامارات خلال المدة (2021-2004)



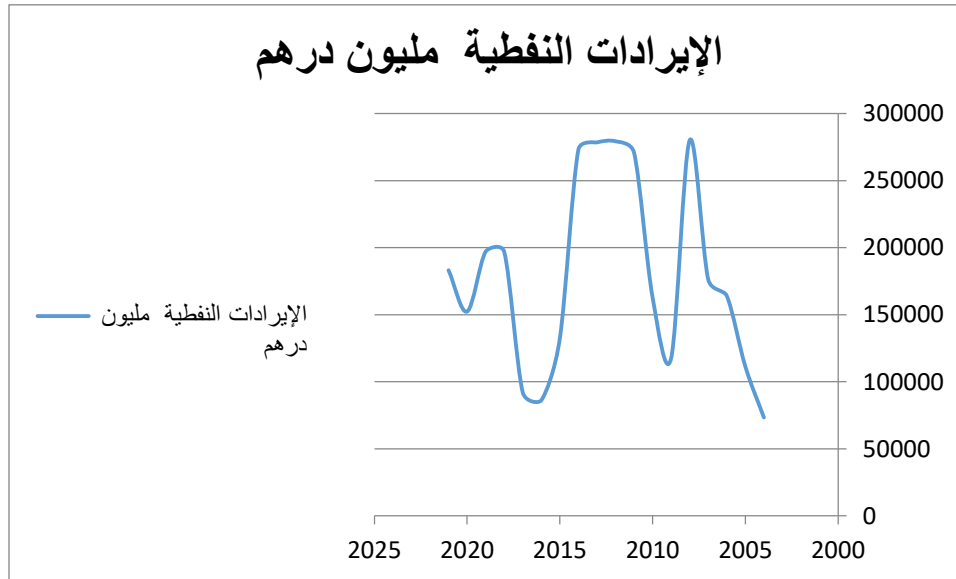
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (9) .

2- مؤشر الإيرادات النفطية ونسبتها الى الإيرادات العامة .

نلاحظ عن طريق الجدول (9) هيمنة الإيرادات النفطية في أكثر سنوات البحث في نسبة مشاركتها بالنسبة للإيرادات العامة إذ بلغت نسبة مشاركة الإيرادات النفطية سنة (2004) نحو (0.77%) التي قدرت حوالي (73322) مليون درهم ، ثم توالى ارتفاع الإيرادات النفطية خلال الأعوام (2005-2008) إذ بلغت (111377) ، (164000 ، 176265 ، 280044) مليون درهم على التوالي وبنسبة مساهمة (0.77% ، 0.82% ، 0.77% ، 0.78%) من الإيرادات العامة ، ثم بعد صدمة هبوط اسعار النفط عام (2009) بلغت الإيرادات النفطية نحو (117476) مليون درهم وبنسبة مساهمة (0.54%) من الإيرادات العامة ، لتعاود الإيرادات النفطية الى الارتفاع خلال الأعوام (2010 – 2012) لتصل الى (162777 ، 270873 ، 279276) مليون درهم على التوالي وبنسبة مساهمة (0.57% ، 0.71% ، 0.68%) من الإيرادات العامة ، لارتفاع اسعار النفط الخام إذ بقيت مسيطرة على ارتفاع نسبة مشاركتها من الإيرادات العامة ، ثم عاودت الى الهبوط خلال

الأعوام (2013-2017) الى (278463 ، 273134 ، 12330 ، 86095 ، 91920) مليون درهم على التوالي بنسبة مساهمة (0.68% ، 0.53% ، 0.35% ، 0.23% ، 0.23%) من الإيرادات العامة على التوالي ، وعمدت الامارات الى الاعتماد على الإيرادات الاخرى والإيرادات الضريبية لتمويل النقص الحاصل في الإيرادات العامة خلال تلك الفترة ، ثم ارتفعت عامي (2018-2019) الى (196824 ، 197037) مليون درهم على التوالي وبنسبة (0.41% ، 0.40%) من الإيرادات العامة ، وتأثرت بصدمة فايروس (كوفيد 19) وانخفضت الى (152295) مليون درهم عام (2020) وبنسبة (0.39%) من الإيرادات العامة، وسرعان ما عادت الى الارتفاع عام (2021) الى (183118) مليون درهم وبنسبة (0.40%) من الإيرادات العامة والشكل الآتي يوضح تطور الإيرادات النفطية في الامارات العربية المتحدة :

الشكل (19) الإيرادات النفطية لدولة الامارات خلال المدة (2004-2021)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (9) .

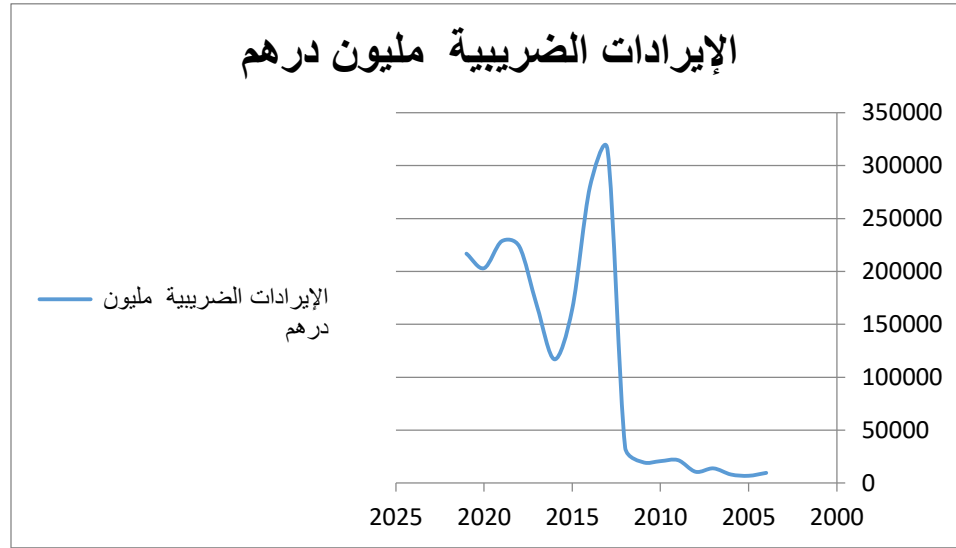
3- مؤشر الإيرادات الضريبية ونسبتها الى الإيرادات العامة :

كما شهدت الإيرادات الضريبية تطوراً ملحوظاً إذ بلغت قيمتها عام (2004) نحو (9566) مليون درهم وبنسبة (0.1%) من الإيرادات العامة ، ثم انخفضت عام (2005) لتصل الى (6810) مليون درهم وبنسبة (0.05%) من الإيرادات العامة ، ثم ارتفعت قيمتها خلال عامي (2006 - 2007) لتصل الى (8027 ، 13833) مليون درهم على التوالي وبنسبة (0.04% ، 0.06%) من الإيرادات العامة على التوالي ، وهذا نتيجة تطور النظام

الضريبي وبدأ فرض ضرائب على انواع معينة من السلع والخدمات ، ثم انخفضت الإيرادات الضريبية في عام (2008) لتصل الى (10587) مليون درهم وبنسبة (0.03%) من الإيرادات العامة ، نتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية ، ثم ارتفعت في عام (2009) لتبلغ (21584) مليون درهم وبنسبة (0.1%) من الإيرادات العامة ، ثم انخفضت الإيرادات الضريبية عام (2010) الى (20642) مليون درهم ثم الى (19723) مليون درهم في عام (2011) وبنسبة (0.07% ، 0.5%) من الإيرادات العامة على التوالي ، وعاودت الى الارتفاع لتصل الى اعلى قيمة لها عام (2013) بنحو (314875) مليون درهم وبنسبة مساهمة (0.76%) وتعدّ اعلى نسبة مساهمة في الإيرادات العامة إذ بدأت الامارات بتنفيذ خطة عدم الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل تام في التمويل واعتماد الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى كمصادر تمويل مضمونة أكثر من النفط تجنباً لصدمات هبوط اسعاره العالمية ، لتعاود الى الانخفاض خلال الأعوام (2014 - 2016) لتبلغ (279888 ، 164480 ، 116887) مليون درهم على التوالي وبنسبة (0.54% ، 0.43% ، 0.31%) من الإيرادات العامة على التوالي، وبحلول نهاية عام (2017) ارتفعت بشكل ملحوظ ، بمقدار (167227) مليون درهم وبنسبة (0.42%) من الإيرادات العامة ، واستمرت بالارتفاع حتى عام (2019) اذ بلغت (228540) مليون درهم وبنسبة (0.46%) من الإيرادات العامة ، وانخفضت في عام (2020) لتصل إلى (203061) مليون درهم وبنسبة (0.52%) من الإيرادات العامة ، نتيجة انخفاض الإيرادات وتأثر الضرائب بسبب (كوفيد-19) واضطراب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد⁽¹⁾، وعاودت الى الارتفاع في عام (2021) اذ بلغت (216799) مليون درهم وبنسبة (0.47%) من الإيرادات العامة ، بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية والصحية بشكل عام والشكل الآتي يوضح مستوى تطور الإيرادات الضريبية في الامارات العربية المتحدة:

الشكل (20) الإيرادات الضريبية في الامارات خلال المدة (2004-2021)

(1) نور الهدى عمارة ، مصدر سابق ، ص476 .



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (9).

4- مؤشر الإيرادات الأخرى ونسبتها الى الإيرادات العامة :

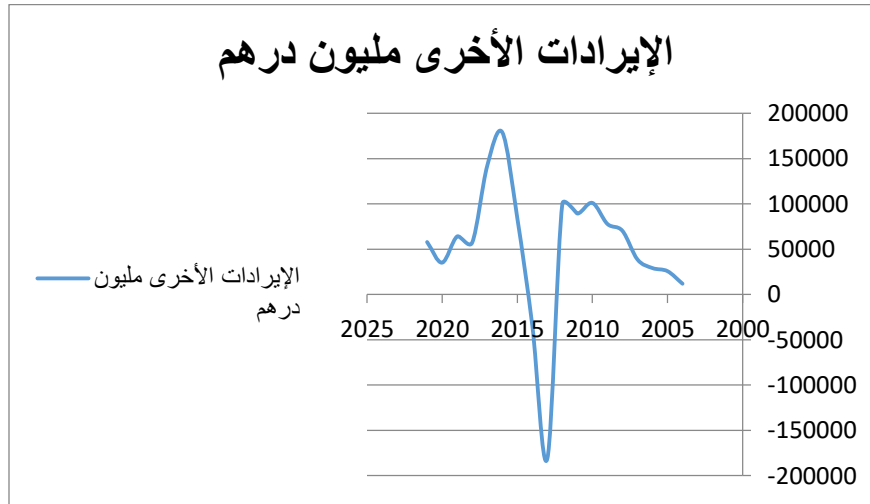
من مميزات الإيرادات الأخرى أنها تأتي نادرا وتكون نسبتها بسيطة جدا ضمن الإيرادات العامة ، وذلك لأنها تأتي من أصول مثل الفوائد ، او بيع هذه الأصول ، وأيضا عوائد الدواعي القضائية على سبيل المثال ، وأي إيراد خارجي غير الإيرادات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة مثل الهدايا والهبات .

إذ شهدت الإيرادات الأخرى في الامارات العربية المتحدة ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الاولى من مدة الدراسة كما موضح في الجدول(9) إذ بلغت عام (2004) نحو (11863) مليون درهم وبنسبة (0.13%) من الإيرادات العامة ، واستمرت بالارتفاع الى غاية عام (2010) لتصل الى (101058) مليون درهم وبنسبة (0.36%) من الإيرادات العامة ، ورغم انها تشهد ارتفاعا لكنها تبقى تشكل نسبة ضئيلة من الإيرادات العامة ، ثم انخفضت عام (2011) لتبلغ (89269) مليون درهم وبنسبة (0.24%) من الإيرادات العامة ، لتعاود الى الارتفاع في عام (2012) إذ بلغت (99905) مليون درهم وبنسبة (0.24%) من الإيرادات العامة ، وشهدت الإيرادات الأخرى انخفاضا ملحوظا خلال الأعوام (2013-2015) بنحو (-181266 ، -34270 ، 84566) مليون درهم على التوالي وبنسبة مشاركة (-0.44% ، -0.07% ، 0.22%) من الإيرادات العامة على التوالي ، ثم عاودت الى الارتفاع إذ بلغت اعلى قيمة لها عام (2016) وبلغت (179042) مليون درهم وبنسبة (0.47%) من الإيرادات العامة ، وانخفضت خلال عامي (2017 - 2018) لتبلغ (142017 ، 57290) مليون درهم على التوالي وبنسبة (0.35% ، 0.12%) من الإيرادات العامة على التوالي ، لترتفع ارتفاعاً ضئيلاً عام 2019 إذ بلغت (64069) مليون درهم وبنسبة (0.13%) من الإيرادات العامة ، ثم لتتخفف

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021)

انخفاضاً ملحوظاً في عام 2020 وبلغت (35145) مليون درهم وبنسبة (0.09%) من الإيرادات العامة ، بسبب تردي الوضع الصحي الناتج عن الوباء العالمي (كوفيد - 19) واثاره على الواقع الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة ، ثم لتعاود الى الارتفاع في عام (2021) وبلغت حوالي (57882) مليون درهم وبنسبة (0.13%) من الإيرادات العامة ، بسبب تحسن الوضع الصحي والاقتصادي بشكل عام ، والشكل الآتي يوضح تطور الإيرادات الأخرى في الامارات العربية المتحدة .

الشكل (21) الايرادات الاخرى لدولة الامارات خلال المدة (2021-2004)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (9) .

خامساً / تحليل وتطور الدين العام في الامارات العربية المتحدة للمدة (2004 - 2021) :-

كما ذكر سابقاً أن الدين العام هو الأموال التي تقترضها الحكومة من الأفراد والمؤسسات لمواجهة أحوال طارئة ولتحقيق أهداف مختلفة وذلك عندما لا تكفي الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة التي تتطلبها هذه الأحوال الطارئة ، ونلاحظ عن طريق الجدول (10) بلغ معدل الدين العام خلال عام (2004) حوالي (21988) مليون

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021)

درهم وبنسبة (0.04%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم استمر الدين العام في الارتفاع لغاية عام (2012) وبلغ (286745) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي (5.25%) وبنسبة (0.21%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ويعزى سبب الارتفاع الى زيادة النفقات الجارية في الامارات العربية المتحدة فظلاً عن الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط العالمية التي أدت الى انخفاض العائدات النفطية ومن ثمَّ ارتفاع معدل الدين العام ، الدين العام خلال عام 2006 الى (40893) مليون بعدما كان عام (2005) نحو (29499) مليون بنسبة نمو (38.63) واستمر بالارتفاع خلال الأعوام (2007-2012) وبلغت اعلى نسبة نمو له خلال عام (2007) بنحو (104.29) إذ ازداد الدين العام هذه السنة اكثر من (100%) ففي الاقتصادات المتقدمة، من المحتمل أن يكون تأثير تخفيضات الإنفاق على انخفاض نسب الدين أكبر مما تحدثه زيادة الإيرادات ، وتزداد كذلك احتمالات النجاح حينما يتم تعزيز ضبط أوضاع المالية العامة عن طريق إصلاحات هيكلية داعمة للنمو وأطر مؤسسية قوية ، إذ انخفض الدين العام خلال عامي (2013 - 2014) ليصل الى (229453 ، 210154) مليون درهم على التوالي وبمعدل نمو سنوي (19.98% ، -8.41%) على التوالي وبنسبة (0.16% ، 0.14%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، بسبب عمليات ضبط الاوضاع المالية العامة والإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو المصممة بشكل جيد التي من شأنها المساعدة في تخفيض نسب الدين العام ، واستمر الدين العام بالارتفاع ليصل الى اعلى قيمه له عام (2020) وبلغ (614745) مليون درهم وبمعدل نمو بلغ (46.74%) وبنسبة (0.40%) من الناتج المحلي الإجمالي ، بسبب ازمة فايروس (كوفيد - 19) والاثار الاقتصادية التي تبعت الازمة الصحية العالمية ، وانخفض بعدها الى (544745) مليون درهم عام (2021) وبمعدل نمو بلغ (11.39%-) وبنسبة (0.35%) من الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول (10)

هيكل الدين العام لدولة الامارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية خلال المدة (2004-2021) (مليون درهم)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الدين العام	معدل نمو الدين العام	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي
1	2	3	4	5
2004	538950	21988	—	0.04
2005	658248	29499	34.16	0.04
2006	809489	40893	38.63	0.05
2007	939638	83539	104.29	0.09
2008	1149260	102849	23.11	0.09
2009	925559	195627	90.21	0.21
2010	1044830	203463	4.01	0.19
2011	1269070	272434	33.90	0.21

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

0.21	5.25	286745	1351950	2012
0.16	-19.98	229453	1432670	2013
0.14	-8.41	210154	1480520	2014
0.17	4.21	218994	1315250	2015
0.19	15.95	253934	1311250	2016
0.22	18.12	299940	1387110	2017
0.21	7.93	323725	1550580	2018
0.27	29.41	418923	1546640	2019
0.40	46.74	614745	1521700	2020
0.35	-11.39	544745	1542000	2021

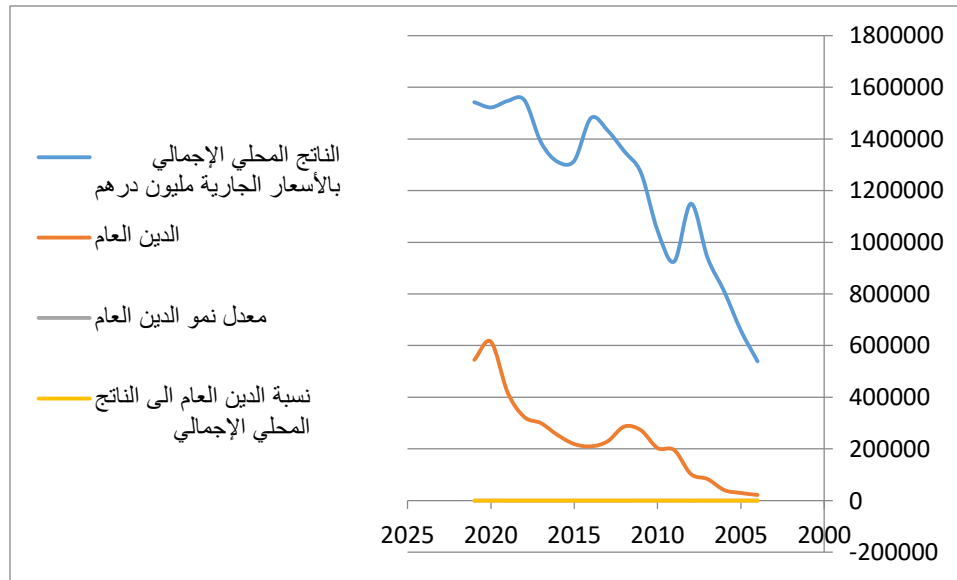
المصدر: - العمود (3 ، 2) - وزارة الاقتصاد ، التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الامارات ، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة .

- صندوق النقد العربي ، قاعدة البيانات الاقتصادية .

- العمود (5 ، 4) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول .

والشكل الآتي يوضح تطور الدين العام في الامارات العربية المتحدة :

الشكل (22) هيكل الدين العام لدولة الامارات خلال المدة 2021-2004



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (10) .

سادساً / تحليل وتطور الموازنة العامة في الامارات العربية المتحدة للمدة (2004 – 2021) :

:(

إنَّ العجز في الموازنة هو الرصيد السالب للموازنة العامة للدولة ، والناتج عن كون النفقات تفوق الإيرادات ، وتضطر الحكومة في هذه الحالة إلى تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض ، مما يؤدي إلى تزايد الدين العام وفي الحالة الأخرى، أي حينما تزيد الإيرادات على النفقات يقال إن الموازنة تحقق فائضاً ، وتقوم الحكومة إما بترحيل هذا الفائض إلى ميزانية السنة القادمة على شكل نفقات اضافية ، أو تحوله إلى ادخار وتوظيفه في أسواق المال أو في إنشاء صندوق سيادي ، ونلاحظ عن طريق الجدول (11) وجود عجز في الموازنة العامة في عام (2004) بنحو (1523-) مليون درهم ، بسبب زيادة الانفاق الحكومي آنذاك وارتفاع الأسعار مما أدى الى العجز في الموازنة ، مع وجود فائض في الموازنة العامة لدولة الامارات خلال السنوات (2005-2008) بنحو (39475 ، 75189 ، 69024 ، 101587) مليون درهم على التوالي ، إذ يعدّ ذلك دليل على الانتعاش الاقتصادي المستمر الذي تشهده دولة الامارات العربية في تلك الفترة اذ حققت فائضاً في الموازنة العامة (ارتفاع قيمة الايرادات عن النفقات العامة) خلال اربع سنوات متواصلة ، ثم حققت عجز خلال عامي (2009-2010)بلغ حوالي (63974- ، 48554-) مليون درهم على التوالي ، اي فاقت نفقاتها العامة على ايراداتها العامة ولكن ليس بالضرورة ان يكون ذلك مؤشر سلبي على اقتصاد الدولة ولكن قد يكون ارتفاع النفقات العامة نتيجة زيادة النفقات الاستثمارية او التشغيلية لتطوير قطاعات الدولة المختلفة ، ثم حققت فائضا مرة اخرى خلال المدة (2011-2015) بنحو (40102 ، 52685 ، 38302 ، 104141 ، 10977) مليون درهم على التوالي ، إذ شهدت هذه الفترة زيادة في الايرادات النفطية والايادات الضريبية نتيجة الازدهار الاقتصادي الذي تشهده الدولة وتطوير جميع المرافق الذي ينعكس ايجابا على الموازنة العامة إذ بدأت الدولة بتطبيق نظام ضريبي يحقق ايرادات كبيرة تستخدمها الدولة لتغيير سياسة الاعتماد على الايرادات النفطية ، ثم تحقق عجز في الموازنة عامي(2016 – 2017) بنحو (16208- ، 2357-) مليون درهم على التوالي ، بسبب ازمة انخفاض اسعار النفط ، وعاودت الدولة الى تحقيق فائض في الموازنة العامة خلال عامي (2018 - 2019) بنحو (59103 ، 86792) مليون درهم على التوالي ، ثم لتحقق عجز في عام (2020) بنحو (1215-) مليون درهم ، بسبب تداعيات الوباء العالمي (كوفيد-19) ، ثم لتحقق فائضاً في الموازنة العامة في عام (2021) إذ بلغ (47048) مليون درهم ، بسبب تحسن الوضع الاقتصادي والصحي بشكل عام .

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021)

الجدول (11)

تطور الموازنة العامة في الامارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للمدة (2004 — 2021) (مليون درهم)

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الفائض او العجز
1	2	3	4
2004	94751	96274	-1523
2005	143905	104430	39475
2006	201166	125977	75189
2007	228750	159726	69024
2008	360864	259277	101587
2009	216920	280894	-63974
2010	284477	333031	-48554
2011	379865	339763	40102
2012	412722	360037	52685
2013	412072	373770	38302
2014	518752	414611	104141
2015	381376	370399	10977
2016	382024	398232	-16208
2017	401164	403521	-2357
2018	477634	418531	59103
2019	489646	402854	86792
2020	390501	391716	-1215
2021	457799	410751	47048

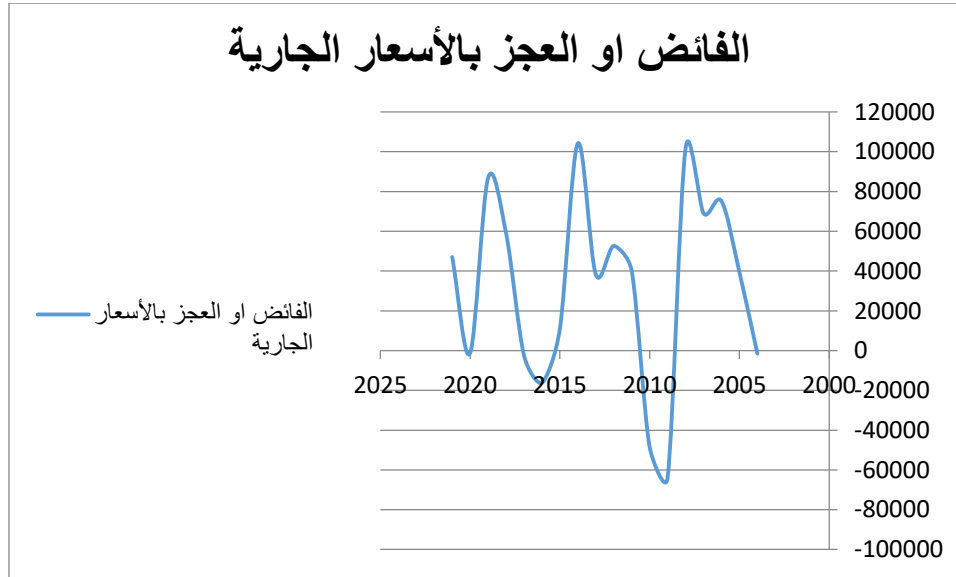
الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

المصدر: - العمود (3 ، 2) - وزارة الاقتصاد ، التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الامارات ، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة .

- العمود (4) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول .

والشكل الآتي يوضح حالة الموازنة في الامارات العربية المتحدة:

الشكل (23) العجز والفائض في الموازنة العامة لدولة الامارات خلال المدة (2021-2004)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (11) .

سابعاً / تطور هيكل الصادرات والاستيرادات في الامارات للمدة (2021 - 2004) :

1- تحليل تطور الصادرات في الامارات العربية المتحدة :

تشير معطيات الجدول(12) أنّ قيمة الصادرات في عام(2004) بلغت (3337865) مليون درهم وبنسبة (6.19%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم استمرت قيمة الصادرات في الارتفاع لغاية عام (2008) إذ بلغت (87791171) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي (33.93%) وبنسبة (76.38%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم لتتخفف انخفاضاً ملحوظاً عام (2009) بنحو (70391334) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي سالب (-) 19.81% وبنسبة (76.05%) من الناتج المحلي الإجمالي ، بسبب الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الوضع الاقتصادي ، ثم لتعاود الارتفاع خلال الأعوام (2010 - 2013) بنحو (78368813) ، 110847212 ، 132020176 ، 136167276) مليون درهم على التوالي وبمعدل نمو سنوي (11.33% ، 41.44% ، 19.1% ، 3.14%) على التوالي وبنسبة (75.0% ، 87.34% ، 97.65% ، 95.04%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، ثم انخفضت قيمة الصادرات في عام (2014) بنحو (14664219) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي (-88.89%) وبنسبة (90.9%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ويعزى سبب ذلك الانخفاض الى انخفاض معدل أسعار النفط خلال تلك الفترة ، ثم لتستمر قيمة الصادرات في الارتفاع لتصل الى اعلى قيمة لها في عام (2019) بنحو (148284882) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي (2.84%) وبنسبة (95.87%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم عاودت الى الانخفاض في عام (2020) بنحو (123032346) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي سالب (-17.02%) وبنسبة (80.85%) من الناتج المحلي الإجمالي ، بسبب تداعيات الوباء العالمي (كوفيد-19) ، لتعاود قيمة الصادرات الى الارتفاع في عام (2021) بنحو (147930727) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي (20.23%) وبنسبة (95.93%) من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية نتيجة السيطرة على الوباء المنتشر آنذاك وتوفر اللقاحات المضادة له .

جدول(12)

هيكل الصادرات والاستيرادات في الامارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للمدة (2004 - 2021) (مليون درهم)

السنة	الصادرات	معدل نمو الصادرات %	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي %	الاستيرادات	معدل نمو الاستيرادات %	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي %
1	2	3	4	5	6	7
2004	3337865	—	6.19	266845700	—	0.17
2005	43044329	1.18	65.39	299655500	12.29	0.21
2006	53423089	24.11	65.99	362926300	21.11	0.24
2007	65548402	22.69	69.75	470640800	29.67	0.24
2008	87791171	33.93	76.38	650213900	38.15	0.31
2009	70391334	-19.81	76.05	607311600	-6.59	0.23
2010	78368813	11.33	75.0	690987600	13.77	0.27
2011	110847212	41.44	87.34	780021800	12.88	0.29
2012	132020176	19.1	97.65	964953100	23.7	0.3
2013	136167276	3.14	95.04	1089843200	12.94	0.28
2014	14664219	-88.89	90.9	1103385500	1.24	0.35
2015	132579851	804.1	100.62	1060703400	-3.86	0.28

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021)

0.29	-5.64	1000809000	100.93	-0.17	132349742	2016
0.28	-5.49	945795700	101.6	13.29	140944148	2017
0.3	-4.97	898709600	92.98	2.29	144180721	2018
0.31	2.34	919812100	95.87	2.84	148284882	2019
0.25	-10.03	827548300	80.85	-17.02	123032346	2020
0.29	20.23	735798200	95.93	20.23	147930727	2021

المصدر: - العمود (5 ، 2) - وزارة الاقتصاد ، التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة ، الإدارة المركزية للإحصاء ، الامارات ، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة .

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، الإحصاءات الدولية وملفات البيانات ، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة .

- العمود (7 ، 6 ، 4 ، 3) من اعداد الباحث .

2- تحليل تطور الاستيرادات في الامارات العربية المتحدة :

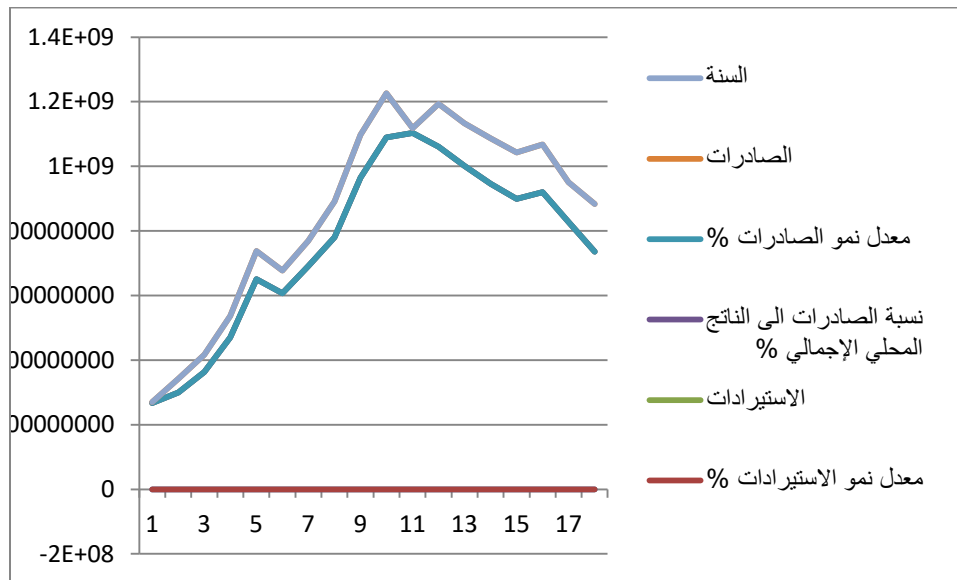
اما على صعيد تحليل قيمة الاستيرادات في الامارات العربية المتحدة إذ بلغت (266845700) مليون درهم في عام (2004) وبنسبة (0.17%) من الناتج المحلي الإجمالي واستمرت بالارتفاع لغاية عام (2008) بقيمه (650213900) مليون درهم وبمعدل نمو (38.15%) وبنسبة (0.31%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم لتتخفف قيمة الاستيرادات في عام (2009) بنحو (607311600) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي سالب (-6.59%) وبنسبة (0.23%) من الناتج المحلي الإجمالي ، بسبب انخفاض معدل أسعار النفط وتداعيات الازمة المالية العالمية ، ثم لتعاود الارتفاع المستمر لتصل الى اعلى قيمة لها خلال عام(2014) بنحو (1103385500) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي (1.24%) وبنسبة (0.35%) من الناتج المحلي الإجمالي ، لتعاود الى الانخفاض خلال الأعوام (2015 - 2018) بنحو (1060703400 ، 1000809000 ، 945795700 ، 898709600) مليون درهم على التوالي وبمعدل نمو سنوي سالب (-3.86% ، -5.64% ، -4.97% ، -5.49%) على التوالي وبنسبة (0.28% ، 0.29% ، 0.28% ، 0.3%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، ثم ارتفعت عام (2019) بنحو (919812100) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

(2.34%) وبنسبة (0.31%) من الناتج المحلي الإجمالي ، لتعاود قيمة الاستيرادات الى الانخفاض خلال عامي (2020 - 2021) بنحو (827548300 ، 735798200) مليون درهم على التوالي وبمعدل نمو سنوي سالب في عام (2020) بنحو (-10.03%) وبنسبة (0.25%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وبمعدل نمو سنوي (20.23%) لعام (2021) وبنسبة (0.29%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ويعود ذلك الانخفاض الى تداعيات الوباء العالمي (كوفيد-19) وتأثيره على الاقتصاد بشكل عام .

والشكل الآتي يوضح تطور الصادرات والاستيرادات في الامارات:

الشكل (24) هيكل الصادرات والاستيرادات في دولة الامارات العربية المتحدة للمدة (2021-2004)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (12) .

المبحث الثالث

تحليل أهم المؤشرات المالية في العراق

اولاً / نبذة مختصرة عن الاقتصاد العراقي :

يتمتع العراق بموقع جغرافي واقتصادي متميز فجغرافيا يتوسط بين قارتي آسيا وإفريقيا ويشكل إحدى المناطق التي تمر بها التجارة بين هاتين القارتين قديماً، وتشكل مساحته حوالي (438.317 ألف كيلو متر مربع) وبعدد سكان (41,190,658) مليون نسمة مليون نسمة على وفق إحصاءات سنة (2021)⁽¹⁾ .

ويتميز العراق اقتصاديا بوفرة الموارد الطبيعية التي يتصدرها النفط، وهو أحد الدول الاعضاء المؤسسين لمنظمة الاقطار المصدرة للنفط (أوبك) إذ يشكل العراق رابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد فنزويلا

⁽¹⁾وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إحصائيات الجهاز المركزي الإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية 2021-2020 ، ص 10 .

والمملكة العربية السعودية وإيران ، فضلاً عن امتلاكه لمساحات من الأراضي الصالحة للزراعة ونهري دجلة والفرات وطبيعة مناخه الذي اسهم بشكل كبير في نجاح زراعة مختلف المحاصيل زراعية مختلفة ، فضلاً عن توفر معادن ومناجم الفوسفات والكبريت فيه ، وبالرغم من كل تلك الميزات الطبيعية والاقتصادية ، إلا أنَّ الاقتصاد العراقي عانى على مدى الحقب الزمنية المتتالية من الاختلالات التي كانت تلقي بظلالها على مختلف مفاصل الاقتصاد التي كثيراً ما كان منشؤها الأوضاع السياسية والحروب وسوء إدارة الاقتصاد ، وعند تتبع مسار الاقتصاد العراقي منذ حقبة الثمانينيات وحتى يومنا هذا نجد أنه عانى الكثير من الاختلالات والأزمات ، مما أدى إلى سوء استغلال موارده الطبيعية ومن ثم ضعف مستوى الأداء العام وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وكل ذلك كان بسبب الظروف السياسية التي أدت إلى إقحام العراق في حروب مدمرة أثرت سلباً على اقتصاده إذ قدرت مبالغ الإنفاق العسكري في سنة (1980) بـ (11,900) مليون دولار (1) .

ثم الخسائر التي لحقت بالعراق بعد حرب (1991) والتعويضات التي فرضت عليه إذ تجاوزت (350) مليار دولار التي وصفها البعض بأنها رهن لأجيال ، ففي أحداث سنة (1990) وما أعقبه من حرب التحالف في كانون الثاني (1991)م ضد العراق ، وتوقف إنتاج النفط بشكل تام وتم تقييد الصادرات بعد الحرب عن طريق فرض الحصار الاقتصادي من لدن الأمم المتحدة ، وبقي إنتاج النفط قريباً من مستوى الاستهلاك المحلي حوالي (500) الف برميل يوميا حتى سنة (1996)م ، وفي هذه السنة وافق العراق على برنامج النفط مقابل الغذاء (2) .

وفي عام (2003) عانى الاقتصاد العراقي من مشاكل وتحديات كثيرة منها تخلف البنى التحتية وتراجع الاستثمارات الأجنبية ونقص التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وسوء الإدارة المركزية وذلك نتيجة للحروب التي شهدتها العراق ، الذي أدى به إلى انزلاق الاقتصاد نحو فرض العقوبات الدولية عليه ، في حين أن العراق يمتلك من الاحتياطات النفطية المؤكدة ما يجعله يحتل المركز الثالث عالمياً كأكبر احتياطي في العالم ، فضلاً عن وجود (100) مليار برميل محتملة في مناطق غرب العراق غير مكتشفة إلى الآن ، لذا فإن القطاع النفطي هو القطاع الإنتاجي الرائد في الاقتصاد العراقي وهذا ما جعله يتعرض إلى صدمات اقتصادية كبيرة مثل الصدمات الخارجية كانهخفاض أسعار النفط في عام (2008) نتيجة انخفاض الطلب العالمي على المنتجات النفطية المتأتية جراء الأزمة الاقتصادية العالمية ، إذ تسببت بعجز مالي بلغ حوالي (15.9) مليار دولار عام

(1) محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، الطبعة الثالثة ، دار الملاك للفنون والآداب والنشر ، بغداد ، 2009 ، ص 313 .

(2) Christopher Foote ، William Block Keith Crane and Simon Gray Economic Policy and Prospects in Iraq Public Policy Discussion Papers Federal Reserve Bank of Boston ، 2004 ، p 4.

(2009) ، وهذا يعني أن التقلبات الكبيرة والمستمرة في أسعار النفط من شأنها أن تنعكس وتعرض الاستقرار الاقتصادي والمالي وبرامج إعادة الإعمار والتنمية للخطر الكبير (1)

اما مرحلة العسر المالي أثرت على جميع مناحي الحياة اذ واجه الاقتصاد العراقي منذ منتصف سنة 2014 أزمة مزدوجة الأولى كانت نتيجة هجوم المنظمات الارهابي واحتلاله ثلث العراق والثانية نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية وما صاحبها من تزايد النفقات بسبب الحرب على الإرهاب ، وهذا ما أثقل العبئ على السياسة المالية للبلد ، اذ اشارة التقارير الى أنَّ الاقتصاد العراقي خسر نحو (47) مليون دولار نتيجة الحرب على المنظمات الارهابية ، كما وانه بحاجة الى نحو (88) مليون دولار لإعادة اعمار المدن المتضررة خلال السنوات القادمة (2).

ويؤكد خبراء الاقتصاد على أن العراق يمتلك احتياطيّات نفطية هائلة يمكنه من أن يكون عاملاً رئيساً يؤثر على تزويد الاسواق العالمية بالنفط الخام مستقبلاً اتجاهات تسعير النفط الخام ، إذ تم اكتشاف أكثر من (74) حقلاً نفطياً ولكن تم تطوير (15) حقلاً فقط ، إذ تعدّ صحراء العراق الغربية غزيرة الإنتاج لما تحويه من إذ يمكن أن يصل العراق إلى مستويات إنتاج كبيرة جداً تفوق (5) مليون برميل يومياً وهكذا فإنّ السياسة النفطية العراقية وهيكل الصناعة النفطية سيكون لها تأثير حاسم على أسواق النفط العالمية في المستقبل (3)

وهذا يعني أن القطاع النفطي يعد من الركائز الرئيسية في عملية تحقيق النمو الاقتصادي فهو يعدّ الوسيلة الرئيسة لتلبية الاحتياجات المالية للحكومة المركزية ، وكذلك يسهم بشكل مباشر في تلبية متطلبات الخطط الاقتصادية التنموية المستدامة ، أما الغاز الطبيعي فهو البديل لتلبية احتياجات توليد الطاقة الكهربائية الضرورية ، وأيضاً من المهم تعزيز الميزان التجاري العراقي عن طريق تطوير واقع الصادرات العراقية وتنويعها وتصديرها للأسواق الخارجية مع ترشيد الاستيراد على أساس مستدام وبما يناسب تطلعات واحتياجات المستهلكين ومتطلبات برامج وخطط التنمية الاقتصادية (4).

(1) Christopher M. Blanchard, Iraq: Oil and Gas legislation, Revenue sharing, and U.S policy, CRS report for congress, Congressional Research service, U.S.A, 2009,P.1.

(2) سلطان جاسم النصراوي و حسين علي الكرعوي ، الازمة المزدوجة واشكالية تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، المجلد 12 ، العدد 2 ، 2020، ص 217.

(3) Amy M. Jaffe, Iraq's Oil sector: Past present and future, The James A. Baker III institute for public Policy, March2007, P.7.

(4) T. Semenova and A. Al-Dirawi, Economic development of the Iraqi Gas sector in conjunction with the Oil industry, Mining University, Russia, 2022, P.2.

لذلك عند تحليل هيكل الاقتصاد العراقي نجد أن نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ضئيلة جداً ، فمثلاً نجد أن مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة منخفضة جداً في العملية الإنتاجية وتوليد القيمة المضافة ، إذ تمثل الزراعة والصناعة أقل من (15%) من اجمالي القيمة المضافة ، وهذا يعني أن عملية تنويع الطاقة الإنتاجية والمساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات كانت ضئيلة جداً مقارنةً بقطاع النفط ، وهذا ما عملت عليه الحكومة العراقية لوضع إجراءات وتدابير لعملية تنويع مصادر الإنتاج التي حظيت بدعم كبير من المنظمات الدولية لتوسيع القاعدة الإنتاجية والاعتماد على الأنشطة الأخرى كالطاقة والسياحة والصناعة والزراعة كمحركات وركائز للتنمية⁽¹⁾

ثانياً/ تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي و النفقات العامة في العراق للمدة (2004 - 2021)

1- الناتج المحلي الاجمالي (GDP) :-

إنَّ الجدول رقم (13) يبين أنه في عام (2004) شهد الناتج المحلي الإجمالي شهد معدلات نمو إيجابية اذ وصل إلى أعلى مستوياته فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي (53,235,359) مليون دينار نتيجة لزيادة الصادرات النفطية اذ ان التقلبات التي حصلت في النمو، كانت بسبب تقلبات أسعار النفط وانخفاض مساهمة القطاعات غير النفطية في الإنتاج، فضلاً عن الظروف الأمنية والسياسية إذ تعدّ احد الاسباب التي أوقفت جذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في القطاعات الحقيقية التي من شأنها الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي ، اما خلال عام (2005) و (2006) انخفض نمو الناتج المحلي إذ تراجع معدل النمو في (2005) فبلغ (38.13%) وانخفض عام (2006) إلى (29.9%) وبقي الإنتاج في حالة تذبذب في عامي (2008) و(2009) ، سجل نمواً سنوياً سالباً اذ بلغ (-16.8%) في عام (2009) ، بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة العالمية وتداعياتها ، و انخفضت أسعار النفط بنسبة (72.8%)، وبعد ذلك بدأ الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع من جديد كذلك انتعاش الاقتصاد العالمي وخروجه التدريجي من الأزمة تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط العالمية وشهد الإنتاج أعلى معدل نمو له في عام (2011) إذ بلغ (34.1%) ، ايضاً بسبب ارتفاع اسعار النفط وانخفاض الاحتياطيّات ، وفي عام (2014) شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً ملحوظاً اذ سجل معدل نمو سلبي وصل إلى (-2.65%) بسبب انخفاض الإيرادات النفطية اذ انخفضت أسعار النفط إلى ما دون (50) دولار للبرميل ، اذ كان لذلك الانخفاض الأثر الأكبر على الاقتصاد العراقي والموازنة العامة بالخصوص ، وأدى العجز الكبير في الموازنة إلى إعادة هيكلة الإنفاق العام بشكل يؤمن الموازنة الحالية والتضحية بالموازنة

⁽¹⁾ Dario Debowicz, A social accounting matrix for Iraq, Journal of Economic Structures, No.24, September 2016,P.P.7

الاستثمارية ، ومن هنا ظهرت مؤشرات الركود بشكل واضح في أنشطة القطاعات الاقتصادية عن طريق انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾ ، ومن ناحية أخرى فإن عدم إقرار الموازنة العامة لعام (2014) اسهم في التأثير سلباً على القطاعات الاقتصادية كافة ، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو (207876191) مليون دينار عام (2015) مقارنة مع (266420384) مليون دينار عام (2014) ، و بمعدل نمو سلبي قدره (-26.9) عام (2015) اذ شهد تراجعاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام (2015) ، وذلك بسبب تراجع قيمة إنتاج قطاع الصناعات الاستخراجية بنسب تزيد عن (40%) في العراق، مع ملاحظة تأثر أداء الاقتصاد في عام (2015) بعدد من العوامل التي أضعفت النمو، أهمها تباطؤ الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية واستمرار الانخفاض في أسعار النفط التي فقدت ما يقارب (49%) من قيمتها المسجلة عام (2014)⁽²⁾ ، اما عام (2016) فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالعملة المحلية حوالي (196924142) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (1.15%) ، وفي عام 2017 بلغ نحو (221665709) مليون دينار، مسجلاً معدل نمو سنوي بحوالي (12.56%) مقارنة بعام 2016، وذلك بعد عامين متتاليين من انكماش الإنتاج، لكن النمو المسجل في عام 2017 لا يزال ضعيفاً رغم تحسن أداء الاقتصاد، ويعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها أن النمو تأثر بسياسات الانضباط المالي، مما أثر على معدلات نمو الإنفاق العام وكذلك انعكس على نمو القطاع غير النفطي، إذ يعكس الأداء الاقتصادي تضائل فرص استخدام الإنفاق العام لتحفيز النمو الاقتصادي بسبب ارتفاع مستويات عجز الموازنة العامة والدين العام، فضلاً عن التداعيات السلبية المستمرة والظروف الداخلية في العراق ، لكن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية عقب ظهور علامات تعافي الاقتصاد العالمي، وظهور الآثار الإيجابية التي أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي فبلغ حوالي (268918874) مليون دينار، اذ ان زيادة كميات إنتاج النفط المقررة للنصف الثاني من عام (2018) كان بهدف تخفيف ضغوط الأسعار و تحسين أداء الاقتصادات العربية خلال هذه الفترة وكان لذلك أيضاً تأثير إيجابي على النمو بنسبة (21.32%) وقد بدأ تأثير تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي والسياسات المالية ملموساً في السنوات الأخيرة عن طريق سياسات إصلاح المالية العامة، وتصحيح أسعار بعض الخدمات والسلع الأساسية، وترشيد الإنفاق، والسيطرة على العجز وتحسن مناخ الأعمال، مما أدى إلى تحفيز الاستثمارات وتحسين أداء القطاعات الإنتاجية ، التي تأثر بعضها أيضاً بزيادة الطلب العالمي على منتجاتها ، وتميز عام (2019) بتراجع معدل النمو في الدول الرئيسية المصدرة للنفط في اعقاب التقلبات الملحوظة في أسعار النفط والنمو العالمي غير المستقر بسبب التوترات التجارية وتزايد

(1) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات 2010 - 2014 ، ص 15 .
(2) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي الموحد العربي لعام 2015 ، أبو ضبي ، دولة الامارات ، ص 31 .

التحديات المتعلقة بالأوضاع المالية العامة وكذلك بسبب زيادة الإنفاق العام لتحفيز النشاط الاقتصادي، فضلاً عن استمرار تأثير الأوضاع الداخلية والظروف غير الملائمة للنمو فبلغ إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية نحو (276157868) مليون دينار عام (2019) ، مسجلاً معدل نمو يقدر بنحو (2.69%)، ونتيجة لذلك سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي تباطؤاً معيناً ، متأثراً بتراجع النمو العالمي والصراعات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة وتجدد المخاطر الجيوسياسية ، لا سيما تلك التطورات المرتبطة بالعقوبات المفروضة على إيران، فضلاً عن حالة عدم اليقين المتعلقة بقرارات الإنتاج المستقبلية بين أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط خارج منظمة البلدان المصدرة للبتترول (أوبك)، فضلاً عن سرية استجابة إنتاج النفط الأمريكي لتغير الاسعار، مما أدى إلى تقلبات كبيرة في هذه الأسعار وفي الأسواق العالمية، ورغم أن عدداً من الدول العربية تبنت برامج إصلاح اقتصادي في السنوات الأخيرة لتحفيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادره وتحقيق مراكز مستدامة في المالية العامة والميزان الجاري والدين الخارجي، إلا أن تقارب العوامل الدولية والإقليمية المذكورة أعلاه وغيرها من العوامل الداخلية أدت إلى تراجع الأداء الاقتصادي العام ، اذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي (219768798) مليون دينار عام (2020) مقابل (276157868) مليون دينار عام 2019، وقد تأثر النمو الاقتصادي بشكل خطير جراء جانحة (كوفيد – 19) التي أدت إلى تراجع التجارة العالمية وتدفقات السياحة والاستثمارات الأجنبية، وبسبب الإجراءات المتخذة لاحتواء آثار الجائحة وإجراءات الإغلاق التي أثرت على اقتصاد عدد من القطاعات مثل السياحة والنقل والتجزئة وعدد من خدمات الضيافة مثل الفنادق والمطاعم والمقاهي، ورغم تنفيذ العديد من إجراءات الدعم لهذه القطاعات، فإن أهم الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الدولة كما هو الحال في بقية دول العالم ، تمثلت في إغلاق المؤسسات التعليمية وأماكن العمل، وفرض قيود على التجمعات، وتعليق الأنشطة العامة كالنقل ، وفرض أوامر البقاء في المنزل ، وضمان توفير السيولة للاقتصاد وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية وتضمنت أدوات السياسة الضريبية التنازل أو تأجيل مدفوعات الإيجار أو الضرائب، وتعليق أو تخفيض الرسوم والغرامات الحكومية المختلفة، وتوسيع البرامج الاجتماعية عن طريق تقديم المساعدة الفورية للطبقات الفقيرة في شكل تحويلات نقدية وعينية ، إذ سجل الناتج المحلي الاجمالي عام (2021) ارتفاع بلغ نحو(301152818) وبمعدل نمو يصل الى (37%) وذلك يعزى إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية العالمية وارتفاع المستلزمات الصحية لاسيما توفر اللقاح ضد فايروس كورونا⁽¹⁾.

⁽¹⁾ Pragyan Deb, Davide Furceri, Jonathan D. Ostry, nour tawk(2020), the effect of containment measures on the covid-19 pandemic, IMF working pape, asia and pacific department, August 2020

جدول (13)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي و النفقات العامة ومعدلات النمو في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2004 – 2021) (مليون د.ع)

نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي %	معدل نمو النفقات العامة %	النفقات العامة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	الناتج المحلي الإجمالي	السنة
6	5	4	3	2	1
60.33	————	32117491	————	53235358.7	2004
35.86	-17.87	26375175	38.13	73533598.6	2005
40.59	47.13	38806679	29.99	95587954.8	2006
35.01	0.57	39031232	16.6	111455813.4	2007
37.83	52.19	59403375	40.89	157026061.6	2008
40.23	-11.5	52567025	-16.8	130642187	2009

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021)

43.27	33.41	70134201	24.05	162064566	2010
36.23	12.29	78757666	34.1	217327107	2011
41.35	33.49	105139576	16.98	254225490.7	2012
43.54	13.3	119127556	7.62	273587529.2	2013
31.47	-2.67	115937762	-2.65	266420384.5	2014
36.16	-39.27	70397515	-26.93	207876191.8	2015
34.11	6.61	67067434	1.15	196924142	2016
34.05	0.57	75490115	12.56	221665709.5	2017
30.07	7.13	80873189	21.32	268918874	2018
42.49	38.14	111723523	2.29	276157868	2019
38.27	-31.9	76082443	-20.41	219768798	2020
34.1	35.18	102849659	37.03	301152818.8	2021

المصدر: - عمود (2,4) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية لسنوات متعددة .
عمود (3,5,6) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول .

2- النفقات العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2021) :-

تعاني الموازنة العامة في العراق من خلل هيكلي كبير يتمثل في جوانب الموازنة العامة للدولة (النفقات والإيرادات) نتيجة تراكم النفقات الجارية وتزايدها بسبب الظروف السياسية والاقتصادية ، وان استمرار العقوبات الاقتصادية التي خضع لها الاقتصاد العراقي منذ بداية عقد التسعينيات وحتى انتهاء العمليات العسكرية في بداية عام (2003) ، وتغير النظام السياسي قد حمل معه آثار اقتصادية كبيرة سيئة للغاية خاصة بعد التدهور في النقدي نتيجة توقف صادرات النفط وتجميد الارصدة العراقية في المؤسسات والبنوك الدولية مما ادى إلى انخفاض معدلات النمو والاستثمار مع تقلص مشاركة الحكومة في العديد من النواحي الاجتماعية والاقتصادية وكان القصور واضحاً في تقليص خدمات التنمية وقد يفسر ذلك في قلة توافر العملات الأجنبية وانخفاض سيولة الجهاز المصرفي والانكماش الكبير في حجم الودائع الحكومية وعدم امكانية المحافظة على استقرار الأسعار والتوازن مع استمرار الحكومة لتغطية عجز الموازنة عن طريق الاقتراض من الجهاز

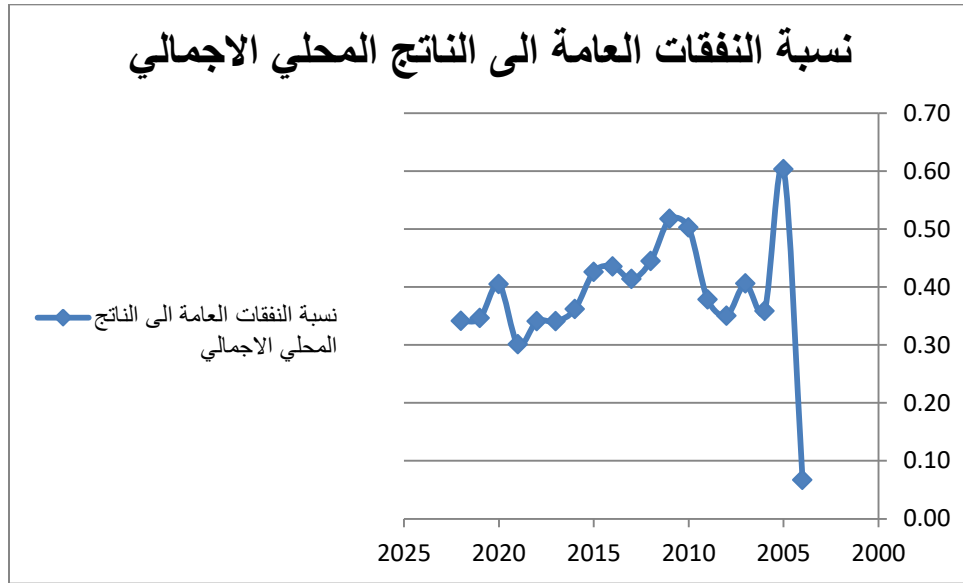
المصرفي واعتماد مبدا التمويل التضخمي و طبع الأوراق النقدية لمواجهة متطلبات الإنفاق الجاري و الاستثماري ، ونلاحظ عن طريق الجدول (13) ان حجم الإنفاق العام في عام (2004) كان مقداره (32117491) مليون دينار وبنسبة (60%) من الناتج ، وذلك بسبب زيادة حجم الإنفاق العسكري نتيجة تدهور الوضع الامني ، فضلا عن تعديل سلم الرواتب والمخصصات الوظيفية وتمثل ذلك في زيادة التوظيف في القطاعين المدني والامني والتوسع في تأسيس المؤسسات والوزارات الحكومية إذ تعكس الارقام هذه التوقعات والاتجاه نحو التوسع في تقديم الخدمات الاجتماعية ونوعيتها في مختلف الجوانب فضلاً عن تحسين أسعار وكمية النفط بعد تلك العقوبات المجحفة والتزام العراق بدفع تعويضات الكويت والدول التي ساعدت العراق في حرب الخليج الأولى التي طالبت بدفع مستحقاتها بعد سقوط النظام السابق ، ثم استمر بالارتفاع من عام (2007) نحو (39031232) مليون دينار إلى عام (2008) بنحو (59403375) مليون دينار وبنسبة (35-38 %) من الناتج على التوالي ، وذلك يعزى إلى صدمة أسعار النفط الإيجابية نتيجة الأزمة العالمية ، ونلاحظ تراجع حجم النفقات العامة إلى نحو (52567025) مليون دينار عام (2009) وبنسبة (40%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وكان ذلك بسبب السياسة الانكماشية التي تبنتها السلطة المالية ، بسبب الأزمة المالية في تلك الفترة ، ثم اخذ بالزيادة ليبلغ ذروته (106873027) مليون دينار في عام 2013 وبنسبة(43%) من الناتج المحلي ، اذ ركزت السياسة المالية على تكثيف جهود الحكومة لهذا العام من أجل تنويع حصة الإيرادات غير النفطية وترشيد النفقات العامة ، واستخدام السياسة المالية الذي يتمحور حول سياسات الدعم المالي وكيف ستذهب تحديداً لفئات معينة مستهدفة مع مراعاة زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية للارتقاء بالعنصر البشري مع السعي لتحقيق التوازن بين الإنفاق العام والإيرادات وزيادة النفقات الاستثمارية بهدف توسيع الاعمار وتطوير البني التحتية ومواصلة دعم أسعار المواد الغذائية والتأكيد على سياسة الإصلاح الاقتصادي وتحقيق الرفاهية ومحاربة الفقر ورفع دخل الفرد بما يؤمن مستوى معيشي افضل الذي يتمثل بتسريع قوانين التقاعد اضافة للأهمية الامنية للبلد وبناء قدرات ذاتية للهيئات والوزارات وتقليل حجم الدين العام فضلاً عن ابداء الاهمية للقطاع الخاص للارتقاء بمستوى الأداء الجيد لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

وشهد الاقتصاد العراقي في عام (2014) تراجع حجم الإنفاق العام الفعلي إلى (83556226) مليون دينار عراقي وبنسبة (31%) من الناتج المحلي ثم استمر بالتراجع لغاية (2015) نحو (70397515) مليون دينار وبنسبة (36%) من الناتج نتيجة تعرض الاقتصاد إلى صدمة مزدوجة جراء هبوط أسعار النفط في الاسواق الدولية إلى ما دون (50) دولار للبرميل في حزيران (2014) إلى جانب التحديات الأخرى المتمثلة

بارتفاع تكاليف الحرب على الإرهاب⁽¹⁾، التي انعكست سلباً على الموازنة الاتحادية فضلاً عن ارتفاع نفقات دعم وايواء النازحين ودفع مستحقاتهم مما ولد ضغطاً إضافياً على الموارد الاقتصادية فضلاً عن زيادة الأعباء المالية الإضافية التي فرضها قرار تحويل رواتب منتسبين شركات التمويل الذاتي إلى التمويل المركزي وزيادة نفقات إعادة الأعمار في المناطق التي تضررت بسبب العمليات العسكرية مقابل انخفاض الواردات غير النفطية والافتقار لسياسة تنويع مصادر الدخل القومي الأمر الذي تطلب اتخاذ خطوات جادة وسريعة تمثلت بترشيد النفقات العامة وفرض ضرائب وتقليص النفقات السيادية ودعم وحماية المنتج الوطني عن طريق فرض رسوم على السلع التي يتم إنتاج مثلثها محلياً فضلاً عن إصدار السندات الحكومية للاكتتاب المصرفي وتعزيز الدعم المالي، ثم استمر الانخفاض لغاية عام (2016) ليبلغ نحو (67067434) مليون دينار وبنسبة (34%) في الناتج المحلي، وذلك يعزى لانخفاض حجم الإنفاق الجاري والاستثماري فضلاً عن توقف أكثر أجهزة الدولة في المحافظات التي استولى عليها التنظيم الإرهابي إذ كان لتراجع أسعار النفط تداعيات وخيمة على الموازنة الاتحادية ومن ثمَّ أسهم في رفع نسبة العجز في الموازنة الاتحادية وتفاقم مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية نتيجة الاعتماد شبه الكامل على عوائد تصدير النفط الخام فضلاً عن الضغوط الناجمة عن ارتفاع تكاليف النفقات العسكرية وتكاليف التعامل مع الأزمة الإنسانية التي سببها الإرهاب، مما حرك السلطة المالية لمواجهة هذه الأزمة من الإجراءات اللازمة لضبط الأوضاع المالية والحصول على التمويل سواء كان داخلياً أم خارجياً، ولكن عاد حجم الإنفاق العام الفعلي إلى الزيادة مرة أخرى في عام (2017) ليبلغ نحو (75490115) مليون دينار وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو (34%)، واستمرت النفقات الفعلية بالارتفاع لغاية عام (2019) لتبلغ نحو (111723523) مليون دينار وبنسبة (42%) من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة تزايد حجم الإنفاق الجاري والاستثماري بكل مكوناتهما بعد ارتفاع أسعار النفط وتبني الأنشطة الخدمية في عموم العراق، في حين سجلت النفقات العامة الفعلية لعام (2020) انخفاضاً ملحوظاً بلغ نحو (76082443) مليون دينار وبنسبة من الناتج المحلي نحو (38%)، وذلك نتيجة صدمتي أسعار النفط السلبية وصدمة 19 coved التي دفعت العالم نحو الركود الاقتصادي وتوقف شبه الكامل بين دول العالم، وعلى الرغم من ذلك شهد الاقتصاد العراقي تعافياً تدريجياً من الصدمتين أثر تخفيض القيود المفروضة لمكافحة فيروس كورونا إذ سجلت النفقات العامة الفعلية في عام (2021) ارتفاعاً بلغ نحو (102849659) مليون دينار وبنسبة (34%) من الناتج المحلي الإجمالي، والشكل الآتي يوضح نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي:

(1) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2016، ص4

الشكل(25) نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2021-2004)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (13) ، .

ثالثاً: تحليل هيكل النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية في العراق للمدة (2021-2004) :-

1- تحليل تطور النفقات الجارية ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق .

إن الإنفاق الجاري يتكون من تعويضات الموظفين والمستلزمات الخدمية والسلعية وصافي الموجودات والمنح والاعانات وخدمة الدين والالتزامات ومساهمات البرامج الخاصة والرعاية الاجتماعية اذ كان يستحوذ على الجزء الاعظم من النفقات العامة نلاحظ عن طريق الجدول (14) إذ بلغ عام (2004) (29102758) مليون دينار عراقي وبنسبة (91 %) من النفقات العامة و (55%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بسبب توسع أنشطة الحكومة خاصة من ناحية الاجور والرواتب والمستلزمات الخدمية لجميع دوائر الدولة ، وذلك

بعد رفع العقوبات الاقتصادية وزيادة العوائد النفطية ورفع كمية الإنتاج من اوبك ، فضلا عن توسيع البنى التحتية وارتفاع سقف التعويضات المفروضة على العراق وإعادة هيكلة المديونية ، ثم استمر بالارتفاع لغاية عام (2006) اذ بلغ (32778999) مليون دينار وبنسبة (84 %) من النفقات العامة و (34%) من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك يعزى إلى ارتفاع عوائد النفط فضلا عن ارتفاع الاعباء المالية والخدمية للدولة نتيجة الاضطراب الامني وارتفاع تكاليف الإنفاق العسكري والإنفاق الجاري بكل مكوناته فضلا عن تحسين البنى التحتية لاسيما التعليمية والخدمية، ثم انخفض في عام (2009) إلى (31308188) مليون دينار وبنسبة (80%) من النفقات العامة و (28%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بسبب سوء الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار وانخفاض اسعار النفط ، ثم عاد الى الارتفاع خلال الفترة من (2008-2014) إذ ارتفع من (47522700) إلى (77986199) مليون دينار عراقي على التوالي وبنسبة (80%) من النفقات العامة و(30%) من الناتج المحلي و(67%) من النفقات العامة و (33%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك نتيجة زيادة الإنفاق على الرواتب والاجور والخدمات العامة فضلا عن تسديد الدين العام الداخلي والخارجي نتيجة الفوائض المالية المتحققة من عوائد النفط ، ثم سجل انخفاض ملحوظ في سنة (2015) نحو (56916476) مليون دينار وبنسبة (74%) من النفقات العامة و(27%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك يعزى إلى انخفاض جميع مكونات النفقات الجارية عدا تعويضات الموظفين التي ارتفعت ، وقد شكلت النسبة الاكبر من اجمالي النفقات الجارية ، ونلاحظ ايضا انخفاض البرامج الخاصة والرعاية الاجتماعية التي كانت تستحوذ على النسبة الاكبر من النفقات الجارية ثم المنح والاعانات وخدمة الدين العام ولكن استحوذت المستلزمات السلعية والخدمية على نسبة مرتفعة من اجمالي النفقات الجارية ، فيما استمر هذا الانخفاض لغاية عام (2016) فسجل ما يقدر (55162768) مليون دينار عراقي وبنسبة (76%) من النفقات العامة و (26%) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب انخفاض المستلزمات السلعية وصيانة الموجودات والبرامج الخاصة والرعاية الاجتماعية لكن المستلزمات الخدمية والمنح والمساعدات وخدمة الدين العام شهدت ارتفاع خلال عام (2016) ، واستمرت بالارتفاع من عام (2017-2019) إذ ارتفعت من (59025654) إلى (87300933) مليون دينار عراقي وبنسبة (78%) من النفقات العامة و (27%) من الناتج المحلي الإجمالي إلى (78%) من النفقات العامة و (32%) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة ارتفاع أكثر مكونات النفقات الجارية لاسيما المستلزمات السلعية والخدمية والنفقات الرأسمالية فيما ارتفع جميع ابواب الصرف الأخرى ولكن بنسبة اقل إذ شهد الاقتصاد العراقي خلال تلك الفترة استقرار نسبي في الاوضاع الاقتصادية والمالية والامنية ، فيما شهد عام (2020) انخفاض واضح نحو (72873538) مليون دينار وبنسبة (96%) من النفقات العامة و (33%)

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021)

من الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك يرجع إلى انخفاض جميع مكونات الإنفاق الجاري بسبب الصدمة المزدوجة وعدم اقرار الموازنة فضلا عن ارتفاع الإنفاق على الخدمات الصحية والخدمية والاجتماعية، ثم سجلت النفقات الجارية في عام (2021) ارتفاع بلغ نحو(89526686) مليون دينار وبنسبة (87%) من النفقات و (30%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك يعزى إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية العالمية وارتفاع المستلزمات الصحية لاسيما توفر اللقاح ضد فايروس كورونا .

جدول (14) هيكل النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2004-2021) (مليون د.ع)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	النفقات الجارية	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة	النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %	نسبة النفقات الاستثمارية الى الناتج المحلي الإجمالي %

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

			%	%			
8	7	6	5	4	3	2	1
56.63	9.38	3014733	54.7	90.61	29102758	53235358.7	2004
62.17	17.33	4572018	29.7	82.66	21803157	73533598.6	2005
63.05	15.53	6027680	34.3	84.46	32778999	95587954.8	2006
59.11	19.78	6588512	28.1	80.21	31308188.3	111455813.4	2007
95.37	20	14976016	30.3	80	47522700	157026061.6	2008
73.85	20	9648659	40.2	80	42053620	130642187	2009
95.97	23	15553341	39.7	77	54003334.2	162064566	2010
82.05	22.64	17832113	30.6	77.35	60925554	217327107	2011
11.54	27.91	29350952	29.8	72.08	75788623	254225490.7	2012
14.75	29.08	40380750	28.8	66.1	78746806	273587529.2	2013
14.05	22.22	37445618	33.2	67.26	77986199	266420384.5	2014
13.36	26.37	27777049	26.6	73.62	56916476	207876191.8	2015
93.47	23.69	18408235	26.0	76.3	55162768	196924142	2016
74.72	21.81	16464461	26.6	78.18	59025654	221665709.5	2017
51.39	17.08	13820333	24.9	82.91	67025856	268918874	2018
88.43	21.85	24422590	31.6	78.14	87300933	276157868	2019
14.60	4.21	3208905	33.2	95.78	72873538	219768798	2020
81.09	13.00	24,422,590	29.7	87	89526686	301152818.8	2021

المصدر: - عمود (2,3,6) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية لسنوات متعددة .
عمود (4,5,7,8) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول .

والشكل لآتي يوضح تطور النفقات الجارية في العراق :

الشكل (26) تطور النفقات الجارية في العراق للمدة (2021-2004)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (14) .

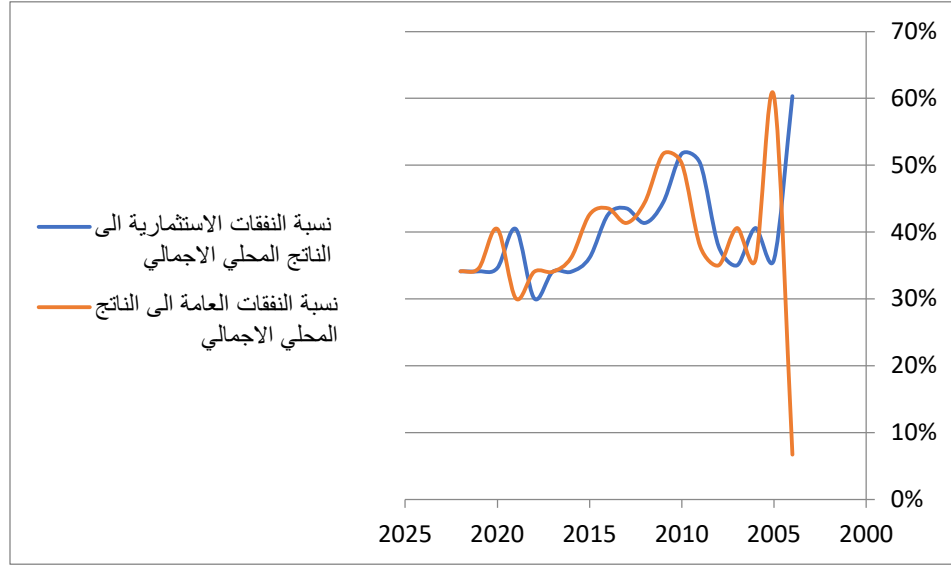
2 - تحليل تطور النفقات الاستثمارية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق:

تمثل الموازنة الاستثمارية نشاط الحكومة في حقول التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأنها تعبر بصورة عامة عن التخصيصات التي تعتمد على تمويل الإنفاق الرأسمالي وهي من الناحية المالية لا تختلف عن النفقات الرأسمالية في الموازنة الاتحادية إلا عن طريق طبيعة وحجم المشاريع التي تحتويها إذ يتمثل بالمكونات القطاعية كالزراعية والصناعة والمباني والخدمات والنقل والمواصلات والتربية والتعليم بهدف الوصول إلى مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ، ففي الجدول (14) يلاحظ ارتفاع النفقات الاستثمارية المستمر من عام (2004-2011) نحو (3014733) إلى (17832113) مليون دينار على التوالي وبنسبة (9%) من النفقات العامة و (60%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2004 إلى (23%) من النفقات العامة و (44%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بسبب تحسن الأوضاع المالية العامة وفتح المشاريع في عموم البلاد فضلا عن صدمة أسعار النفط الإيجابية في عام (2008) ، ونلاحظ انخفاض طفيف في عام (2012) نحو (29350952) مليون دينار وبنسبة (28%) من النفقات العامة و (41%) الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بسبب ارتفاع حجم الإنفاق الجاري على خدمة الدين العام والاعانات الاجتماعية ، بعدها ارتفع عام 2013 ووصل إلى (40380750) مليون دينار وبنسبة (29%) من النفقات العام و(44%) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك يعزى إلى ارتفاع العوائد النفطية وزيادة الإنفاق الرأسمالي من الحكومة الاتحادية وتخصيص الجزء الاعظم من الإنفاق العام لتحسين الخدمات العامة والبنى التحتية ثم شهد انخفاض واضح خلال عام (2014-2016)

من نحو (37445618) الى (18408235) مليون دينار وبنسبة (22%) من النفقات العامة و (43%) من الناتج المحلي الإجمالي عام (2014) و (24%) من النفقات العامة و (34%) من الناتج المحلي الإجمالي عام (2016) ، وذلك يعزى إلى الأوضاع التي مر بها العراق خلال تلك السنوات وهي اسوء من تلك السنوات التي كان بها تحت العقوبات الاقتصادية فقد تعرض لصدمات أسعار النفط السلبية إلى جانب صدمة الأوضاع الامنية وسيطرة العصابات الاجرامية الارهابية على ثلث مساحة العراق الغربية وتوقف جميع المشاريع الاستثمارية في تلك المناطق فضلا عن دخول العراق في مفاوضات مع الدول المدينة لتخفيض الديون العراقية⁽¹⁾، ثم سجل بعد ذلك تذبذب خلال السنوات الأخيرة إذ سجل ارتفاع في عام (2019) إلى نحو (24422590) مليون دينار وبنسبة (22%) من النفقات العام (40%) من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كان (13820333) مليون دينار عام (2018) وبنسبة (17%) من النفقات العامة و (30%) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة ارتفاع التخصيص المالي للقطاعات الاقتصادية الحيوية ، لاسيما الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات وقطاع المباني والخدمات لما لهما من أهمية في سد الحاجات العامة، ثم سجل انخفاض ملحوظ في عام (2020) إلى نحو (3208905) مليون دينار وبنسبة (4%) من النفقات العامة و (35%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بسبب انتشار فايروس كورونا وتوقف أكثر المشاريع فضلاً عن تدني الإيرادات العامة ، الذي أدى إلى انخفاض النفقات العامة خاصة الاستثمارية منها لجميع القطاعات ، ثم ارتفع بعد ذلك في عام (2021) ليبلغ (24422590) وبنسبة (13%) من النفقات العامة و (34%) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب ارتفاع العوائد النفطية وتحسين الوضع الصحي وتوقف الحظر المفروض نتيجة الفايروس وكذلك بسبب إعادة فتح المشاريع الاستثمارية في عموم العراق بعد الصدمات المالية المتمثلة بارتفاع أسعار الصرف وانخفاض إيرادات النفط ، ونلاحظ عن طريق البيانات في الجدول (14) أن حجم الإنفاق الاستثماري مرتبط ارتباطاً كلياً بالصدمات المالية إذ كلما كان هنالك صدمة في العوائد المالية انخفض الإنفاق الاستثماري وتحويل مخصصاته إلى الإنفاق الجاري وان عدم تولي أهمية لهذه الأبواب لمستحققاتها المالية خلال مدة البحث بين دور وأهمية السياسة المالية التي من الأفضل تبنيتها من المختصين ، لذا فإن تخصيص النفقات العامة وتحويلها إلى القطاعات التي تستطيع رفع الإيرادات العامة ، التي من خلالها يتمكن البلد من تجاوز الصدمات ، والشكل الآتي يوضح الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة.

الشكل (27) الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة في العراق للمدة (2004-2021)

(1) مخيف جاسم حمد جمال حسين علي عبدالله، الاتفاق الاستثماري على القطاع الصناعي واثره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2015)، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد / مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 43، 2018 ص 299.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (14) .

رابعاً / تطور هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004 - 2021) :

من المعروف أنَّ الدولة تحصل على الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة أساساً من الدخل الوطني في حدود المقدرة المالية الوطنية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الموارد لمواجهة متطلبات الإنفاق العام وخلال هذه الفترة ستوضح مجموعة من الإيرادات منها :

1- تحليل تطور الإيرادات العامة و معدل نموها في العراق:

تعد الإيرادات العامة ركن الأساس من اركان الموازنة العامة لذلك فقد اعتمدت الدراسة على الابواب الأساسية وهي الإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية وفيما يلي توضيح لذلك من خلال الجدول (15) اذ استمرت الإيرادات العامة في الزيادة والنمو بشكل متفاوت من عام (2004) إلى عام (2008) ، وذلك بسبب الانفتاح الاقتصادي ، وزيادة صادرات النفط الخام والارتفاع الكبير في أسعار النفط بسبب زيادة الطلب العالمي وانخفاض المعروض من النفط الخام، وبلغت الإيرادات العامة عام (2004) ما يقارب (32982739) مليون دينار، أما عام (2008) فقد بلغت الإيرادات العامة ما يقارب (80252182) مليون دينار و بمعدل نمو سنوي يقارب (46.98%) ، يعزى ذلك إلى الإيرادات العامة التي كانت تمول من الاصدار النقدي ولم تسهم في الناتج كما في السنوات اللاحقة ، أما في عام ، 2009) شهدت الإيرادات العامة تراجعاً كبيراً، إذ بلغت نحو (55209353) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سلبي يقارب (31.20%-)، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية (2008) ، مما أدى إلى

انخفاض الإيرادات العامة، إذ يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير جداً على عائدات النفط ، مما يجعل الإيرادات العامة أكثر عرضة للصدمات عن طريق التقلبات المستمرة المبنية على تقلبات أسعار النفط الخام ، ثم بدأت الإيرادات العامة في الارتفاع مرة أخرى بشكل كبير جداً خلال الأعوام (2010 و 2011 و 2012) ، إذ بلغت الإيرادات العامة حوالي (70178223 - 108807392 - 119817224) مليون دينار عراقي على التوالي بمعدلات نمو سنوية تبلغ حوالي (27.11%) و (55.04%) و (10.11%) على التوالي، ويأتي ذلك عقب التحسن الملحوظ في الأسواق العالمية وانتعاش الطلب العالمي على النفط الخام، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط ومن ثم ارتفاع عائدات العراق النفطية التي تشكل العامل الرئيسي في الإيرادات العامة وبدأت الإيرادات العامة بالتراجع بين عامي (2013) و (2016) ، إذ بلغت الإيرادات العامة عام (2013) ما يقارب (113840076) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سلبي يقارب (-4.77%) ، واستمر تراجع الإيرادات العامة ليصل إلى نحو (54409270) مليون دينار في عام (2016) ، بمعدل نمو سنوي سلبي يبلغ نحو (-17.49%) ، ويعود سبب هذا التراجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية في العراق وتوقف معظم إنتاج النفط خاصة في المناطق الغربية وانخفاض عائدات النفط ، وذلك بسبب عوامل عديدة و أهمها انخفاض الإيرادات الأخرى ضمنها الإيرادات النفطية التي تشكل الجزء الأعظم من الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار النفط ، ويعزى ذلك إلى تراجع الوضع الاقتصادي والسياسي في العراق نتيجة الأزمة الأمنية التي تعرض لها العراق خلال هذه الفترة ، لكن عام 2017 شهد عودة الارتفاع في الإيرادات العامة ، إذ بلغت نحو (77422173) مليون دينار بمعدل نمو سنوي نحو (41.18%) ، وذلك بسبب تحسن الوضع الأمني وتحرير الأراضي من الإرهاب وكذلك ارتفاع أسعار النفط من جديد ، واستمرت الزيادة في الإيرادات العامة لتصل في عام (2018) إلى ما يقارب (106569834) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي يقارب (37.64%) ، بسبب زيادة الصادرات ، فضلاً عن تحسن أسعار النفط العالمية، وقد شهد عام (2019) أيضاً ارتفاعاً في الإيرادات العامة إذ سجلت عام (2019) بنحو (107566995) مليون دينار، أي بمعدل نمو سنوي يقارب (0.93%) ، وذلك بسبب زيادة الإيرادات النفطية و الإيرادات الأخرى نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي والأمني⁽¹⁾، ثم انخفضت الإيرادات العامة في عام (2020) إلى نحو (63199689) مليون دينار وبمعدل نمو سلبي (-41.24%) وهي أدنى نسبة بعد عام (2003) وذلك يعزى إلى تراجع الإيرادات النفطية ومختلف مصادر الإيرادات العامة نتيجة الركود الاقتصادي العالمي وتدني أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها بسبب صدمة جائحة كورونا وتأثيرها الكبير على الأنشطة الاقتصادية ، ثم سجلت الإيرادات العامة ارتفاع في عام (2021) إلى نحو (109081464) مليون دينار

(1) مايق شبيب الشمري ، سلمان حسن شنان الشمري ، واقع وافاق الإيرادات والنفقات العامة ومعدلات التضخم في العراق للمدة (1990 - 2019) ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، العدد 29 ، 2021 ، ص 149 .

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021)

وبنسبة (75.59%) ، وذلك يعزى إلى ارتفاع أسعار الصرف وتحسين الأوضاع العالمية بعد صدمة كورونا وارتفاع أسعار النفط .

الجدول (15)

هيكل الإيرادات العامة في العراق بالأسعار الجارية خلال المدة (2004-2022) (مليون د.ع)

السنة	الإيرادات العامة	معدل نمو الإيرادات العامة %	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات الأخرى	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة %	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة %	نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى إلى الإيرادات العامة %
-------	------------------	-----------------------------	-------------------	--------------------	------------------	--	---	---

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

9	8	7	6	5	4	3	2	1
0.6	0.48	98.91	197986	159644	32625109	————	32982739	2004
1.36	1.22	97.41	553658	495282	39453950	22.8	40502890	2005
3.17	1.2	95.62	1556273	591229	46908043	21.11	49055545	2006
0.39	2.24	97.35	216127	1228336	53154988	11.3	54599451	2007
2.08	1.22	96.68	1676902	985837	77589443	46.98	80252182	2008
0.22	6.04	93.73	122194	3334809	51752350	-31.2	55209353	2009
7.19	2.18	90.61	5051617	1532438	63594168	27.11	70178223	2010
3.64	1.63	94.71	3962037	1783593	103061762	55.04	108807392	2011
4.88	2.19	92.91	5857701	2633357	111326166	10.11	119817224	2012
0.25	2.52	97.22	285678	2876856	110677542	-4.98	113840076	2013
6.08	1.78	92.13	6406764	1885127	97072410	-7.44	105364301	2014
19.77	3.03	77.19	13142622	2015010	51312621	-36.91	66470253	2015
12.23	7.04	80.72	6710260	3861896	44267063	-17.49	54409270	2016
7.81	8.13	84.04	6051972	6298272	65071929	41.18	77422173	2017
4.93	5.33	89.72	5263803	5686211	95619820	37.64	106569834	2018
4.03	3.73	92.23	4336146	4014531	99216318	0.93	107566995	2019
6.38	7.46	86.15	4032986	4718189	54448514	-41.24	63199689	2020
8.22	4.15	87.33	1561722	4536242	95270298	75.59	109081464	2021

المصدر: عمود (2,4,5,6) وزارة المالية الأموال العامة (2004-2016). متوفر على الرابط

<http://www.mof.gov.iq/pages/MainMOF.aspx> تم الدخول 2034/3/10

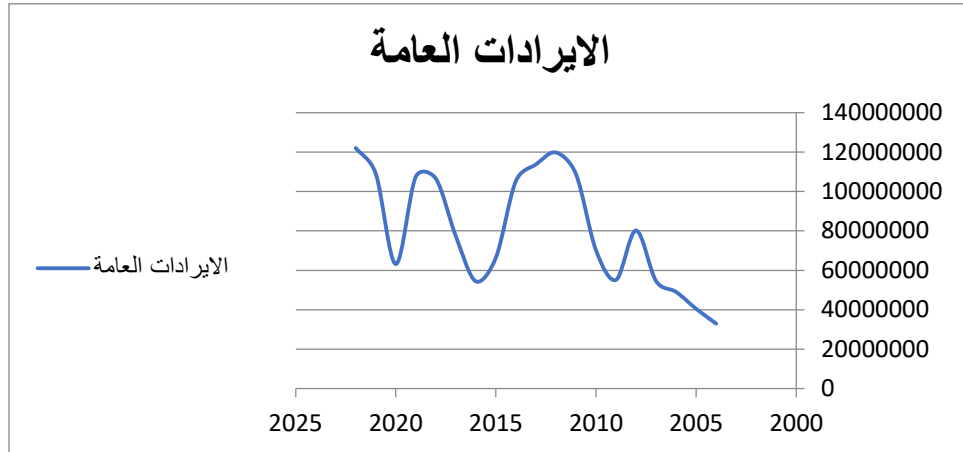
- وزارة المالية دائرة المحاسبة (2017-2020)

- البنك المركزي العراقي، ديوان الاحصاء والابحاث النشرة الاقتصادية السنوية، سنوات متعددة.

- عمود (3,7,8,9) من اعداد الباحث.

والشكل الآتي يوضح تطور الإيرادات العامة في العراق:

الشكل (28) الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2021)



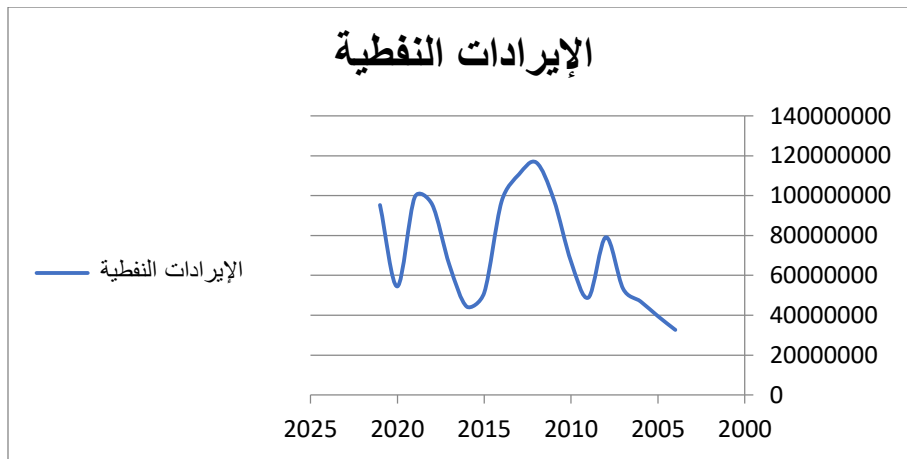
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (15) .

2- مؤشر الإيرادات النفطية ونسبتها الى الإيرادات العامة في العراق:

تعد الإيرادات النفطية أهم مصادر الإيرادات العامة في أغلب البلدان النفطية بصورة عامة والعراق خاصة فهذه الإيرادات مرتبطة بعوامل خارجية و عوامل داخلية متمثلة بكمية انتاج النفط والاحتياطي ، إذ سجلت هذه الإيرادات بعد عام 2003 ارتفاع مستمر نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية وإعادة كمية الإنتاج من النفط الخام إلى معدلات مرتفعة إذ ارتفعت الإيرادات النفطية من عام (2004-2008) إذ ارتفعت من (32625109) وبنسبة قدرها (98.91%) من الإيرادات العامة الى (77589443) مليون دينار وبنسبة (96.68%) من الإيرادات العامة ، وذلك بسبب دخول العراق مرحلة جديدة والاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة والاستغناء عن المصادر الأخرى من الإيرادات العامة في تمويل الإنفاق العام ، ثم سجل انخفاض في عام (2009) إلى نحو (51752350) مليون دينار وبنسبة (93.73%) من الإيرادات العامة ، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط نتيجة الازمة العالمية ، ثم سجلت الإيرادات النفطية اعلى ارتفاع في عام (2012) إذ بلغت نحو(111326166) مليون دينار وبنسبة (92.91%) من الإيرادات العامة ، وذلك يعزى إلى ارتفاع أسعار النفط وكمية الإنتاج وهي السنة المالية التي حققت الاستقرار الاقتصادي في اغلب القطاعات ، ثم انخفضت الإيرادات النفطية خلال السنوات (2013-2016) إذ انخفضت من (110677542) وبنسبة (97.22%) من الإيرادات العامة إلى (44267063) مليون دينار وبنسبة (80.72%) من الإيرادات العامة وذلك بسبب تراجع أسعار النفط و سيطرة التنظيمات الإرهابية على المناطق النفطية من الجهة الغربية للبلاد فظلاً عن تراجع كمية النفط المصدر الى (872) مليون برميل بعدما كانت (887) مليون برميل في عام (2012) ، ثم استمرت الإيرادات النفطية بعد ذلك بالارتفاع لغاية عام (2019) لتسجل نحو

(99216318) مليون دينار وبنسبة (92.23%) من الإيرادات العامة ، بسبب زيادة كمية انتاج النفط الخام بنسبة (3.8 %) وارتفاع أسعار النفط ، ثم انخفضت الإيرادات النفطية في عام (2020) إلى (54448514) مليون دينار وبنسبة (86.15%) من الإيرادات العامة ، وذلك يعزى إلى تراجع أسعار النفط إلى ما دون (22) دولار للبرميل بسبب ازمة (كوفيد - 19) ، ثم عادت إلى الارتفاع في عام (2021) لتبلغ (95270298) مليون دينار وبنسبة (87.33%) من الإيرادات العامة لتحسن الاوضاع الصحية والامنية وانتهاء ازمة كورونا والشكل الآتي يوضح تطور الإيرادات النفطية في العراق .

الشكل(29) الايرادات النفطية في العراق للمدة (2021-2004)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (15) .

3 - مؤشر الايرادات الضريبية ونسبتها الى الإيرادات العامة في العراق :

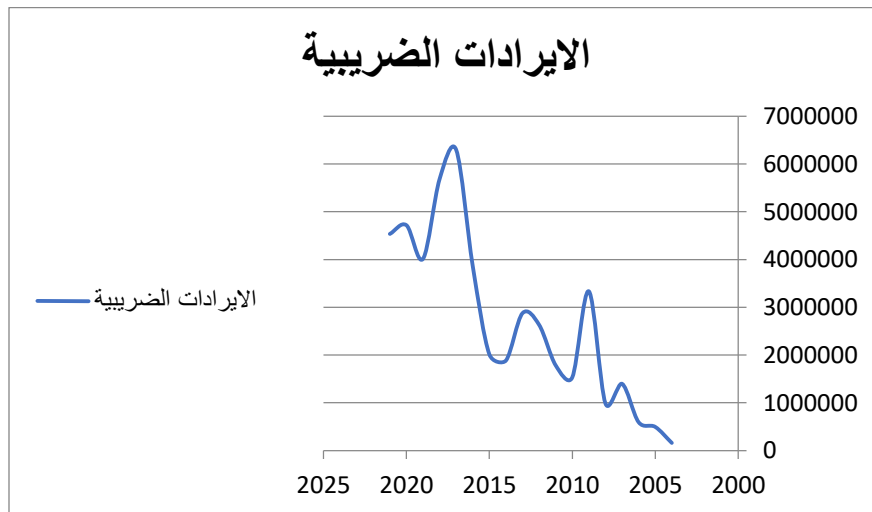
تعد الايرادات الضريبية المصدر الاساس للإيرادات في اغلب البلدان المتقدمة لتمويل النفقات العامة لكن في البلدان النفطية ومنها العراق يقل مصدر هذه الإيرادات بسبب تخلف الهيكل الضريبي والاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة ، إذ يتميز النظام الضريبي في العراق بالتعددية ، إذ يجمع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة ورغم أنه لا يمكن وصف هذا النظام بأنه حديث، فقد صدر أول تشريع تحت الرقم (52) لسنة (1927) وعندما صدر التشريع الأول المتعلق بضريبة الدخل التي تعدّ ضريبة مباشرة، تقلصت قدرة الإيرادات الضريبية على المساهمة بفعالية في الموازنة العامة وظلت بعيدة كل البعد عن إمكانية تحقيق التقارب بين مساهمة الإيرادات الضريبية والإيرادات النفطية، إلا في فترات قليلة بعد توقف صادرات النفط عندما فرضت العقوبات الاقتصادية على العراق في أثناء غزو العراق للكويت، وبعد عملية تغيير النظام في العراق في عام (2003) ، إذ أنّ سيادة الضرائب غير المباشرة تعكس خللاً في هيكل التمويل

وعدم تنوع المصادر وإن الإيرادات الناتجة عن الدخل والثروات والأرباح و تزايد استخدام الضرائب الجمركية، وهذه الإيرادات تجعل الاقتصاد العراقي لا يزال محكوماً بواقع قطاع التمويل الخارجي⁽¹⁾ ، لذا نلاحظ عن طريق الجدول (15) ارتفاع الإيرادات الضريبية إذ بلغت عام (2005) ما يقارب (495282) مليون دينار عراقي وبنسبة (1.22%) من الإيرادات العامة مقارنة بعام (2004) الذي بلغ (159644) مليون دينار و بنسبة قدرها (0.48%) من الإيرادات العامة ، واستمرت الزيادة في الإيرادات الضريبية حتى عام (2007) ، لكن في عام (2008) انخفضت الإيرادات الضريبية إلى (985837) مليون دينار وبنسبة (1.22%) من الإيرادات العامة مقارنة بعام (2007) التي بلغت (1228336) مليون دينار وبنسبة (2.24%) من الإيرادات العامة ، وبعد الاستقرار السياسي عام (2009) حصلت زيادة الإيرادات الضريبية فقد بلغت (3334809) وبنسبة (6.04%) من الإيرادات العامة ، الا أنّها عادت إلى الانخفاض في عام (2010) فبلغت حوالي (1532438) مليون دينار وبنسبة (2.18%) من الإيرادات العامة أما في الأعوام (2011-2012-2013) فقد ارتفعت الإيرادات الضريبية ووصلت الى (1783593) (2633357) (2876856) مليون دينار على التوالي وبنسبة (1.63%) (2.19%) (2.52%) من الإيرادات العامة على التوالي ، ويرجع ذلك إلى إقرار الحكومة لعدد من القوانين أهمها القانون رقم (22) لعام (2010) بشأن التعرفة الجمركية المعدل والقانون رقم (19) لعام (2010) بشأن الضريبة على دخل الشركات الأجنبية وقانون مكافحة التدخين رقم (19) لعام (2012) و قانون رقم (71) لعام (2012) بشأن رسم الطابع، ونظراً لتدهور الوضع السياسي الذي شهدته البلاد عام (2014) ، انخفضت الإيرادات الضريبية إلى (1885127) وبنسبة (1.78%) من الإيرادات العامة مليون دينار، وكما في الأعوام (2015 و 2016 و 2017) ، إذ ارتفعت الإيرادات الضريبية بعد عودة بعض المحافظات العراقية والقضاء على الجماعات الإرهابية وفرض رسوم على المركبات لغرض صيانة الشوارع رقم (40) لعام (2015) ، كما صدر قانون تعديل ضريبة الدخل رقم (48) لعام (2015) ، وهذا التخفيض الكبير في نطاق الإعفاءات الضريبية، فضلاً عن ضيق الاقتصاد غير النفطي والقاعدة الضريبية التي تحد من نطاق التغطية الضريبية، وأن النظام الضريبي العراقي مليء بالإعفاءات والخصومات الضريبية وكذلك الخصومات المؤقتة والتسهيلات الضريبية، إذ إنّ ما يقارب من نصف الاقتصاد في المتوسط يدور حول الأنشطة المرتبطة بالنفط ، أما الأنشطة غير النفطية فإن (15%) فقط

⁽¹⁾ اكرام عبد العزيز عبد الوهاب، الإصلاح المالي في بلدان مختارة مع الإشارة الى العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2001 ، ص 357 .

تخضع للضريبة⁽¹⁾ ، ولقد انخفضت لعامي (2018 و 2019) إذ بلغت حوالي (5686211) (4014531) مليون دينار على التوالي وبنسبة (5.33%) (3.73%) من الإيرادات العامة على التوالي ، وعادت للارتفاع عام (2020) إذ وصلت الى (4718189) مليون دينار وبنسبة (7.46%) من الإيرادات العامة ، ثم سجلت انخفاض في عام (2021) لتصل الى (4536242) مليون دينار وبنسبة (8.22%) من الإيرادات العامة ، وذلك يرجع إلى الاعتماد على الربيع النفطي وتجدر الإشارة إلى انه كلما زادت العوائد النفطية انخفض حجم الإيرادات الضريبية وعدم تولي اهتمام لها خلال الوفرة المالية ووجود ارتفاع في أسعار النفط ، وهذا ما يوحي على أنّ الاقتصاد العراقي احادي الجانب ويعتمد اعتماداً مطلقاً على الربيع النفطي على الرغم من ان هناك امكانيات متعددة لتحسين مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد على الربيع النفطي لما يتعرض له من اضرابات داخلية وخارجية ، والشكل الآتي يوضح تطور الإيرادات الضريبية في العراق .

الشكل (30) الايرادات الضريبية في العراق للمدة (2021-2004)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (15) .

4- مؤشر الايرادات الأخرى ونسبتها الى الإيرادات العامة في العراق:

شهدت الايرادات الاخرى في العراق ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الاولى من مدة الدراسة كما موضح في الجدول(15) إذ بلغت عام (2004) نحو (197986) مليون دينار وبنسبة (0.6%) من الإيرادات العامة ، واستمرت بالارتفاع الى غاية عام (2006) لتصل الى (1556273) مليون دينار وبنسبة (3.17%) من

(1) عهود حمود صالح ، احمد عبد الله سلمان، قياس العلاقة بين اتجاهات أدوات السياسة ومؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004-2018)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13 ، العدد 39 ، 2021، ص 228 .

الإيرادات العامة ، ورغم أنها تشهد ارتفاعاً لكنها تبقى تشكل نسبة ضئيلة من الإيرادات العامة ، ثم انخفضت عام (2007) لتبلغ (216127) مليون دينار وبنسبة (0.39%) من الإيرادات العامة ، لتعاود الارتفاع في عام (2008) إذ بلغت (1676902) مليون دينار وبنسبة (2.08%) من الإيرادات العامة ، وشهدت الإيرادات الأخرى انخفاضاً ملحوظاً خلال عام (2009) بنحو (122194) مليون دينار وبنسبة (0.22%) من الإيرادات العامة ، ثم عادت الارتفاع في عام (2010) وبلغت (5051617) مليون دينار وبنسبة (7.19%) من الإيرادات العامة ، وانخفضت خلال عام (2011) لتبلغ (3962037) مليون دينار وبنسبة (3.64%) من الإيرادات العامة ، لترتفع إلى (5857701) مليون دينار في عام (2012) وبنسبة (4.88%) من الإيرادات العامة ، ثم لتتخف انخفاضاً ملحوظاً في عام (2013) وبلغت (285678) مليون دينار وبنسبة (0.25%) من الإيرادات العامة ، ثم لتعاود الارتفاع المستمر لتصل إلى أعلى قيمة لها في عام (2015) بنحو (13142622) مليون دينار وبنسبة (19.77%) من الإيرادات العامة ، ثم استمرت قيمة الإيرادات الأخرى في الانخفاض المستمر لتصل إلى أقل قيمة لها خلال مدة الدراسة في عام (2021) لتبلغ (1561722) مليون دينار وبنسبة (8.22%) من الإيرادات العامة ، بسبب تداعيات الوباء العالمي (كوفيد - 19) واثاره على الواقع الاقتصادي لدولة العراق .

خامساً / تحليل وتطور الدين العام في العراق للمدة (2004-2021) :

خلال عقد السبعينات من القرن الماضي كان الاقتصاد العراقي يمر بمرحلة انتعاش وازدهار اقتصادي كبير إذ حقق فوائض مالية كبيرة جداً أسهمت هذه الفوائض في دعم وبناء المؤسسات الحكومية والإنتاجية ، ولكن في بداية الثمانينات انخفض وتراجع النشاط الاقتصادي العالمي ، بسبب الكساد التضخمي مع انخفاض الطلب على الواردات العراقية ودخول العراق في حرب الخليج ، مما زاد من حجم الانفاق العسكري بشكل هائل ، وهذا أدى إلى وقوع العراق في فخ المديونية فانخفضت الفوائض المالية من (35.5) مليار دولار إلى (1.2) مليار دولار ، وحتى فترة التسعينات والالفية بقي العراق تحت طائلة بند المديونية⁽¹⁾ ، ويلاحظ من معطيات جدول (16) أن الدين العام لعام (2004) بلغ (5925061) مليون دينار عراقي وبنسبة تبلغ (0.11) من الناتج المحلي الإجمالي، وبسبب تحسن أسعار النفط ، وزيادة الطلب العالمي على النفط ، وتحقيق فائض مالي في ميزان المدفوعات ، انخفض الدين العام بشكل كبير عام (2005) ليصل إلى (6593960) مليون دينار عراقي محققاً

(1) حسين ماجد الفتلاوي ، واقع أسواق النفط العالمية وإمكانية استدامة الدين العام في البلدان النفطية مع إشارة خاصة للعراق ، أطروحة دكتوراه اقتصاد (بحث غير منشور) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2021 ، ص 150 .

معدل نمو سنوي بلغ (11.28) وبنسبة تبلغ (0.08) من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾، ثم تواصل الانخفاض حتى عام (2009) ليبلغ حوالي (8434049) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي (89.29) وبنسبة تبلغ (0.06) من الناتج المحلي الإجمالي ثم ليسجل أدنى قيمة خلال مدة البحث مقارنةً بعام (2008) والبالغة حوالي (4455569) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي سالب (-14.21) وبنسبة (0.02) من الناتج المحلي الإجمالي، ثم عاود الارتفاع وبشكل طفيف لعامي (2010) (2011) وبقيمة (9180806) و (7446859) مليون دينار عراقي وعلى التوالي وبمعدل نمو سنوي بلغ (8.85%) و (-18.88%) وعلى التوالي أيضاً وبنسبة (0.05) و (0.03) من الناتج المحلي الإجمالي .

ثم انخفض عام (2012) ليصل إلى (6547519) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي سالب (-12.07%) وبنسبة (0.02) من الناتج المحلي الإجمالي ، وعاود الارتفاع لعامي (2014) (2015) وبقيمة (9520019) و (32142805) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي (123.70) و (237.63%) على التوالي وبنسبة (0.03) و (0.15) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، ويعزى سبب الارتفاع إلى زيادة النفقات الجارية والنفقات العسكرية ، وبالأخص النفقات العسكرية لمواجهة الحرب على الإرهاب وكذلك نفقات تمويل النازحين⁽²⁾ ، إلى جانب الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط العالمية لهذا العام التي أدت إلى انخفاض العائدات النفطية ، وكذلك نلاحظ الارتفاعات المتواصلة لعامي (2016 ، 2017) وبقيمة (47362251) و(47678796) مليون دينار عراقي وعلى التوالي وبمعدل نمو سنوي بلغ (47.34%) و (0.66%) على التوالي وبنسبة (0.24%) و (0.21%) من الناتج المحلي الإجمالي وعلى التوالي أيضاً ، بينما انخفض في عامي (2018) (2019) ليبلغ (41822918) و(38331548) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي سالب (-12.28%) و (-8.34%) وعلى التوالي وبنسبة (0.15%) و (0.13%) من الناتج المحلي الإجمالي وعلى التوالي أيضاً، في حين عاود الارتفاع وبشكل كبير جداً لعامي (2020) و (2021) وبقيمة (64246559) و(69912394) مليون دينار عراقي لتسجل كأعلى قيمة خلال مدة البحث محققاً معدل نمو سنوي يصل إلى (67.60%) و(8.81%) وعلى التوالي وبنسبة (0.29%) و(0.23%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي وهي جائحة كورونا (كوفيد - 19) و انخفاض أسعار النفط ، التي أدت إلى انخفاض العوائد النفطية نتيجة تراجع الطلب العالمي على البترول مع

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2005 ، ص 19 .
(2) نور شدهان عداي ، تحليل مسارات الدين العام في العراق للمدة (2010 - 2014) ، وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية ، ص 4 .

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021)

انخفاض أسعار النفط الخام فضلاً عن التزام العراق بتخفيض الإنتاج بحسب (قرارات أوبك + OPEC) ، وكذلك انخفاض كل من الإيرادات الرأسمالية والإيرادات التحويلية⁽¹⁾ .

الجدول (16)

الدين العام في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2004-2021) (مليون د.ع)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الدين العام	معدل نمو الدين العام %	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي %
	1	2	3	4
2004	53235358.7	5925061	—	0.11
2005	73533598.6	6593960	11.28	0.08
2006	95587954.8	5645390	-14.38	0.05
2007	111455813.4	5193705	-8.00	0.04
2008	157026061.6	4455569	-14.21	0.02
2009	130642187	8434049	89.29	0.06
2010	162064566	9180806	8.85	0.05
2011	217327107	7446859	-18.88	0.03
2012	254225490.7	6547519	-12.07	0.02
2013	273587529.2	4255549	-35.00	0.01
2014	266420384.5	9520019	123.70	0.03
2015	207876191.8	32142805	237.63	0.15
2016	196924142	47362251	47.34	0.24
2017	221665709.5	47678796	0.66	0.21
2018	268918874	41822918	-12.28	0.15
2019	276157868	38331548	-8.34	0.13
2020	219768798	64246559	67.60	0.29
2021	301152818.8	69912394	8.81	0.23

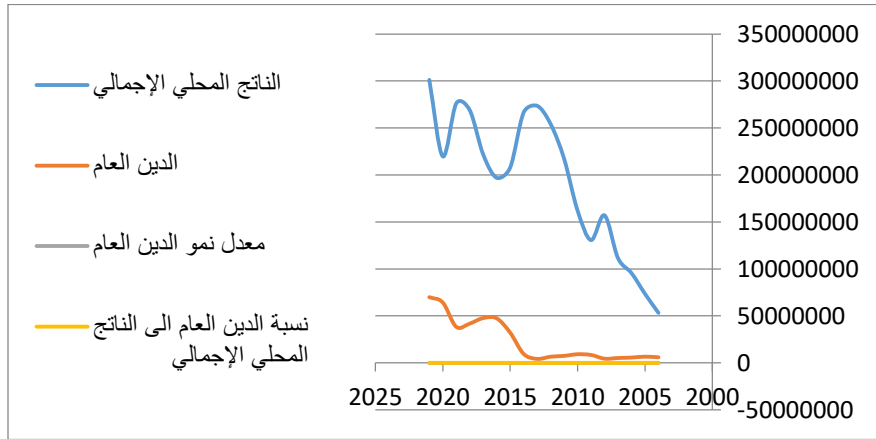
المصدر - عمود (1,2) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية لسنوات متعددة .

- عمود (3,4) من اعداد الباحث.

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية لسنوات مختلفة ، 2014 ، 2020 ، ص 10 .

والشكل الآتي يوضح تطور الدين العام في العراق .

الشكل(31) هيكل الدين العام في العراق للمدة (2004 – 2021)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (16) .

سادساً / تحليل وتطور الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2021) :

يلاحظ عن طريق الجدول (17) تطور في هيكل الموازنة العامة للعراق خلال المدة (2004-2021) فقد حققت موازنة العراق الاتحادية فائضا بلغ (865248) مليون دينار في عام (2004) ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع حجم الإيرادات العامة عن النفقات ، نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية فضلا عن زيادة الإيرادات النفطية المتحصلة من تصدير النفط العراقي ليستمر بعدها العراق في تحقيق فائض مالي حتى بلغ (10248866) مليون دينار في عام (2006) ويمكن ارجاع السبب في ذلك الى ارتفاع أسعار النفط العالمية اذ بلغ سعر النفط (55.56) دولار البرميل الواحد ، مما اسهم في ارتفاع الإيرادات العامة ، ومن ثم تحقيق فائضا مالياً في الموازنة بلغ في عام (2011) (30049726) مليون دينار وهو أعلى فائض مالي يحققه العراق خلال مدة البحث نتيجة ارتفاع كميات النفط المصدر، كما أنّ اعتماد الحكومة العراقية على المصدر النفطي في تمويل النفقات العامة وفي المقابل نتيجة إهمال الإيرادات الأخرى ، أدى الى حدوث عجز بلغ (-10573461) مليون

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021)

دينار في عام (2014) ، ويرجع السبب في ذلك الى انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية ، مما أسهم في انخفاض الإيرادات العامة وما صاحبه في نفس الوقت ارتفاع من النفقات العامة نتيجة العمليات العسكرية بسبب الحرب على التنظيمات الارهابية في بعض المدن العراقية ، ليستمر العجز في الموازنة العامة حتى بلغ (-) 20216646 في عام (2016) ، ليشهد العراق خلال هذه المدة اسوأ أزمة مالية مر بها الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) نتيجة الظروف المالية الصعبة بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية ، اذ بلغ سعر برميل النفط بحدود (20) دولار مما اسهم بشكل كبير في ارتفاع العجز فضلا عن زيادة النفقات العسكرية ، اما في عامي (2017) و(2018) فقد بلغ الفائض (1932058-25696645) على التوالي ، نتيجة ارتفاع معدل نمو الإيرادات العامة بسبب تحسن أسعار النفط ، وكذلك سياسات التقشف التي اتبعتها الحكومة خلال هذه المدة ، في حين شهد عام (2020) عجز في الموازنة العامة بلغ (-12882754) مليون دينار، نتيجة تراجع أسعار النفط عالميا والحرب ضد التنظيمات الارهابية فضلا عن الأزمة الصحية (كوفيد - 19) ، وكذلك الأزمة الأمنية والسياسية التي شهدها العراق خلال هذه المدة فضلا عن الهدر المالي وعدم وجود سياسة مالية واضحة تهدف الى ترشيد النفقات العامة ، ثم حققت موازنة عام (2021) فائضا بمقدار (6231805) مليون دينار .

الجدول (17) تطور الموازنة العامة في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2004-2021) (مليون د.ع)

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الفائض او العجز بالأسعار الجارية
1	2	3	4
2004	32982739	32117491	865248
2005	40502890	26375175	14127715
2006	49055545	38806679	10248866
2007	54599451	39031232	15568219
2008	80252182	59403375	20848807
2009	55209353	52567025	2642328
2010	70178223	70134201	44022
2011	108807392	78757666	30049726
2012	119817224	105139576	14677648
2013	113840076	119127556	-5287480
2014	105364301	115937762	-10573461
2015	66470253	70397515	-3927262
2016	54409270	67067434	-20216646

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021)

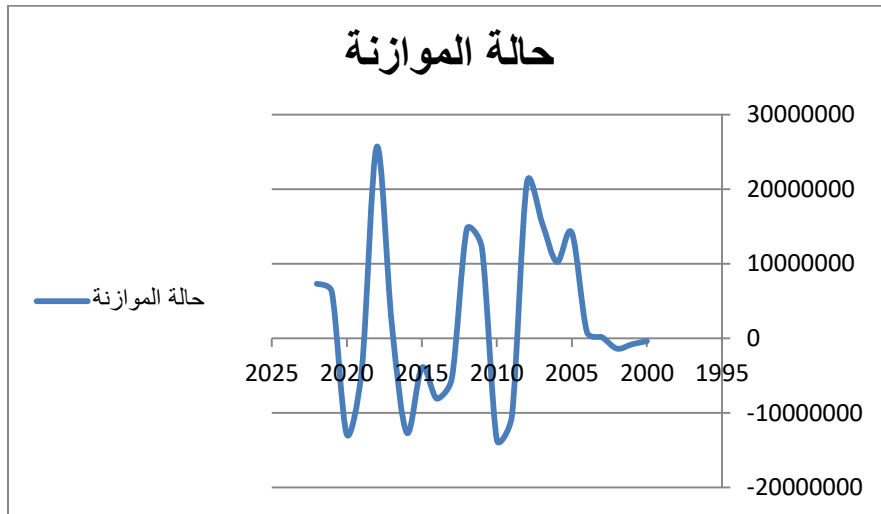
1932058	75490115	77422173	2017
25696645	80873189	106569834	2018
-4156528	111723523	107566995	2019
-12882754	76082443	63199689	2020
6231805	102849659	109081464	2021

المصدر: - عمود (2,3) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية لسنوات متعددة .

- عمود (4) من اعداد الباحث (الإيرادات - النفقات = الفائض/ العجز).

والشكل الآتي يوضح تطور الموازنة في العراق .

الشكل(32) حالة الموازنة في العراق للمدة (2004 – 2021)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (17) .

سابعاً/ تحليل تطور هيكل الصادرات والاستيرادات في العراق للمدة (2004-2021) :

1- تحليل تطور الصادرات في العراق:

وتشير معطيات جدول (18) أيضاً أن قيمة الصادرات لعام (2004) بلغت (25877930) مليون دينار عراقي وهي أقل قيمة إجمالية خلال مدة البحث وبنسبة (48.61%) من الناتج المحلي الاجمالي ، ومن ثم ارتفعت ارتفاعاً ضئيلاً لعام (2005) وبقيمة (34810893) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي بلغ (34.51%) وبنسبة (47.34%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك نلاحظ استمرار سلسلة الارتفاعات للمدة (2006-2008) وبقيمة (44786043) مليون دينار عراقي لعام (2006) وبمعدل نمو سنوي يبلغ (28.65%) وبنسبة

(46.85%) من الناتج المحلي الإجمالي و (76025118) مليون دينار عراقي لعام (2008) محققاً أعلى معدل نمو سنوي اذ يبلغ (53.02%) وبنسبة (48.41%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك بسبب تعافي الاقتصاد العالمي من الازمة الاقتصادية المالية العالمية نهاية عام (2008) والزيادة للطلب العالمي على النفط الخام وارتفاع معدل أسعار النفط ⁽¹⁾ ، بينما انخفضت قيمة الصادرات العراقية لعامي (2009) و (2010) بقيمة إجمالية بلغت (46133100) مليون دينار عراقي لعام (2009) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-39.31%) وبنسبة (35.31%) من الناتج المحلي الإجمالي و (60563880) مليون دينار عراقي لعام (2010) وبمعدل نمو سنوي موجب (31.28%) وبنسبة (37.37%) من الناتج المحلي الاجمالي ، في حين عاودت الارتفاع للمدة (2013-2011) مقارنة بالأعوام السابقة فقد سجلت الصادرات عام (2011) قيمة تبلغ (93226770) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي يصل إلى (53.93%) وبنسبة (42.89%) من الناتج المحلي الاجمالي ، بينما حققت الصادرات العراقية أعلى قيمة خلال مدة البحث في عام (2013) والبالغة (104669488) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي بلغ (5.94%) وبنسبة (38.25%) من الناتج المحلي الإجمالي ⁽²⁾ ، ثم انخفضت بشكل طفيف عام (2014) وبقيمة (97921846) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي سالب (-6.44%) وبنسبة (34.75%) من الناتج المحلي الاجمالي ، ويعزى سبب ذلك إلى انخفاض معدل أسعار النفط ، أما المدة (2017-2015) فقد شهدت انخفاض كبير إذ سجل عام (2015) قيمة تبلغ (59899776) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي سالب (-38.82%) وبنسبة (28.81%) من الناتج المحلي الاجمالي ، بينما شهد عام (2017) ارتفاع معدل النمو السنوي الذي بلغ (39.61%) مقارنة بعام (2015) وبقيمة (68149856) مليون دينار عراقي وبنسبة (30.15%) من الناتج المحلي الاجمالي ، أما عامي (2018 - 2019) فقد حقق عام (2018) ارتفاعاً ملحوظاً بسبب ارتفاع صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية وارتفاع معدل سعر البرميل النفطي في الأسواق العالمية ، إذ بلغت القيمة الكلية حوالي (102077520) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي بلغ (49.78%) وبنسبة (37.95%) من الناتج المحلي الاجمالي ⁽³⁾، في حين انخفضت قيمة الصادرات العراقية لعام (2019) إلى (96433470) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي سالب (-5.52%) وبنسبة (34.91%) من الناتج المحلي الاجمالي ، ويعزى سبب ذلك إلى التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية (U.S.A) والصين (China) مما أدى إلى تباطؤ نسب نمو الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار النفط العالمية بنسبة (10%) مقارنة بعام (2018) وكذلك انخفاض الكميات المصدرة للعراق

⁽¹⁾ صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009 ، ص 137 .

⁽²⁾ البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014 ، ص 89 .

⁽³⁾ البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2018 ، ص 46 .

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

في إطار اتفاق أوبك (OPEC) التي وصلت نسبة الانخفاض حوالي (5.5%) ، وأيضاً زيادة تدفقات رأس المال الخارجة من الاقتصاد العراقي⁽¹⁾، بينما نلاحظ الانخفاض الكبير لعام (2020) بسبب الجائحة كورونا (كوفيد 19) وتعطيل كامل للدورات والانشطة الاقتصادية فقد بلغت القيمة حوالي (61065016) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي سالب (-36.67%) وبنسبة (27.78%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم عادت الصادرات إلى الارتفاع في عام (2021) لتبلغ (105591900) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي (72.91%) وبنسبة (35.02%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك يرجع الى ارتفاع أسعار النفط العالمية وتحسن الاوضاع الصحية والامنية وانتهاء ازمة (كوفيد - 19) .

الجدول (18)

هيكل الصادرات والاستيرادات في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2021 – 2004)

(مليون د.ع)

السنة	الصادرات	معدل نمو الصادرات %	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي %	الاستيرادات	معدل نمو الاستيرادات %	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي %
1	2	3	4	5	6	7
2004	25877930	—————	48.61	30951806	—————	58.14
2005	34810893	34.51	47.34	34568508	11.68	47.01
2006	44786043	28.65	46.85	37287203	7.86	33.77
2007	49681685	9.85	44.57	24542780	-34.17	22.02
2008	76025118	53.02	48.41	41769316	70.18	26.6
2009	46133100	-39.31	35.31	48569040	16.27	37.17
2010	60563880	31.28	37.37	51380550	5.78	31.7
2011	93226770	53.93	42.89	55929510	8.85	25.73
2012	109847694	17.82	43.2	68800996	23.01	27.06
2013	104669488	5.94	38.25	69200934	0.58	25.29
2014	97921846	-6.44	36.75	62004382	-10.39	23.27
2015	59899776	-38.82	28.81	56027670	-9.63	26.95
2016	48814236	-18.5	24.83	40433856	-27.83	20.57
2017	68149856	39.61	30.15	45898944	13.51	20.3
2018	102077520	49.78	37.95	54059952	17.78	20.1
2019	96433470	-5.52	34.91	68719116	27.11	24.88
2020	61065016	-36.67	27.78	62787600	-8.63	28.56
2021	105591900	72.91	35.02	59067200	-5.92	19.59

(1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020 ، ص 160 .

المصدر: - عمود (2,5) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية لسنوات متعددة .

- عمود (3,4,6,7) من اعداد الباحث.

2- تحليل تطور الاستيرادات في العراق:

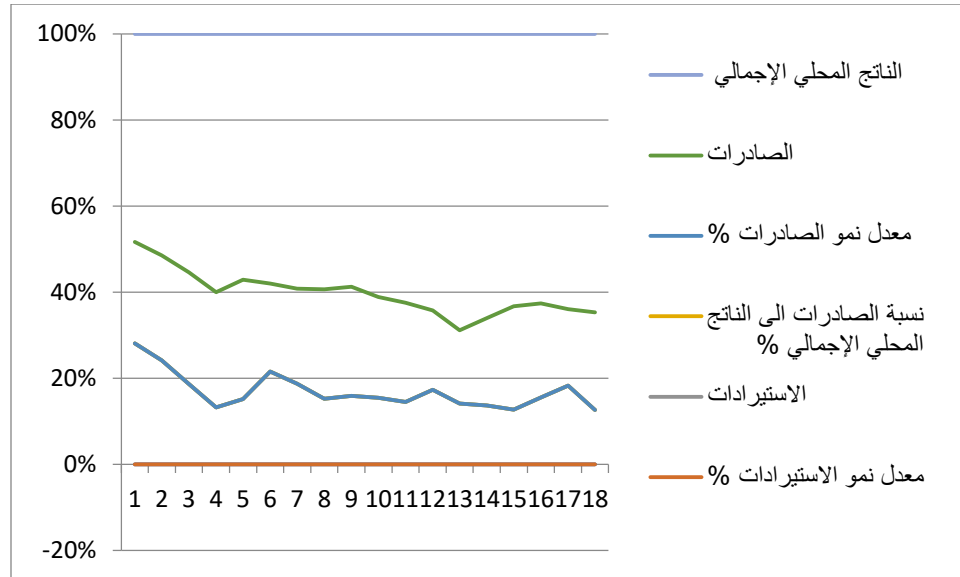
أما على صعيد تحليل الاستيرادات العراقية فنلاحظ أن عام (2004) سجل قيمة إجمالية تصل إلى (30951806) مليون دينار عراقي ونسبة (58.14%) من الناتج المحلي الإجمالي ، بينما ارتفعت القيمة الكلية لعام (2005) لتبلغ (34568508) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي بلغ (11.68%) ونسبة (47.01%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم تواصلت بعد ذلك سلسلة الارتفاع للواردات العراقية حتى عام (2009) يتخللها انخفاض طفيف في عام (2007) إذ بلغت عام (2006) حوالي (37287203) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي بلغ (7.86%) ونسبة (33.77%) من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين انخفضت الاستيرادات لعام (2007) التي بلغت حوالي (24542780) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي سالب (34.17%) ونسبة (22.02%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ولكن سرعان ما عاودت وتيرة الارتفاع للأعوام (2008 ، 2009 ، 2010) وبقيمة (41769316) و (48569040) و (51380550) مليون دينار عراقي على التوالي وبمعدلات نمو سنوية بلغت (70.18%) و (16.27%) و (5.78%) على التوالي ونسبة (26.6%) و (37.17%) و (31.7%) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ، بينما سجل عام (2013) أعلى قيمة كلية خلال مدة البحث والبالغة حوالي (69200934) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي (0.58%) ونسبة (25.29%) من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين نلاحظ التذبذب الكبير والملموس للمدة (2014-2020) إذ بلغت قيمة الاستيرادات عام (2014) حوالي (62004382) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (10.39%) ونسبة (23.27%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم ازداد معدل النمو السنوي لإجمالي الاستيرادات لعام (2019) ليصل إلى (27.11%) وبقيمة (68719116) مليون دينار عراقي ونسبة (24.88%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وبنفس الوقت نلاحظ الانخفاض خلال عامي (2020 ، 2021) وذلك نظراً لتداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19) وما رافقها من حظر دولي واغلاق جميع القطاعات

الفصل الثاني : تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

الاقتصادية⁽¹⁾ ، إذ بلغت قيمة الاستيرادات حوالي (62787600) مليون دينار عراقي لعام 2020 محققة معدل نمو سنوي سالب (-8.63%) وبنسبة (28.56%) من الناتج المحلي الإجمالي ، بينما سجلت الاستيرادات في عام (2021) قيمة بلغت (59067200) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي سالب (-5.92%) وبنسبة (19.59%) من الناتج المحلي الإجمالي ،

والشكل الآتي يوضح تطور الصادرات والاستيرادات في العراق .

الشكل(33) هيكل الصادرات والاستيرادات في العراق للمدة (2021-2004)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (18).

(1) علي سعدي عبد الزهرة ، تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العراقي ، مجلة حمورابي ، العدد 35 ، السنة الثامنة ، 2020 ، ص 51 .

الفصل الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004 - 2021)

- الجانب التطبيقي -

المبحث الأول:- التأطير النظري لبعض الأدوات المستخدمة في التحليل القياسي وتوصيف النموذج .

المبحث الثاني:- تقدير النماذج القياسية وتحليلها .

المبحث الثالث:- مقارنة النتائج المتحصل عليها .

تمهيد :

يتطرق هذا الفصل من البحث إلى الجانب التطبيقي والعملي لقياس العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة (الإمارات العربية المتحدة ، الجزائر ، العراق) للمدة (2021-2004) إذ يتضمن المبحث الأول التأطير النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي وذلك باستخدام اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في النماذج القياسية وأن هذا النموذج من الطرق الحديثة في القياس الاقتصادي المستخدمة لتحليل السلاسل الزمنية وكذلك استخدام الأدوات القياسية الحديثة الأخرى مثل (ARDL, Bound test, Long run and short run response, Cusum-test) وغيرها بينما خصص المبحث الثاني لتقدير النماذج القياسية وتحليلها في بلدان العينة المذكورة وكّرّس المبحث الثالث إلى مقارنة النتائج المتحصل عليها احصائياً بين دول العينة .

المبحث الأول

التأطير النظري لبعض الأدوات المستخدمة في التحليل القياسي وتوصيف النموذج

ويتضمن هذا المبحث إجراء تأطير نظري للاختبارات المستخدمة وكذلك تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة للنماذج القياسية المستخدمة (توصيف النماذج) وكما يلي:

أولاً: التأطير النظري للاختبارات المستخدمة في التحليل القياسي:

وإن هذه الاختبارات القياسية هي كالآتي:

1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Stability Testing of Time Series):

يعدّ اختبار استقرارية السلاسل الزمنية هو الاختبار الأول لمعظم النماذج التي تعتمد على السلاسل الزمنية لإثبات استقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل وينتج عدم استقرار السلاسل الزمنية عن عوامل كثيرة أهمها التقلبات الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد الدولة أو تعرض الاقتصاد للصدمات خاصة في الاقتصادات الريعانية ، مما يدل على وجود ما نسميه بالانحراف الزائف (Spurious regression) ، ويعد اختبار جذر الوحدة من أهم الاختبارات وأكثرها شيوعاً لتحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية من عدمه ، لأن المتغيرات في هذه السلاسل الزمنية لابد أن تمر بهذا الاختبار قبل تقدير النموذج و بيان استقرارية هذه المتغيرات (Stationary) وما إذا كانت غير مستقرة ويتم تحويل البيانات باستخدام بيانات أخرى أو عن طريق اخذ الفرق الأول من البيانات الأصلية أو استخدام طرفاً أخرى فتكون إحصائياً السلسلة الزمنية مستقرة عندما يكون الوسط والتباين لهذه السلسلة ثابتاً مع مرور الزمن، وتعتمد قيمة التباين المشترك بين مدتين على المسافة بين هاتين الفترتين وليس على الزمن الحقيقي عند حساب التباين المشترك ، أما السلسلة غير المستقرة فأنها تحدث عندما يكون وسطها وتباينها غير محدد ومتكاملة من الرتبة (1).I(1)

وتصبح السلسلة الزمنية مستقرة بشكل تام إذا تحققت الشروط الآتية، وهي: (2)

$$1- \text{ثبات متوسط القيم عبر الزمن } \mu = E(Y_t)$$

(1) بشير دوهان حمزة، اثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي في اقتصادات ريعية خاصة، رسالة ماجستير اقتصاد، بحث غير منشور ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2022 ، ص117.

(2) يحيى محمود حسن وحسام الدين زكي، تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8 ، العدد15 ، 2010 ، ص10.

$$2- \text{ ثبات التباين عبر الزمن } \text{Var}(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma_u^2 \text{ (Variance)}$$

3- ان يكون التباين المشترك (Covariance) بين امتلاك السلسلتين (Y_t, Y_{t-k}) ارتباطاً مشتركاً يعتمد على الازاحة K وليس القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين المشترك .

إذ إن:-

$$\mu = \text{الوسط الحسابي} .$$

$$\sigma^2 = \text{التباين} .$$

$$Y_K = \text{التباين المشترك} .$$

2- انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع (ARDL) :-

يعد النموذج (ARDL) أحد أساليب لمنحة الديناميكية للتكامل المشترك التي تم استخدامها على نطاق واسع في الاعوام الأخيرة، ويسمح هذا النموذج بإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في النموذج ، وقد تم تطبيق هذا النموذج بواسطة محمد هاشمي بيساران وشين (Pesaran and shin 1999) وتم تطويره من قبل بيساران وآخرين في عام (2001) ، ومن مميزات هذا النموذج أنه ليس من الضروري أن تكون المتغيرات المتضمنة في الأنموذج متكاملة بنفس الرتبة، إذ يمكن استخدامها إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة واحد $I(1)$ أو مزيج من الاثنين وعلى عكس منهج التكامل المشترك لجوهانسن ، يوفر هذا الانموذج أيضاً مقدرات كفاءة وغير متحيزة لأن الانموذج يكون خالياً من الارتباط الذاتي ويستخدم هذا النموذج أيضاً حتى في العينات الصغيرة ، كما يوفر هذا النموذج تحليلاً اقتصادياً قصير وطويل الأجل بناء على نموذج التصحيح يتم اختبار نموذج تصحيح الخطأ (UECM) لوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وفق طريقة اختبار الحدود (Bound Testing Approach) ⁽¹⁾، عن طريق مقارنة قيمة اختبار (F-Stat) مع القيم الجدولية الخاصة المقدمة من (Narmyan 2005)، إذا أن قيمة الإحصائية المحتسبة F أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة، ومن ثمّ يتم رفض فرضية العدم $(H_0: b=0)$ وقبول الفرضية البديلة $(H_1: b \neq 0)$ مما يعني وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات وعندما تكون القيمة المحتسبة f تقع بين

(1) عبد اللطيف حسن شومان , عبد الزهرة حسن , تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء , كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد , العدد 34 , المجلد 9 , 2013, ص180 .

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

الحدود العليا والدنيا ومن ثم فإن النتيجة غير حاسمة ومع ذلك، إذا كان أقل من الحد الأدنى فهذا يعني أنه عدم وجود علاقة طويلة الأجل. (1)

أما خطوات تقدير نموذج ARDL تكون كما يلي: (2)

أ- يتم اختبار استقرارية أو سكون متغيرات السلاسل الزمنية وتعيين رتبة تكاملها عن طريق اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF).

ب - استعمال نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (Var) من اجل تحديد فترات الابطاء المثلى عن طريق أقل قيمة مدة ابطاء المعايير الاكيك (AIC) وشوارز (sc) ومعيار هاتن كوان (HQ) ويمكن اعتماد حد اعلى لفترات الابطاء على وفق ببساران إذا كانت البيانات سنوية وحجم العينة صغير .

ج- اعتماد اختبار الحدود (Bound Test) لاختبار وجود علاقة طويلة الاجل للتكامل المشترك.

د - اختبار استقرارية النموذج عن طريق مجموعة اختبارات منها :

1 - اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) لبيان خلو النموذج من الارتباط الذاتي.

2- اختبار (CUSUM, CUSUM Squares) لاختبار ثبات واستقرارية النموذج.

هـ - تقدير معلمات النموذج قصيرة الأجل نموذج تصحيح الخطأ والمعلمات طويلة الاجل على وفق الصيغة اللآتية :

$$\Delta(Y_t) = c + \lambda y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_1 \Delta(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^m \alpha_2 \Delta(X_{t-i}) + \mu_t \dots (1)$$

إذ ان:-

Δ : تمثل الفرق الأول.

C: تمثل الحد الثابت.

(1) احمد حسن علوان الشمري، قياس وتحليل مؤشرات الامن الغذائي في ظل أزمات العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير اقتصاد، بحث غير منشور ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021 ،ص108.

(2) خضير عباس حسين الوائلي، استعمال أسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه ، بحث غير منشور، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2017 ، ص107.

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021)

n.m : تمثل حدود مدد التخلف الزمني العليا للمتغيرات التابعة والمستقلة.

λ : تمثل معلمة تصحيح الخطأ.

B: تمثل معلمات النموذج طويلة الأجل.

$\alpha_1 \dots \alpha_2$: تمثل معلمات الاجل الطويل.

i: تمثل الزمن.

μt : تمثل حد الخطأ العشوائي.

ثانياً: توصيف النموذج (Model Specification):

وهي مرحلة من مراحل منهجية الاقتصاد القياسي (Econometrics) سيتم من طريقها تحديد كل من:

1- المتغيرات التابعة (Dependent Variable) :- وتتمثل هذه المتغيرات بالصدمات الاقتصادية المتمثلة

بصدمة الصادرات (الصدمات الخارجية) وهي DEX او $Lag_1 Ex$

2- المتغيرات المستقلة (Independent Variable) :- وتتمثل بمتغيرات السياسة المالية وهي كل من :-

Gt : الإنفاق الحكومي .

Rt : الإيرادات الحكومية .

وعليه فإن النماذج القياسية المقدره تأخذ التوصيف الآتي :-

$$DEX = f (Gt , RT) \dots\dots\dots (2)$$

$$Lag_1 Ex = f (Gt , RT) \dots\dots\dots (3)$$

المبحث الثاني

تقدير النماذج القياسية وتحليلها

في هذا المبحث قام الباحث بإجراء تقدير قياسي للنماذج في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021) وعلى النحو الآتي :-

أولاً- تقدير العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة (U.A.E) للمدة (2004-2021) :-

تم تقدير العلاقة بين الصدمات الاقتصادية المتمثلة بصدمة الصادرات (DEX) ومتغيرات السياسة المالية Gt الانفاق الحكومي و Rt الإيرادات العامة وأخذت العلاقة الشكل الآتي :-

$$\text{Lag}_1 \text{Ex} = f (\text{Gt} , \text{RT}) \dots\dots\dots (4)$$

وقبل الدخول في تقدير العلاقة أعلاه لابد من :-

أ- اعطاء جدول بالرموز المستخدمة .

ب - التمثيل البياني للسلاسل الزمنية .

ج - اختبار الاستقرارية ديكي - فولير جذر الوحدة .

د - معرفة فترة الابطاء المثلى .

أ- اعطاء جدول بالرموز المستخدمة في التحليل القياسي :-

جدول (19) الرموز المستخدمة في التحليل القياسي

الرموز	المعنى
DEX	الصدمات الاقتصادية متمثلة بالفرق الزمني
Lag ₁ Ex	الصدمات الاقتصادية متمثلة بالتخلف الزمني
Gt	الأنفاق الحكومي
Rt	الإيرادات الحكومية

المصدر: من عمل الباحث .

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة
المختارة للمدة (2021-2004)

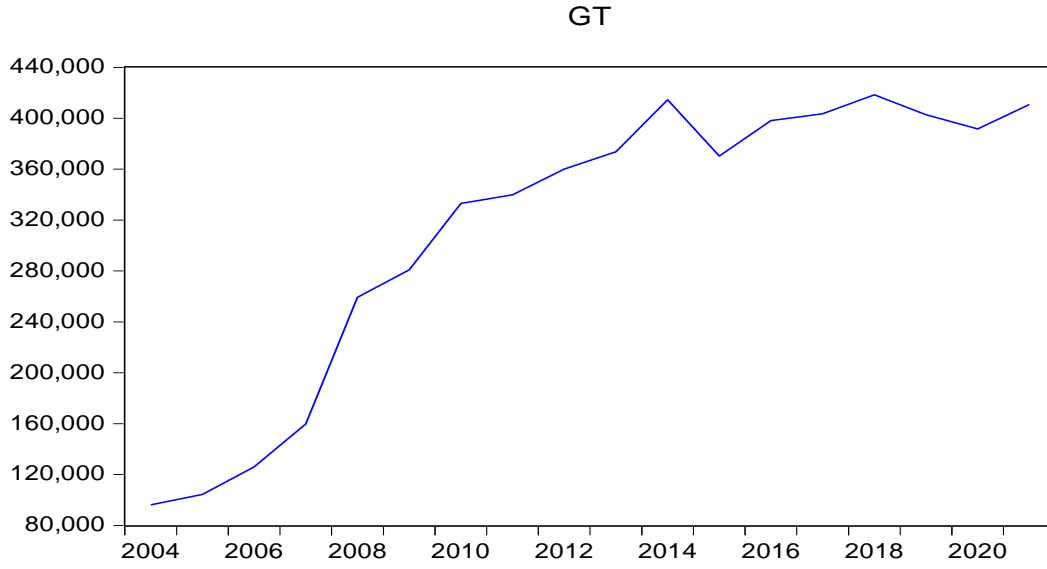
ب - التمثيل البياني للسلاسل الزمنية :-

أضح من الرسم البياني للسلاسل الزمنية بأنها غير مستقرة و تتأرجح قيمها بين الارتفاع والانخفاض كما
موضح في ادناه :-

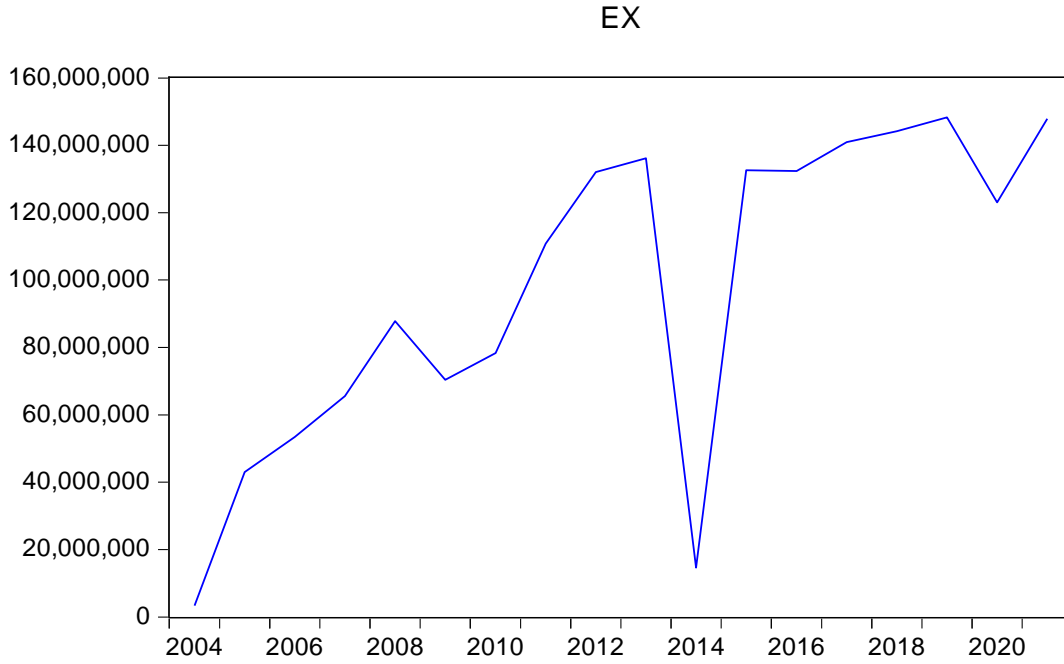
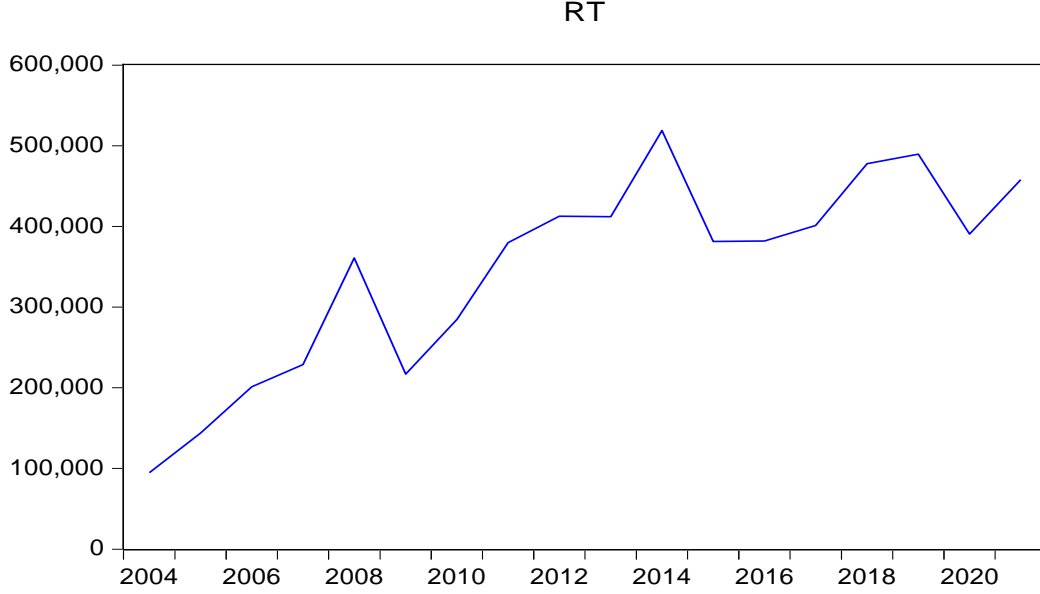
شكل بياني (34)

التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل القياسي للنموذج المقدر في الإمارات العربية المتحدة

للمدة (2021 – 2004)



الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 9

ج - اختبار الاستقرار ديكي - فولير الموسع (ADF) :-

اتضح من اختبار ديكي - فولير الموسع (ADF) بأن بعض السلاسل الزمنية (Rt,Gt) قد استقر عند أخذ الفرق الأول (first difference) في حين استقر البعض الآخر (Lag₁ Ex) عند المستوى (level) ،

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

وعليه فإن المنهجية القياسية المعتمدة هي (ARDL) فنرفض فرضية العدم (H_0) التي تنص على وجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير خلاف ذلك .

H_0 : series have a unit root

H_1 : series have not a unit root

جدول (20) : اختبار ديكي فولير الموسع (unit root) للسلاسل الزمنية في الامارات العربية المتحدة

للمدة (2021 - 2004)

عند المستوى Level									
	A			b			C		
Variables	القيمة الاحصائية	القيمة الدرجة	p-value	القيمة الاحصائية	القيمة الدرجة	p-value	القيمة الاحصائية	القيمة الدرجة	p-value
Gt	-2.82	-3.06	0.07	-0.89	-3.73	0.93	1.52	-1.96	0.96
Rt	-2.20	-3.05	0.21	-2.97	-3.71	0.16	0.36	-1.96	0.77
Lag ₁ Ex	-2.86	-3.06	0.07	-4.30	-3.73	0.01			
عند الفرق الأول first difference									
Variables	a			b			C		
	القيمة الاحصائية	القيمة الدرجة	p-value	القيمة الاحصائية	القيمة الدرجة	p-value	القيمة الاحصائية	القيمة الدرجة	p-value
Gt	-1.67	-3.08	0.42	-5.15	-3.73	0.004			
Rt	-5.47	-3.06	0.0005						

المصدر :- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 9

a :- تعني تقاطع .

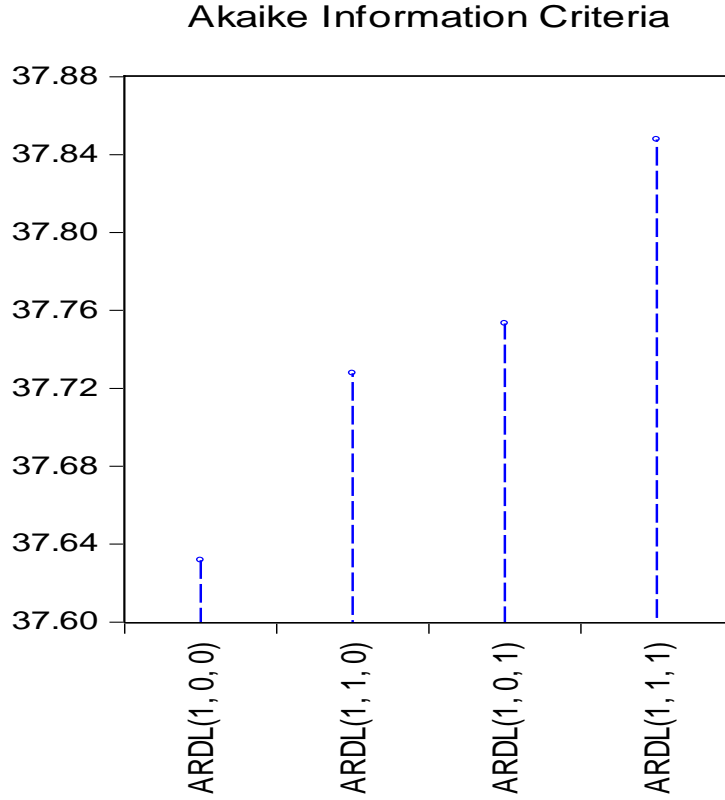
b :- تعني قاطع واتجاه عام .

c :- تعني بدون قاطع .

د - فترة الابطاء المثلى Optimal lag :-

أشار البرنامج إلى ان فترة الابطاء المثلى للنموذج المقدر هي (1,0,0) وكما موضح في الشكل البياني الآتي :-

شكل بياني (35) فترة الابطاء المثلى



المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج 9 Eviews

هـ - تقدير ARDL :-

اشار تقدير (ARDL) بوجود علاقة طردية بين الصدمات الاقتصادية و الإنفاق الحكومي (Gt) والإيرادات الحكومية (Rt) اذ كانت المعالم الحديه موجبة الإشارة جبرياً وأن المتغيرات في المستقلة للسياسة المالية (Rt,Gt)تأثر بنسبة (52%) في الصدمات الاقتصادية والنموذج معنوي من الناحية الاجمالية حسب اختبار (F) كون قيمة (p-value) لها اقل من مستوى المعنوية (5%) اي (0.02) ، ولم يعان النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار (Lm) كون قيمة (p-value الى F-test) اكبر من مستوى المعنوية (5%) (0.65) ولا من مشكله عدم التجانس للسبب نفسه ، و عليه نقبل فرضية العدم (H₀) ونرفض الفرضية البديلة (H₁)

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة
المختارة للمدة (2021-2004)

$$H_0: \sigma^2 u_1 = \sigma^2 u_2 = \sigma^2 u_3 = \dots = \sigma^2 u_n$$

$$H_1: \sigma^2 u_1 \neq \sigma^2 u_2 \neq \sigma^2 u_3 \dots \neq \sigma^2 u_n$$

جدول (21) اختبار تقدير ARDL للنموذج المقدر

Dependent Variable: LAG1EX
Method: ARDL
Date: 03/18/24 Time: 20:04
Sample (adjusted): 2006 2021
Included observations: 16 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): GT RT
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 18
Selected Model: ARDL(1, 0, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LAG1EX(-1)	-0.155225	0.266615	-0.582208	0.5712
GT	259.6019	192.4022	1.349267	0.2022
RT	140.5044	170.8025	0.822613	0.4268
C	-25620510	36697889	-0.698147	0.4984
R-squared	0.525823	Mean dependent var		1.01E+08
Adjusted R-squared	0.407279	S.D. dependent var		41963265
S.E. of regression	32306829	Akaike info criterion		37.63177
Sum squared resid	1.25E+16	Schwarz criterion		37.82492
Log likelihood	-297.0542	Hannan-Quinn criter.		37.64166
F-statistic	4.435676	Durbin-Watson stat		1.926527
Prob(F-statistic)	0.025652			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 9

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة
المختارة للمدة (2021-2004)

جدول (22) اختبار الارتباط الذاتي LM للنموذج المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.434054	Prob. F(2,10)	0.6595
Obs*R-squared	1.278027	Prob. Chi-Square(2)	0.5278

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 03/18/24 Time: 20:08

Sample: 2006 2021

Included observations: 16

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAG1EX(-1)	-0.144763	0.609700	-0.237433	0.8171
GT	33.01118	336.9432	0.097973	0.9239
RT	14.38143	191.6706	0.075032	0.9417
C	-3849919.	42615675	-0.090340	0.9298
RESID(-1)	0.178471	0.700407	0.254811	0.8040
RESID(-2)	-0.298775	0.333823	-0.895008	0.3918
R-squared	0.079877	Mean dependent var	9.68E-09	
Adjusted R-squared	-0.380185	S.D. dependent var	28896106	
S.E. of regression	33947513	Akaike info criterion	37.79853	
Sum squared resid	1.15E+16	Schwarz criterion	38.08825	
Log likelihood	-296.3882	Hannan-Quinn criter.	37.81336	
F-statistic	0.173622	Durbin-Watson stat	1.968841	
Prob(F-statistic)	0.966488			

المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج 9 Eviews

جدول (23) اختبار عدم التجانس Breusch-Pagan

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.779995	Prob. F(3,12)	0.5275
Obs*R-squared	2.610866	Prob. Chi-Square(3)	0.4556
Scaled explained SS	4.104829	Prob. Chi-Square(3)	0.2504

المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج 9 Eviews

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

و- اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود) Bound – test :-

إشارة اختبار الحدود بوجود منطقة قرار غير حاسم ، لكون أن قيمة (f-test) والبالغة (4.22) تقع بين الحد الأعلى (4.85) والحد الأدنى (3.85) .

جدول (24) اختبار الحدود Bound – test للنموذج المقدر

ARDL Bounds Test

Date: 03/18/24 Time: 20:07

Sample: 2006 2021

Included observations: 16

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.228546	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

Test Equation:

Dependent Variable: D(LAG1EX)

Method: Least Squares

Date: 03/18/24 Time: 20:07

Sample: 2006 2021

Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	24704403	33145171	0.745339	0.4704
GT(-1)	320.0689	210.0879	1.523500	0.1535
RT(-1)	-70.77895	192.4641	-0.367751	0.7195
LAG1EX(-1)	-1.015796	0.318236	-3.191963	0.0077

R-squared	0.513887	Mean dependent var	7480905.
Adjusted R-squared	0.392359	S.D. dependent var	46707182
S.E. of regression	36408864	Akaike info criterion	37.87084
Sum squared resid	1.59E+16	Schwarz criterion	38.06399
Log likelihood	-298.9667	Hannan-Quinn criter.	37.88073
F-statistic	4.228546	Durbin-Watson stat	2.177062
Prob(F-statistic)	0.029518		

المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج 9 Eviews

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

ز- الاستجابة قصيرة المدى وطويلة المدى :-

إشارة اختبار نموذج تصحيح الخطأ بوجود تكامل مشترك على المدى الطويل ، ذلك كون أن معلمة التكيف أو التعديل (speed adjustment coefficient) كانت سالبة (-1.15) ومعنوية (10.001) فعلى صعيد الأجل القصير فالعلاقة طردية و موجبة بين الصدمات الاقتصادية ومتغيرات السياسة المالية اما على صعيد المدى الطويل فالعلاقة موجبة و طردية أيضاً وكما موضح في أدناه

جدول (25) الاستجابة قصيرة وطويلة المدى للنموذج المقدر

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LAG1EX
Selected Model: ARDL(1, 0, 0)
Date: 03/18/24 Time: 20:06
Sample: 2004 2021
Included observations: 16

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GT)	259.601891	192.402227	1.349267	0.2022
D(RT)	140.504433	170.802532	0.822613	0.4268
CointEq(-1)	-1.155225	0.266615	-4.332938	0.0010
Cointeq = LAG1EX - (224.7197*GT + 121.6252*RT -22177937.1747)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GT	224.719743	155.052467	1.449314	0.1729
RT	121.625155	144.290113	0.842921	0.4158
C	22177937.1747	30274341.5074673	-0.732565	0.4779

المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 9

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

ل - اختبار Ramsy - test :-

اشار اختبار (Ramsy) بأن النموذج المقدر ملائم وصحيح من ناحية الشكل الدالي او العلاقة الدالية ، ذلك كون أن قيمة (p-value لاختباري F,t) اكبر من مستوى المعنوية 5% أي (0.40) وكما موضح في الجدول الآتي :-

جدول (26) اختبار Ramsy

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LAG1EX LAG1EX(-1) GT RT C
Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 3

	Value	df	Probability
F-statistic	0.976552	(2, 10)	0.4098

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	2.05E+15	2	1.02E+15
Restricted SSR	1.25E+16	12	1.04E+15
Unrestricted SSR	1.05E+16	10	1.05E+15

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: LAG1EX
Method: ARDL
Date: 03/18/24 Time: 20:13
Sample: 2006 2021
Included observations: 16
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic):
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LAG1EX(-1)	0.133141	1.414500	0.094126	0.9269
GT	52.48132	2301.725	0.022801	0.9823
RT	-171.8541	1328.142	-0.129394	0.8996
C	76305537	4.48E+08	0.170207	0.8682
FITTED^2	-3.02E-09	1.11E-07	-0.027219	0.9788
FITTED^3	7.29E-17	4.22E-16	0.172739	0.8663

R-squared	0.603303	Mean dependent var	1.01E+08
Adjusted R-squared	0.404954	S.D. dependent var	41963265
S.E. of regression	32370142	Akaike info criterion	37.70337
Sum squared resid	1.05E+16	Schwarz criterion	37.99309
Log likelihood	-295.6269	Hannan-Quinn criter.	37.71820
F-statistic	3.041626	Durbin-Watson stat	1.648649
Prob(F-statistic)	0.063281		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 9

ثانياً: تقدير العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في الجزائر للمدة (2004-2021) :

تم تقدير العلاقة بين الصدمات الاقتصادية للصادرات (DEX) ومتغيرات السياسة المالية (Gt) الانفاق الحكومي و (Rt) الإيرادات العامة خلال مدة البحث المذكورة وأخذ النموذج الشكل الآتي :-

$$DEX = f (Gt , RT) \dots\dots\dots (5)$$

وقبل الدخول في تقدير العلاقة أعلاه لابد من :-

أ - التمثيل البياني للسلاسل الزمنية .

ب - اختبار الاستقرارية ديكي - فولير جذر الوحدة .

ج - معرفة فترة الإبطاء المثلى .

وعلى النحو الآتي :-

أ - التمثيل البياني للسلاسل الزمنية :-

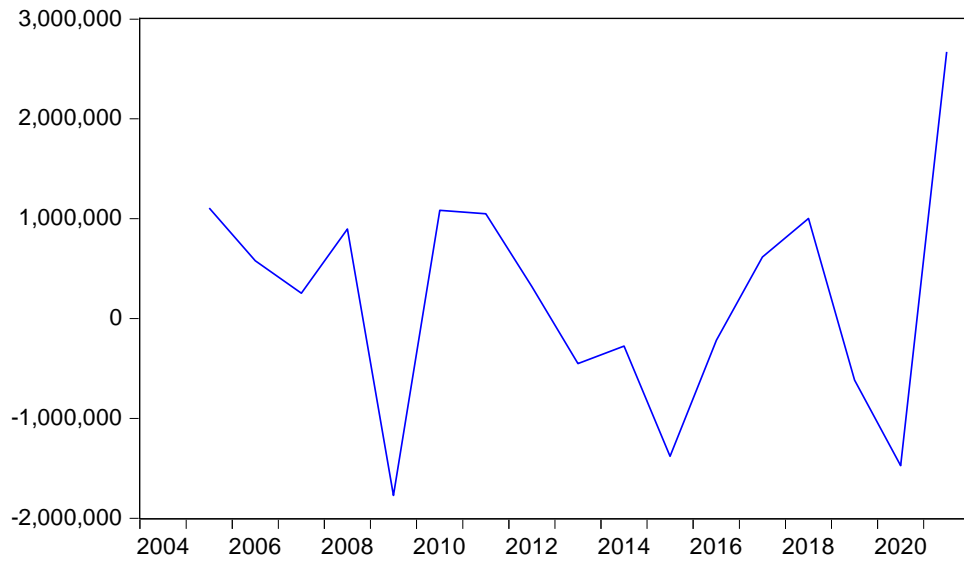
أضح من الرسم البياني للسلاسل الزمنية بأنها غير مستقرة و تتأرجح قيمها بين الارتفاع والانخفاض كما موضح في الشكل البياني أدناه :-

شكل بياني (36)

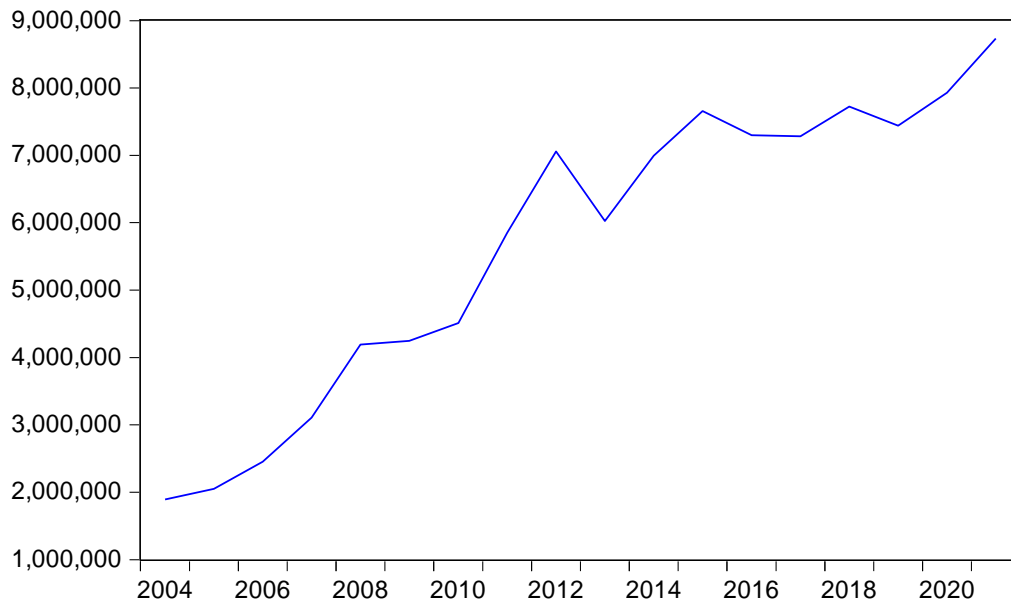
التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل القياسي للنموذج المقدر في الجزائر

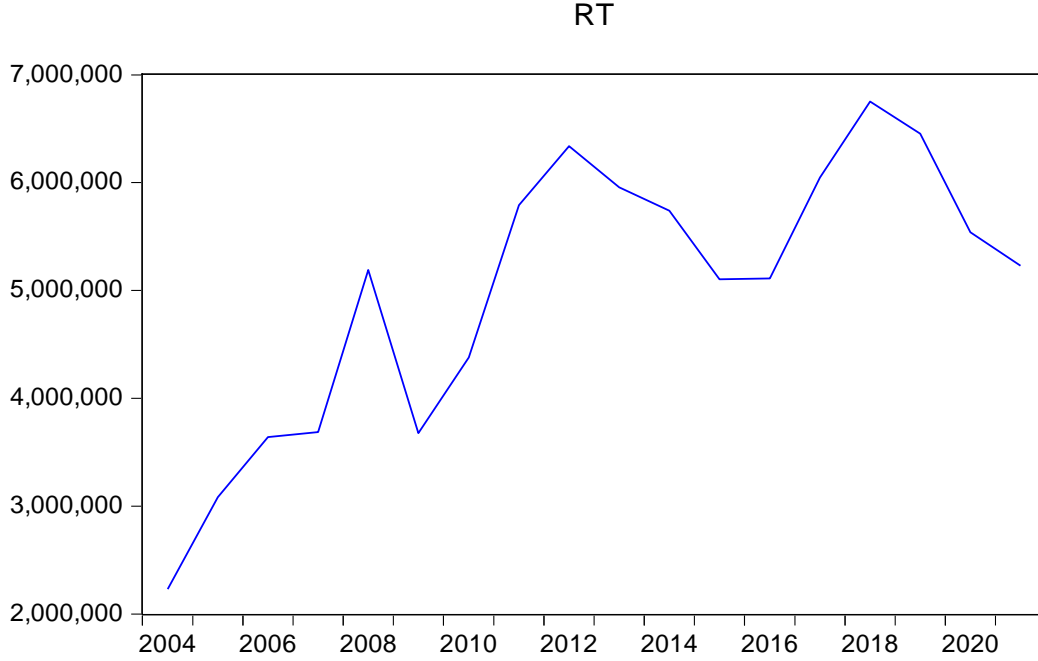
للمدة (2004-2021)

DEX



GT





المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 9

ب - اختبار الاستقرارية جذر الوحدة ديكي - فولير الموسع (ADF) :-

اتضح من اختبار جذر الوحدة ديكي - فولير الموسع (ADF) بأنَّ بعض السلاسل الزمنية (Rt,Gt) قد استقر عند أخذ الفرق الأول (first difference) بينما استقر بعض الآخر (DEx) عند المستوى (level) وعليه فان المنهجية القياسية المعتمدة هي (ARDL) وتعد السلاسل مستقرة ، لذا نرفض فرضية العدم (H₀) التي تنص على وجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة (H₁) التي تشير خلاف ذلك .

H₀: series have a unit root

H₁: series have not a unit root

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

جدول (27) : اختبار ديكي فولير الموسع (unit root) للسلاسل الزمنية في الجزائر للمدة (2021 - 2004)

عند المستوى Level									
Variables	a			b			C		
	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p-value	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p-value	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p-value
Gt	-2.46	-3.08	0.14	-0.75	-3.75	0.49	1.96	-1.96	0.98
Rt	-2.52	-3.05	0.12	-2.13	-3.71	0.49	0.30	-1.96	0.76
DEx	-4.07	-3.06	0.007						
عند الفرق الأول first difference									
Variables	A			b			C		
	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p-value	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p-value	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p-value
Gt	-4.44	-3.08	0.004						
Rt	-3.93	-3.06	0.009						

المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 9

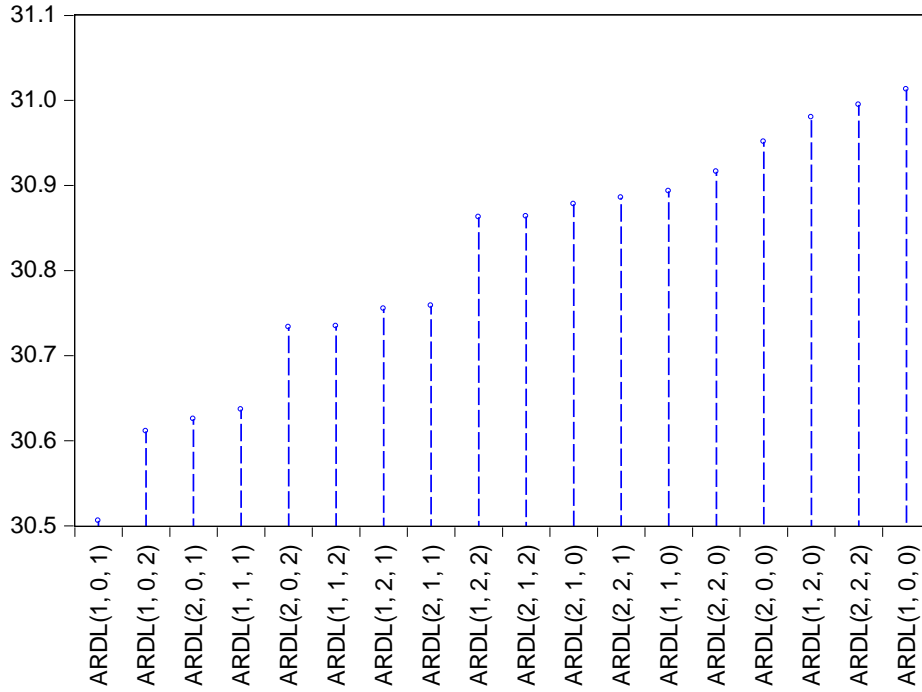
- a :- تعني تقاطع .
b :- تعني قاطع واتجاه عام .
c :- تعني بدون قاطع .

ج - فترة الإبطاء المثلى Optimal lag :-

أشار البرنامج (Evievs 12) بأنَّ فترة الإبطاء المثلى للنموذج المقدر هي (1,0,1) وكما موضح في الشكل البياني الآتي:-

شكل بياني (37) فترة الإبطاء المثلى

Akaike Information Criteria



المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج 9 Evievs

د - تقدير ARDL :-

أشار تقدير (ARDL) بوجود علاقة موجبة و طردية بين الصدمات الاقتصادية للصادرات و متغيرات السياسة المالية الانفاق الحكومي (Gt) والإيرادات الحكومية (Rt) في السنة الحالية ، وعلاقة عكسية بين الصدمات الاقتصادية و متغيرات السياسة المالية (Rt, Gt) في السنة الماضية المتخلفة زمنياً وأن متغيرات السياسة المالية (Rt,Gt) تأثر بنسبة (58%) في الصدمات الاقتصادية للصادرات والنموذج معنوي من الناحية الاجمالية حسب اختبار (F) ذلك كون أن قيمة (p-value) ل (F) اقل من مستوى المعنوية 5% اي (0.03) ، ولم يعان النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار (Lm) ، ذلك كون أن قيمة (p-value الى F-test) تبلغ (0.79) وهي اكبر من مستوى المعنوية (5%) .

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة
المختارة للمدة (2021-2004)

جدول (28) اختبار تقدير ARDL للنموذج المقدر

Dependent Variable: DEX
Method: ARDL
Date: 03/18/24 Time: 19:37
Sample (adjusted): 2006 2021
Included observations: 16 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): GT RT
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 18
Selected Model: ARDL(1, 0, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DEX(-1)	-0.093622	0.336324	-0.278368	0.7859
GT	0.358562	0.327658	1.094320	0.2972
RT	0.659399	0.412647	1.597976	0.1384
RT(-1)	-1.289729	0.390034	-3.306714	0.0070
C	1100466.	1455298.	0.756179	0.4654
R-squared	0.587829	Mean dependent var	142784.4	
Adjusted R-squared	0.437949	S.D. dependent var	1145873.	
S.E. of regression	859061.8	Akaike info criterion	30.41538	
Sum squared resid	8.12E+12	Schwarz criterion	30.65681	
Log likelihood	-238.3230	Hannan-Quinn criter.	30.42774	
F-statistic	3.921986	Durbin-Watson stat	1.606083	
Prob(F-statistic)	0.032328			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 9

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة
المختارة للمدة (2021-2004)

جدول (29) اختبار الارتباط الذاتي LM للنموذج المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.233313	Prob. F(2,9)	0.7965
Obs*R-squared	0.788667	Prob. Chi-Square(2)	0.6741

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 03/18/24 Time: 19:42

Sample: 2006 2021

Included observations: 16

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEX(-1)	0.044110	0.373814	0.117999	0.9087
GT	0.073194	0.464502	0.157576	0.8783
RT	-0.226159	0.634536	-0.356416	0.7297
RT(-1)	0.031486	0.464438	0.067794	0.9474
C	554369.3	2003027.	0.276766	0.7882
RESID(-1)	0.053742	0.702863	0.076461	0.9407
RESID(-2)	-0.451756	0.735919	-0.613867	0.5545

R-squared	0.049292	Mean dependent var	-3.49E-10
Adjusted R-squared	-0.584514	S.D. dependent var	735656.6
S.E. of regression	926025.9	Akaike info criterion	30.61483
Sum squared resid	7.72E+12	Schwarz criterion	30.95284

المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج 9 Eviews

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة
المختارة للمدة (2021-2004)

هـ - اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود) Bound – test :-

إشارة اختبار الحدود بوجود علاقة تكامل مشترك للنموذج المقدر ذلك كون أن قيمة (F) والبالغة (10.96) اكبر من الحد الأعلى (4.85) عند مستوى معنويه (5%) .

جدول (30) اختبار الحدود Bound – test للنموذج المقدر

ARDL Bounds Test

Date: 03/18/24 Time: 19:41

Sample: 2006 2021

Included observations: 16

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.96938	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

Test Equation:

Dependent Variable: D(DEX)

Method: Least Squares

Date: 03/18/24 Time: 19:41

Sample: 2006 2021

Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RT)	0.821941	0.389225	2.111736	0.0584
C	942658.1	1721861.	0.547465	0.5950
GT(-1)	0.222496	0.367098	0.606095	0.5568
RT(-1)	-0.422639	0.675286	-0.625867	0.5442
DEX(-1)	-1.183241	0.378592	-3.125371	0.0097

R-squared	0.787659	Mean dependent var	97760.63
Adjusted R-squared	0.710445	S.D. dependent var	1653731.
S.E. of regression	889878.7	Akaike info criterion	30.48586
Sum squared resid	8.71E+12	Schwarz criterion	30.72730
Log likelihood	-238.8869	Hannan-Quinn criter.	30.49823
F-statistic	10.20089	Durbin-Watson stat	1.498621
Prob(F-statistic)	0.001061		

المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج 9 Eviews

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021)

و- الاستجابة قصيرة وطويلة المدى :-

إشارة اختبار نموذج تصحيح الخطأ (ECM) بوجود علاقة طردية بين الصدمات الاقتصادية ومتغيرات السياسة المالية في الاجل القصير أي أنّ إجراءات السياسة المالية تسير باتجاه لم يخدم تلافي الصدمات الاقتصادية في الجزائر ، وان النموذج ذو علاقة توازنه طويلة المدى كون أنّ معلمة التكيف او التعديل كانت سالبة (-1.09) ومعنوية اقل من مستوى المعنوية (5%) أي (0.007) ، اما على صعيد الاجل الطويل فإنّ الانفاق الحكومي ذو علاقة موجبة مع الصدمات الاقتصادية ، بينما الإيرادات (Rt) كانت خلاف ذلك .

جدول (31) الاستجابة قصيرة وطويلة المدى للنموذج المقدر

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: DEX
Selected Model: ARDL(1, 0, 1)
Date: 03/18/24 Time: 19:40
Sample: 2004 2021
Included observations: 16

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GT)	0.358562	0.327658	1.094320	0.2972
D(RT)	0.659399	0.412647	1.597976	0.1384
CointEq(-1)	-1.093622	0.336324	-3.251691	0.0077
Cointeq = DEX - (0.3279*GT -0.5764*RT + 1006258.4791)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GT	0.327867	0.379242	0.864533	0.4058
RT	-0.576370	0.670028	-0.860217	0.4080
C	1006258.47	1488175.007	0.676169	0.5129

المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج 9 Eviews

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

ز- اختبار الاستقرارية Ramsy - test :-

اشار اختبار (Ramsy) بوجود استقرارية لمعالم المقدرة أي أنّ النموذج المقدر ملائم وصحيح من ناحية الشكل الدالي ولم يعان من مشكلة حذف المتغيرات من النموذج وعليه نقبل فرضيه العدم (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1).

H_0 : There is not omitted variables problem .

H_1 : There is omitted variables problem .

جدول (32) اختبار Ramsy

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: DEX DEX(-1) GT RT RT(-1) C
Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 3

	Value	df	Probability
F-statistic	0.505808	(2, 9)	0.6192

F-test summary:

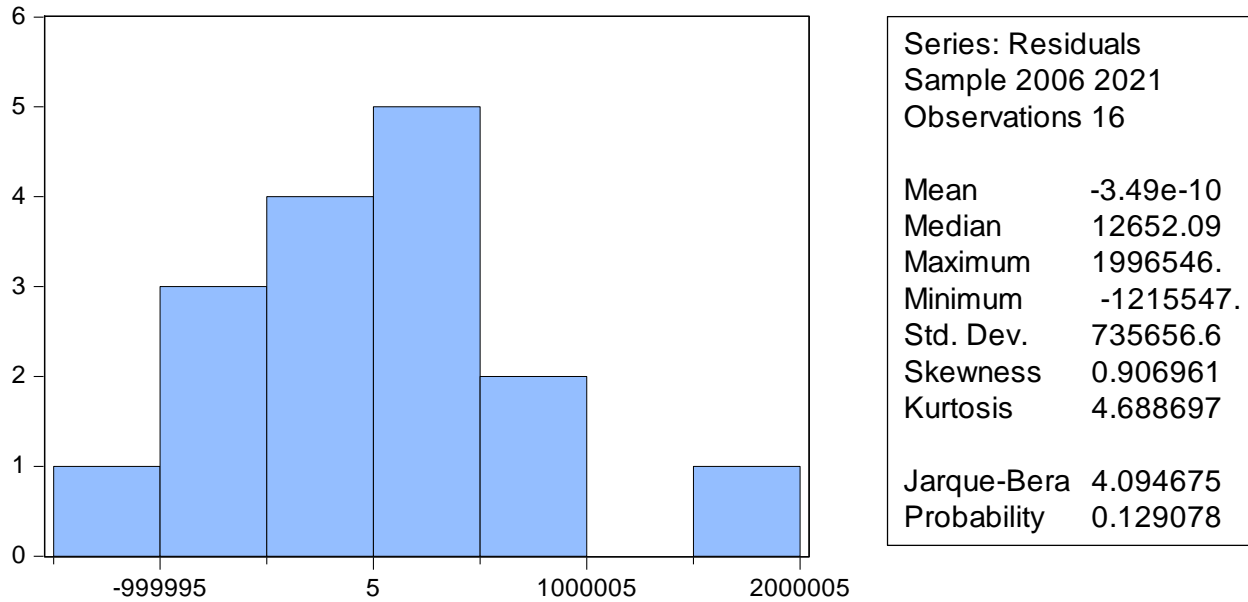
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	8.20E+11	2	4.10E+11
Restricted SSR	8.12E+12	11	7.38E+11
Unrestricted SSR	7.30E+12	9	8.11E+11

المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eview 9

ل - اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية :-

أشار اختبار التوزيع الطبيعي المدرج التكراري بان الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً ، ذلك كون أن قيمة (Jarque-Bera ل p-value) والبالغة (0.12) اكبر من مستوى المعنوية 5% .

شكل بياني (38) اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 9

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021)

ثالثاً : تقدير العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2021):-
تم تقدير العلاقة بين الصدمات الاقتصادية للصادرات (DEX) ومتغيرات السياسة المالية في العراق (Gt) ,
(Rt) خلال مدة البحث المذكورة وأخذ النموذج الشكل الآتي :-

$$DEX = f (Gt , RT) \dots\dots\dots (6)$$

وقبل تقدير العلاقة أعلاه لابد من :-

أ - التمثيل البياني للسلاسل الزمنية .

ب - اختبار الاستقرارية ديكي - فولير جذر الوحدة .

ج - معرفة فترة الإبطاء المثلى .

وعلى النحو الآتي :-

أ - التمثيل البياني للسلاسل الزمنية :-

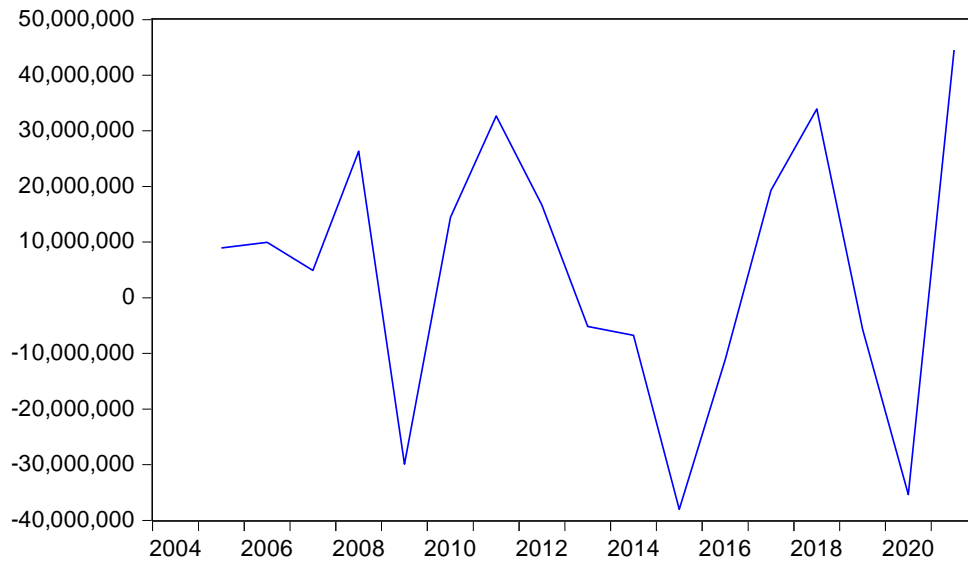
أضح من الرسم البياني للسلاسل الزمنية بأنها غير مستقرة و تتأرجح قيمها بين الارتفاع والانخفاض كما
موضح في الشكل البياني ادناه :-

شكل بياني (39)

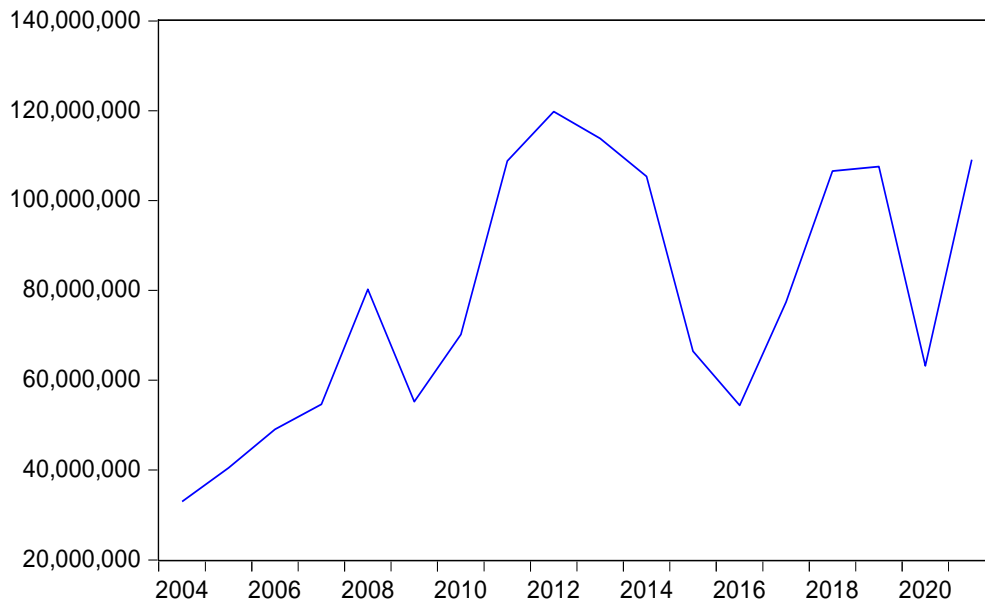
التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل القياسي للنموذج المقدر في العراق

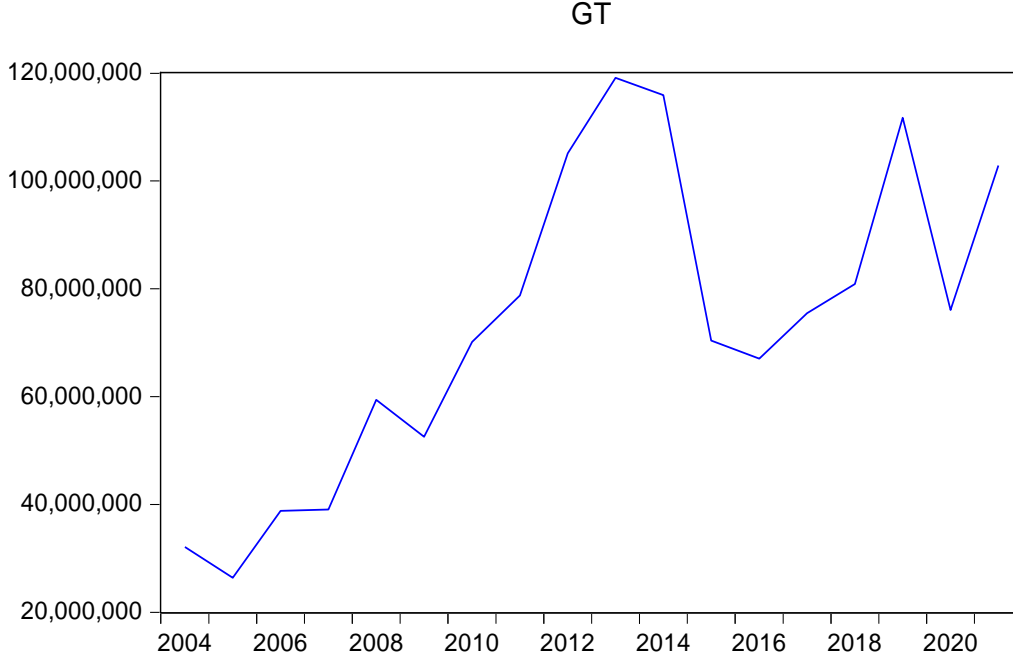
للمدة (2004-2021)

DEX



RT





المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 9

ب - اختبار الاستقرارية جذر الوحدة ديكي - فولير الموسع ADF :-

أشار اختبار الاستقرارية اختبار ديكي - فولير الموسع (ADF) بأن بعض السلاسل الزمنية (Rt,Gt) قد استقر عند أخذ الفرق الأول (first difference) في حين استقر بعض الآخر (DEx) عند المستوى (level)، وعليه فإن المنهجية القياسية المعتمدة هي (ARDL) وتعد السلاسل مستقرة ، لذا نرفض فرضية العدم (H₀) التي تنص على وجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة (H₁) التي تشير خلاف ذلك .

H₀: series have a unit root

H₁: series have not a unit root

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

جدول (33) : اختبار ديكي فولير الموسع (unit root) للسلاسل الزمنية في العراق للمدة (2021 - 2004)

عند المستوى Level									
Variables	a			b			C		
	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p-value	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p-value	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p-value
Gt	-2.82	-3.06	0.07	-0.89	-3.73	0.93	1.52	-1.96	0.96
Rt	-2.20	-3.05	0.21	-2.97	-3.71	0.16	0.36	-1.96	0.77
DEx	-6.23	-3.06	0.0001						
عند الفرق الأول first difference									
Variables	a			b			C		
	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p-value	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p-value	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p-value
Gt	-1.67	-3.08	0.42	-5.15	-3.73	0.004			
Rt	-5.47	-3.06	0.0005						

المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 9

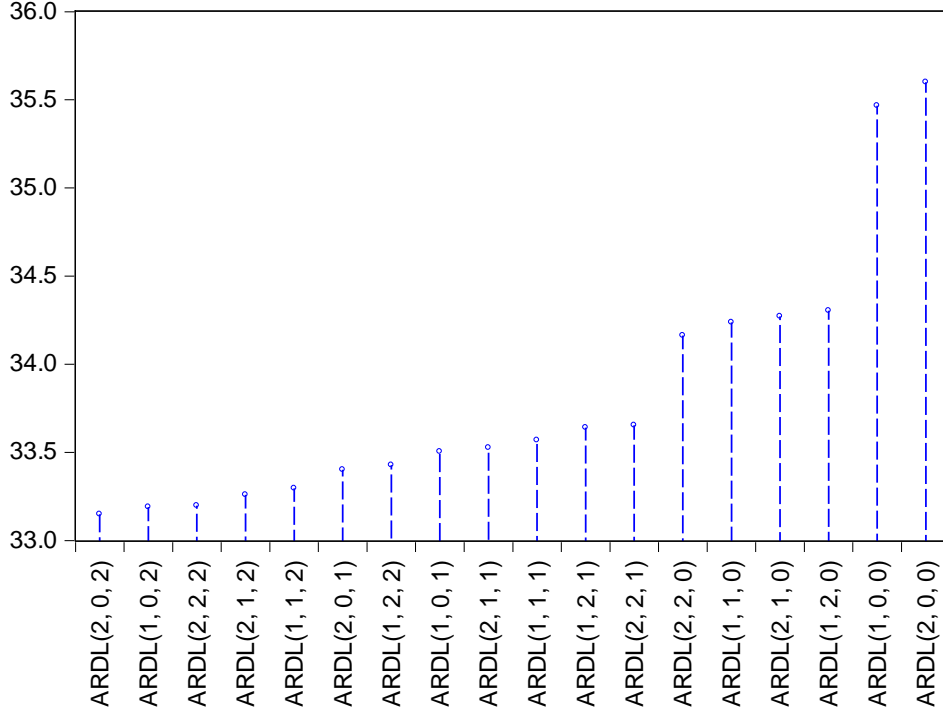
- a :- تعني تقاطع .
b :- تعني قاطع واتجاه عام .
c :- تعني بدون قاطع .

ج - فترة الإبطاء المثلى Optimal lag :-

إنَّ فترة الإبطاء المثلى للنموذج المقدر هي (2,0,2) وكما موضح في الشكل البياني الآتي:-

شكل بياني (40) فترة الإبطاء المثلى

Akaike Information Criteria



المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 9

د - تقدير ARDL :-

أشار تقدير (ARDL) بوجود علاقة طردية بين الصدمات الاقتصادية للصادرات والإيرادات الضريبية (Rt) ، بينما توجد علاقة سالبة بين الصدمات الاقتصادية والإنفاق الحكومي (Gt) وان ومتغيرات السياسة المالية (Rt, Gt) الحكومية (Rt) في السنة الحالية ، وعلاقة عكسية بين الصدمات الاقتصادية ومتغيرات السياسة المالية (Rt, Gt) تأثر بنسبة كبيرة في الصدمات أي بنسبة (99%) والباقي (1%) يعود لعوامل أخرى لم تدخل النموذج والنموذج معنوي من الناحية الإجمالية حسب اختبار (F-test) كون أن قيمة (p-value) لها اقل من مستوى المعنوية (5%) اي (10.000) ، ولم يعان النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار (Lm) ذلك لأن قيمة (p-value) الى (F) اكبر من مستوى المعنوية (5%) والبالغة (0.19) ولا من مشكله عدم التجانس للسبب نفسه لذا نقبل فرضيه العدم (H₀) ونرفض الفرضية البديلة (H₁)

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة
المختارة للمدة (2021-2004)

$$H_0: \sigma^2 u_1 = \sigma^2 u_2 = \sigma^2 u_3 = \dots = \sigma^2 u_n$$

$$H_1: \sigma^2 u_1 \neq \sigma^2 u_2 \neq \sigma^2 u_3 \dots \neq \sigma^2 u_n$$

جدول (34) اختبار تقدير ARDL للنموذج المقدر

Dependent Variable: DEX
Method: ARDL
Date: 03/19/24 Time: 03:48
Sample (adjusted): 2007 2021
Included observations: 15 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): GT RT
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 18
Selected Model: ARDL(2, 0, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DEX(-1)	-0.607168	0.236049	-2.572207	0.0330
DEX(-2)	0.064788	0.052582	1.232129	0.2529
GT	-0.203764	0.151623	-1.343890	0.2159
RT	1.168189	0.117803	9.916494	0.0000
RT(-1)	-0.386305	0.225902	-1.710050	0.1256
RT(-2)	-0.467562	0.240992	-1.940159	0.0883
C	-9767785.	4937052.	-1.978465	0.0832
R-squared	0.990796	Mean dependent var		4053724.
Adjusted R-squared	0.983892	S.D. dependent var		25839675
S.E. of regression	3279479.	Akaike info criterion		33.14899
Sum squared resid	8.60E+13	Schwarz criterion		33.47942
Log likelihood	-241.6174	Hannan-Quinn criter.		33.14547
F-statistic	143.5242	Durbin-Watson stat		1.380420
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج 9 Eviews

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة
المختارة للمدة (2021-2004)

جدول (35) اختبار الارتباط الذاتي LM للنموذج المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.193090	Prob. F(2,6)	0.1928
Obs*R-squared	6.334639	Prob. Chi-Square(2)	0.0421

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 03/19/24 Time: 03:59

Sample: 2007 2021

Included observations: 15

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEX(-1)	-0.466000	0.306665	-1.519572	0.1794
DEX(-2)	-0.022991	0.047580	-0.483207	0.6461
GT	-0.077623	0.140225	-0.553559	0.5999
RT	0.016456	0.109658	0.150067	0.8856
RT(-1)	0.494132	0.310315	1.592355	0.1624
RT(-2)	-0.422856	0.293669	-1.439906	0.2000
C	-732740.3	4678977.	-0.156603	0.8807
RESID(-1)	1.080896	0.542971	1.990705	0.0936
RESID(-2)	-0.831006	0.491280	-1.691513	0.1417
R-squared	0.422309	Mean dependent var	-5.25E-09	
Adjusted R-squared	-0.347945	S.D. dependent var	2479053.	
S.E. of regression	2878206.	Akaike info criterion	32.86694	
Sum squared resid	4.97E+13	Schwarz criterion	33.29177	
Log likelihood	-237.5021	Hannan-Quinn criter.	32.86242	
F-statistic	0.548273	Durbin-Watson stat	1.488655	
Prob(F-statistic)	0.788546			

المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج 9 Eviews

جدول (36) اختبار عدم التجانس Breusch-Pagan

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.887893	Prob. F(6,8)	0.5449
Obs*R-squared	5.995964	Prob. Chi-Square(6)	0.4236
Scaled explained SS	1.351404	Prob. Chi-Square(6)	0.9687

المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج 9 Eviews

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

هـ- اختبار الحدود (التكامل المشترك) :-

إشارة اختبار الحدود (Bound – test) بوجود خاصية التكامل المشترك للنموذج المقدر كون أن قيمة (F-test) والبالغة (14.15) هي اكبر من الحد الأعلى (4.85) عند مستوى معنويه (5%) ، لذا فإنَّ النموذج يعد متكاملًا من الناحية الإحصائية.

جدول (37) اختبار الحدود Bound – test للنموذج المقدر

ARDL Bounds Test
Date: 03/19/24 Time: 03:50
Sample: 2007 2021
Included observations: 15
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	14.15027	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

Test Equation:
Dependent Variable: D(DEX)
Method: Least Squares
Date: 03/19/24 Time: 03:50
Sample: 2007 2021
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEX(-1))	-0.084322	0.075659	-1.114505	0.2974
D(RT)	1.024769	0.046266	22.14945	0.0000
D(RT(-1))	0.598528	0.230858	2.592620	0.0320
C	-4393516.	5195669.	-0.845611	0.4223
GT(-1)	0.114696	0.150723	0.760969	0.4685
RT(-1)	-0.057819	0.186093	-0.310700	0.7640
DEX(-1)	-1.531574	0.296498	-5.165547	0.0009
R-squared	0.994619	Mean dependent var		2303449.
Adjusted R-squared	0.990583	S.D. dependent var		36130067
S.E. of regression	3506158.	Akaike info criterion		33.28266
Sum squared resid	9.83E+13	Schwarz criterion		33.61309
Log likelihood	-242.6200	Hannan-Quinn criter.		33.27914
F-statistic	246.4382	Durbin-Watson stat		1.866522
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 9

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

و- الاستجابة قصيرة وطويلة المدى :-

إشارة اختبار نموذج تصحيح الخطأ (ECM) بوجود علاقة توازنه طويله المدى ، ذلك كون أن قيمة معلمة التكيف او التعديل كانت سالبة (-1.54) ومعنوية اقل من مستوى المعنوية (5%) أي (0.0003) ، وفي الاجل القصير هناك علاقة موجبة بين الإيرادات الحكومية والصدمات الاقتصادية ، بينما توجد علاقة سالبة بين الانفاق الحكومي والصدمات الاقتصادية اما على صعيد التحليل طويل الاجل فإن العلاقة نفسها بين (Gt) والصدمات الاقتصادية علاقة سالبة وعكسية و Rt والصدمات الاقتصادية علاقة (موجبة طردية).

جدول (38) الاستجابة قصيرة وطويلة المدى للنموذج المقدر

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: DEX

Selected Model: ARDL(2, 0, 2)

Date: 03/19/24 Time: 03:49

Sample: 2004 2021

Included observations: 15

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEX(-1))	-0.064788	0.052582	-1.232129	0.2529
D(GT)	-0.203764	0.151623	-1.343890	0.2159
D(RT)	1.168189	0.117803	9.916494	0.0000
D(RT(-1))	0.467562	0.240992	1.940159	0.0883
CointEq(-1)	-1.542379	0.251848	-6.124259	0.0003
Cointeq = DEX - (-0.1321*GT + 0.2038*RT -6332932.8649)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GT	-0.132110	0.106810	-1.236875	0.2512
RT	0.203791	0.129505	1.573608	0.1542
C	6332932.864875	3255552.172102	-1.945272	0.0876

المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج 9 Eviews

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة
المختارة للمدة (2021-2004)

ز - اختبار Ramsy - test :-

أشار اختبار (Ramsy) بأن الشكل الدالي للنموذج المقدر ملائم وصحيح ولم يعاني من مشكلة حذف المتغيرات الأساسية ذلك كون أن قيمة (p-value) الى (F) اكبر من مستوى المعنوية (5%) أي (0.91) لذا نقبل فرضيه العدم (H₀) ونرفض الفرضية البديلة (H₁) .

H₀ : There is not omitted variables problem .

H₁ : There is omitted variables problem .

وكما موضح في الجدول الآتي :-

جدول (39) اختبار Ramsy

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: DEX DEX(-1) DEX(-2) GT RT RT(-1) RT(-2) C
Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 3

	Value	df	Probability
F-statistic	0.095725	(2, 6)	0.9101

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	2.66E+12	2	1.33E+12
Restricted SSR	8.60E+13	8	1.08E+13
Unrestricted SSR	8.34E+13	6	1.39E+13

المصدر:- من عمل الباحث اعتماداً على برنامج 9 Eviews

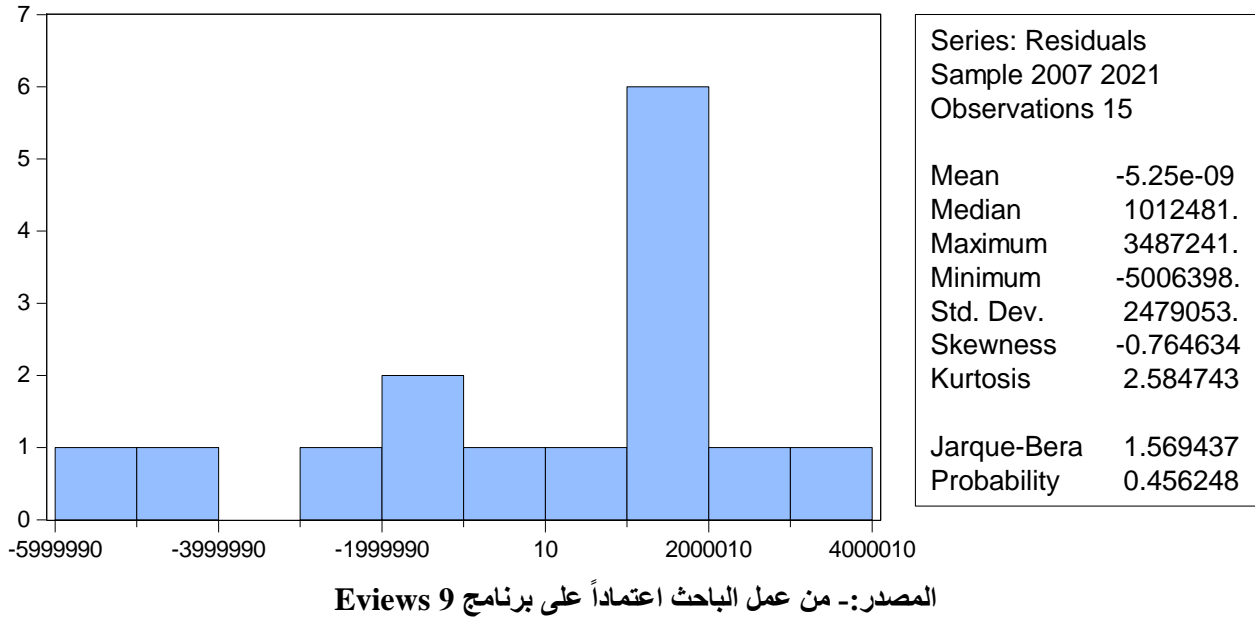
الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2021-2004)

ل - اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية :-

أشار اختبار التوزيع الطبيعي المدرج التكراري وحسب اختبار (Jarque-Bera) بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً ، ذلك كون أنّ قيمة (p-value) لهذا الاختبار اكبر من مستوى المعنوية (5%) أي (0.45) .

شكل بياني (41) اختبار التوزيع الطبيعي

التوزيع الطبيعي:



المبحث الثالث

مقارنة وتحليل النتائج المتحصل عليها

تعدّ الدراسات المقارنة (comparison-study) عاملاً مهماً ومؤثراً في ضبط الظواهر الاقتصادية ويعتمد المنهج المقارن على المقارنة بين ظاهرتين لإظهار أوجه التشابه او الاختلاف بينها وهي أداة لاستخلاص المفاهيم القائمة على التحليل الفكري كما استنتجها ارسطو في الدراسات الاجتماعية والسياسية والفلسفية (1).

أولاً : الامارات العربية المتحدة :

في الامارات العربية المتحدة نلاحظ ما يأتي :

1- وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية والصدمات الاقتصادية خلال مدة البحث إذ ان معالم الميل الحدي كانت موجبة وطردية وان الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية تأثر بنسبة (52%) في الصدمات الاقتصادية والحد منها .

2- على المدى الطويل تبقى العلاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية كمتغيرات مستقلة والصدمات الاقتصادية كمتغير تابع .

3- على صعيد الأمد القصير تبقى العلاقة موجبة ايضاً بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية والصدمات الاقتصادية .

ثانياً: الجزائر:

1- في الجزائر فإنّ متغيرات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية) ذات علاقة موجبة وطردية مع الصدمات الاقتصادية للصادرات الجزائرية أي أنّ زيادة الإنفاق والإيرادات الحكومية لا تنتج نحو تقليل الصدمات الاقتصادية او الحد منها ، بينما في السنوات الماضية كانت خلاف ذلك .

2- أنّ متغيرات السياسة المالية تؤثر بنسبة (58%) في الصدمات الاقتصادية للصادرات الجزائرية ، وإنّ متغيرات السياسة المالية في العام الماضي تقلل من الصدمات الحاصلة في الصادرات الجزائرية مقارنة مع العام الحالي إذ كانت خلاف ذلك ولا تتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية .

(1) المنهج المقارن وخطواته وطرق تطبيقه بواسطة الموقع الاتي ، 2024/7/1 ، master theses.com .

الفصل الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والصدمات الاقتصادية في بلدان العينة المختارة للمدة (2004-2021)

3- على المدى القصير فإنّ متغيرات السياسة المالية لا تفيد في الحد من الصدمات الحاصلة في الصادرات الجزائرية بينما على صعيد الأجل الطويل تكون الإيرادات الحكومية عاملاً مهماً في التقليل من الصدمات الحاصلة في الصادرات الجزائرية .

4- أنّ العلاقة بين متغيرات السياسة المالية وصدمات الصادرات في الجزائر هي علاقة توازنه طويلة المدى إذ يتم تصحيح الانحرافات الحاصلة في العلاقة من الأجل القصير باتجاه الأجل الطويل كون أنّ معلمة التكتيف او التعديل كانت سالبة ومعنوية احصائياً .

ثالثاً : العراق :

1- في العراق فإنّ الإنفاق الحكومي يتجه باتجاه يفيد من التقليل من الصدمات الاقتصادية بينما الإيرادات الضريبية كانت تفيد في الحد من الصدمات الاقتصادية للصادرات العراقية .

2- في الأجل القصير فإنّ الإنفاق الحكومي يفيد في الحد من الصدمات الحاصلة في الصادرات بينما كانت الإيرادات الضريبية عكس ذلك .

3- اما على صعيد الأجل الطويل فإنّ العلاقة نفسها كما هو الحال مع الأجل القصير أي أنّ العلاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي والصدمات الاقتصادية وسالبة مع الإيرادات الضريبية .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات:

تم التوصل الى الاستنتاجات والتوصيات الآتية:-

أولاً - الاستنتاجات:

أ- الاستنتاجات المتعلقة بالجانب النظري :-

1- تعدّ السياسة المالية كسياسة اقتصادية كلية أداة فاعلة بيد الحكومة للتأثير في جانبي العرض والطلب وإدارة الإيرادات والنفقات بما ينسجم لتحريك النشاط الاقتصادي باتجاه زيادة الدخل والاستخدام او الحد من النفقات وضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي وفي المستوى العام للأسعار وإعادة توزيع الدخل وغيرها عن طريق استخدام أدواتها المتمثلة بالضرائب او الإنفاق الحكومي وقد حظيت باهتمام الاقتصاديين في المدارس المختلفة .

2- تعدّ الصدمات الاقتصادية (economic-shocks) من المعضلات التي تواجه متخذي القرار الاقتصادي وراسمي السياسة الاقتصادية إذ الاضطراب الذي يحصل في المتغيرات الاقتصادية ، واختلاف العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات يأتى وبدرجة كبيرة في النشاط الاقتصادي فهي احداث غير متوقعه (-causal events) تزيد من التقلبات في النمو الاقتصادي وجانبي العرض والطلب ولا يمكن التكهّن بحدتها ، فهناك صدمات الطلب الكلي التي تحدث بسبب تغير عرض النقد وفي الضرائب او تغيرات في الإنفاق وصدّات العرض الكلي التي تحدث لأسباب تغير المستوى التكنولوجي او عناصر الإنتاج او حجم العمالة وتكوين رأس المال او تغير أسعار الاستيرادات وغيرها وهناك صدمات نقدية كصدّات سعر الفائدة وسعر الصرف وهي الأخرى حظيت باهتمام الاقتصاديين ومنظري الفكر الاقتصادي والمدارس الاقتصادية المختلفة .

3- تأثر الصدمات على الاقتصاد بشكل عام وعلى أدوات السياسة المالية كالإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية او على عامل النفقات وعامل الإيرادات ، فالإيرادات الحكومية تتأثر بصدّات أسعار البترول وبدرجة كبيرة في الدول الريعية (rent-countries) ومنها العراق وكذلك فإنّ النفقات الحكومية تتأثر ايضاً بالصدّات الاقتصادية.

4- في الجزائر فإنّ النفقات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أكبر من النفقات الاستنتاجية للناتج نفسه ففي عام (2004) كانت نسبة النفقات الجارية الى الناتج المحلي (66.13%) مقارنة (1.04%) للنفقات الاستثمارية و (52.92%) للجارية عام (2008) مقابل (1.75%) للنفقات الاستثمارية وهكذا حتى تصل الى (65.15%) للنفقات الجارية مقابل (0.15%) للنفقات الاستثمارية عام (2020) ، الأمر الذي يشير الى إنّ معظم الإنفاق هو إنفاق جاري في الجزائر .

5- أنّ الجزائر كبلد ريعي فإنّ نسبة الإيرادات النفطية هي الأكبر مقارنة بنسبة الإيرادات الضريبية (الى الإيرادات العامة) فقد بلغت نسبة الإيرادات النفطية عام (2004) (70.4%) مقابل (26%) للإيرادات الضريبية و (78.8%) للإيرادات النفطية مقابل (18.6%) للإيرادات الضريبية عام (2008) ، و (66%) مقابل (29.4%) للإيرادات الضريبية عام (2012) ولكن نلاحظ ان نسبة الإيرادات الضريبية في سنوات أخرى كان نقيض ذلك إذ بلغت نسبة الإيرادات الضريبية (39.1%) عام (2020) مقابل (37%) للإيرادات النفطية، و (39.3%) للإيرادات الضريبية مقابل (49.3%) للإيرادات النفطية عام (2019) ، يستنتج من ذلك إنّ عامل الضرائب ركيزة أخرى للدولة الى جانب الإيرادات النفطية .

6- بلغت اعلى نسبة للدين العام (الى GDP) في الجزائر عام (2004) (6.01%) وعام (2020) (6.08%) وعام (2021) بنسبة (6.16%) ثم يأتي عام (2015 ، 2017 ، 2018 ، 2019) بالدرجة الثانية (4.35% ، 4.70% ، 4.89% ، 5.30%) على التوالي .

7- بلغت اعلى نسبة للصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي عام (2005) (47.2%) و (48.8%) عام (2006) و (48%) عام (2008) ، بينما كانت اعلى نسبة للاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عام (2015) (36.5%) وعام (2016) (35.1%) وعام (2010) (31.4%) ، وعام (2017) (32.7%) أي إنّ تذبذب وتباين في الصادرات والاستيرادات خلال المدة (2004-2021) .

8- في الامارات العربية المتحدة كانت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (0.18%) وعام (2008) (0.23%) وهكذا حتى تصل الى (0.26%) عام (2020) وكانت نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة عام (2004) (0.84%) مقابل (0.02%) للنفقات الاستثمارية و (0.86%) للجارية مقابل (0.03%) للاستثمارية عام (2008) (0.88%) للجارية مقابل (0.03%) للاستثمارية عام (2012) وهكذا حتى تصل الى (0.23%) للجارية مقابل (0.02%) للاستثمارية عام (2020) ، إذ ان الإنفاق الجاري هو النسبة الأكبر مقارنة بالإنفاق الاستثماري .

9- ان نسبة مساهمة الإيرادات النفطية (الى الإيرادات العامة) كان يمثل الجزء الأكبر مقارنة بنسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة إذ بلغت نسبة الإيرادات العامة عام (2004) (0.77%) مقابل (0.10%) للإيرادات الضريبية و (0.78%) للإيرادات النفطية مقابل (0.03%) للإيرادات الضريبية عام (2008) ، و (0.68%) للإيرادات النفطية مقابل (0.08%) عام (2012) وهكذا حتى تصل الى (0.40%) للإيرادات النفطية مقابل (0.47%) للإيرادات الضريبية عام (2021) .

10- كانت اعلى نسبة للدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عام (2020) (0.40%) تليها عام (2021) بـ (0.35%) .

11- على صعيد الصادرات والاستيرادات كانت اعلى نسبة للصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عام (2015) (100.62%) وعام (2016) (100.93%) بينما اعلى نسبة للاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي هو عام (2019) (0.31%) ثم عام (2018) (0.30%) ثم عام (2011) (0.29%) .

12- في العراق كانت اعلى نسبة للنفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي عام (2013) (43.54%) ، وعام (2019) (42.4%) وعام (2012) (41.35%) ثم عام (2006) (40.59%) ، وعلى صعيد الإيرادات فان الإيرادات الضريبية لها النسبة الأكبر مقارنة بالإيرادات الأخرى بينما نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي عام (2020) هي الأكبر اذ بلغت (0.29%) وعام (2021) (0.23%) .

13- وعلى صعيد قطاع التجارة الخارجية فان نسب الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي اكبر من نسب الاستيرادات ذلك كون ان معظم الصادرات العراقية هي ريعية يسيطر عليها النفط التي تستخدم لأغراض الاستيراد .

ب - الاستنتاجات المتعلقة بالجانب التطبيقي :-

هناك جملة من الاستنتاجات نذكر منها :-

1- في الامارات العربية المتحدة ليس هناك تأثير واضح للسياسة المالية بأدواتها (Rt,Gt) في الصدمات الاقتصادية والحد منها إذ إنَّ الميول الحدية ترتبط بعلاقة موجبة مع الصدمات الاقتصادية ، هذا ديدن معظم البلدان النامية التي لم تضع في الحسبان علاج الصدمات الاقتصادية.

2- أشار معامل التحديد (R^2) الى هذه القيمة بتأثير مقبول (Rt , Gt) في الصدمات الاقتصادية إذ إنَّ التأثير بنسبة (52%) .

3- على صعيد التحليل قصير الأجل فإنَّ أدوات السياسة المالية لا زالت ترتبط بعلاقة موجبة مع الصدمات الاقتصادية إذ إنَّها لم تركز لمعالجة الصدمات الاقتصادية او الحد منها كما ذكرنا وكذلك الحال نفسة مع الاجل الطويل تم الاستدلال على ذلك من نموذج تصحيح الخطأ والاستجابة طويلة المدى للنموذج المقدر.

4- في الجزائر فإنَّ الحال نفسه الموجود في الامارات العربية المتحدة إذ ترتبط أدوات السياسة المالية (Rt , Gt) بعلاقة طردية ايضاً مع حدوث الصدمات والمفترض ان تكون باتجاه يقلل من حدوث الصدمات الاقتصادية ، إذ كانت الميول الحدية حسب تقدير (ARDL) موجبة.

- 5- أشار اختبار معامل التحديد (R2) بأن أدوات السياسة المالية في الجزائر لا تأثر كثيراً في الحد من الصدمات الاقتصادية إذ كانت نسبة (R2 58%) ، الامر الذي يتطابق نوعاً ما مع الامارات العربية المتحدة .
- 6- على صعيد الاجل القصير والاجل الطويل (الاستجابة طويلة وقصيرة المدى) فإن السياسة المالية بأدواتها (Rt , Gt) لم تسير باتجاه يقلل من الصدمات إذ كانت العلاقة موجبة بينهما وكذلك الحال مع التحليل طويل الاجل ، وهذا يعني أن السياسة المالية في الجزائر لا تنفع في تلافي الصدمات لا من قريب ولا من بعيد.
- 7- وفي العراق اتضح من تقدير (ARDL) بأن الصدمات الاقتصادية المتمثلة بـ (DEX) ذو علاقة موجبه مع (Rt) وسالبة مع الإنفاق الحكومي (Gt) أي أن الإنفاق الحكومي لا يسير باتجاه التقليل من الصدمات الاقتصادية ، بينما (Rt) علاقة سالبة مع الصدمات أي تقل الإيرادات مع زيادة الصدمات وهذا ممكن ومنطقي لاقتصاد ريعي إذ إن العراق مرتبط بدرجة كبيرة مع تقلبات أسعار النفط الدولية .
- 8- على صعيد التحليل قصير الأجل وطويل الأجل فإن (Rt , Gt) هي نفسها في التحليل السابق أي أن (Rt) ذات علاقة موجبة بينما (Gt) كانت خلاف ذلك مع الصدمات الاقتصادية.

ثانياً - التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي :-

- 1- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل كبير فيما يتعلق بالسياسة المالية ووضع آليات ناجحة يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الظروف الاقتصادية الطارئة والصدمات الاقتصادية المختلفة في وقت تغيب فيه تلك الآليات لحماية الاقتصاد الوطني في البلدان النامية ومنها البلدان العربية كالعراق والجزائر والامارات العربية المتحدة فالدولة هي الوصي على المصالح العامة وحماية الاقتصاد من التقلبات الدولية خصوصاً الدول الريعية .
- 2- ترشيد سياسة الانفاق العام وان يكون الجزء الأكبر منها لأغراض استثمارية وإقامة الصناعات المعتمدة على الموارد الاقتصادية الداخلية وتقليل الاعتماد على الخارج وكذلك تفعيل دور السياسة الضريبية في معالم المشاكل الاقتصادية والتأثير في حوافز العمل والإنتاج وإعادة هيكلة النظام الضريبي لصالح مستوى العرض ورفع الإنتاجية بدلاً من احكام قبضته على الطلب الكلي .
- 3- وضع سياسة ناجحة وإستراتيجية تعمل وبقدر المستطاع على إيجاد حالة من التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي اللذان يتغيران سلباً وإيجاباً بسبب حدوث الصدمات الاقتصادية إذ إن تغيرات الطلب الكلي او العرض الكلي بسبب الصدمات الاقتصادية بحاجة الى سياسات اقتصادية كلية كالسياسة المالية التي تعمل على إعادة التوازن الى

وضعة السابق والتقليل من التذبذبات الحاصلة في الاقتصاد ، إذ إنّ تغيرات الطلب الكلي على سبيل المثال بحاجة الى إعادة النظر بسياسة الانفاق العام للدولة .

4- وضع استراتيجية للتعامل مع الصدمات الاقتصادية كصدمات الانفاق الحكومي ولاسيما في البلدان التي تعتمد على النفط وتتأثر في تقلبات أسعاره في السوق العالمية ، قدر تعلق الامر بالنفقات والإيرادات الحكومية والموازنة العامة .

المصادر والمراجع

القران الكريم

المصادر العربية:

اولاً: الكتب العربية

1. شريف ، إبراهيم وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009 .
2. الشاذلي ، أحمد " قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي"، صندوق النقد العربي ، سلسلة دراسات اقتصادية 2018 .
3. النسور ، أيداد عبد الفتاح ، "أساسيات الاقتصاد الكلي" ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2013 .
4. العراقي ، بشار احمد ، " السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر " ، مجلة دراسات إقليمية ، العدد 30 ، المجلد 10، 2013 .
5. بن عايد ، بشرى ، التحليل النظري والكمي لأثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1996 - 2016) جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017/2018 .
6. معله ، حالوب كاظم ، الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة ، الطبعة الأولى ، دار أمل الجديدة ، سوريا - دمشق ، 2017 .
7. القاضي ، حسن محمد ، الإدارة المالية العامة ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2014 .
8. زكي ، رمزي ، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1996
9. بول سامويلسون ، ويليام نورهاوس ، علم الاقتصاد ، ترجمة: هشام عبد الله، الطبعة 15، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006 .
10. سميسم ، سلام ، " التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصادي الاسلامي " ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2010 .
11. هودان ، سوسن كريم ، عبد الرزاق ، نور عبد الوهاب ، "أثر الصدمات النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2018)" ، مجلة الدنانير ، جامعة القادسية ، المجلد 1 ، العدد 23 ، 2021 .

- 12.العربي ، شاکر محمد ، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2006.
- 13.العتيبي ، ضرار ، اخرون، الأساس في علم الاقتصاد، ط1، دار اليازوري العلمية، 2015 .
- 14.الدعيمي ، عباس كاظم ، السياسات النقدية والمالية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2010 .
- 15.الدعيمي ، عباس كاظم جاسم ، السعدي ، عباس ، زهراء يوسف ، مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق ، دار الكتب ، بغداد ، الطبعة الاولى ، 2021 .
- 16.الغالبی ، عبد الحسين جليل ، مطوق ، ليلى بديوي ، " العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في مصر " مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العدد 13 ، العراق ، 2014 .
- 17.احمد ، عبد الرحمن يسرى وآخرون ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 .
- 18.شومان ، عبد اللطيف حسن ، حسن ، عبد الزهرة ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، العدد 34 ، المجلد 9 ، 2013 .
- 19.عبد الحميد ، عبد المطلب ، " اقتصاديات المالية العامة " ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2010 .
- 20.عبد الحميد ، عبد المطلب ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2007 .
- 21.السيد علي ، عبد المنعم ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية ، بغداد ، 1984 .
- 22.السيد علي ، عبد المنعم ، العيسى ، نزار سعد الدين ، النقود و المصارف والأسواق المالية ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2004 .
- 23.يوسف ، عبد الهادي ، "السياسة النقدية واستهداف التضخم"، دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية، معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي ، معهد صندوق النقد الدولي، عمان ، 2007 .
- 24.المعموري ، عبد علي كاظم ، تاريخ الافكار الاقتصادية ، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن، 2012 .

25. عبد الواحد ، عطية ، " دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخول والتنمية الاجتماعية وضبط التضخم" ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1993 .
26. السميع ، علام أحمد عبد ، " المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي" ، مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية، 2012 .
27. عبد الزهرة ، علي سعدي ، تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العراقي ، مجلة حمورابي ، العدد 35 ، السنة الثامنة ، 2020 .
28. علي ، علي سعيد ، طريقك إلى العمل في القطاع المصرفي (كتاب الاقتصاد الكلي) ، ببلومانيا للنشر والتوزيع ، مصر ، الطبعة الاولى ، 2021 .
29. أسماعيل ، عوض فاضل ، نظرية الإنفاق الحكومي دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية ، جامعة النهريين ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، 2003 .
30. خلف ، فليح حسن ، دار عالم الكتب الحديث للنشر ، عمان ، 2007 .
31. خلف ، فليح حسن ، المالية العامة ، الطبعة الاولى ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن، 2008 .
32. حزيان ، فهد مغيثم وآخرون ، السياسة المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2017 .
33. حيدر ، فؤاد ، علم الاقتصاد العام، الطبعة الاولى ، مؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، 2001 .
34. العزاوي ، كريم عبيس ، دراسات في المالية العامة والسياسة المالية ، دار الصادق الثقافية ، العراق ، الطبعة الأولى ، 2022 .
35. ابيدجمان ، مايكل ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسية) ، السعودية ، دار المريخ للنشر ، 1988 .
36. ذنبيات ، محمد جمال ، المالية العامة والتشريع المالي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2003 سلمان سلامة ، " الإدارة المالية العامة " ، دار المعترف للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2015 .

37. دياب ، محمد ، وآخرون ، " التنمية السياحية والسياسات المالية النقدية " ، دار الأيام للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2015 .
38. سلمان ، محمد صالح ، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2005) دراسة قياسية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 2009 .
39. الكردي ، محمد صلاح ، "ألية عمل النظم البنكية في ظل الصدمات النقدية" ، دار التعليم الجامعي ، مصر ، الطبعة الاولى ، 2023 .
40. سيوري ، محمد عبد الرحمن ، تطور الفكر الاقتصادي ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 1997 .
41. محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، الطبعة الثالثة ، دار الملاك للفنون والآداب والنشر ، بغداد ، 2009 .
42. الوادي ، محمود حسين وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر، عمان ، 2010.
43. معد ، محي محمد ، الدولة ودورها في ظل تحديات العولمة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة رؤية للنشر ، الاسكندرية ، 2009 .
44. القرشي ، مدحت ، التنمية الاقتصادية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2007 .
45. كافي ، مصطفى يوسف ، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات ، الطبعة الاولى ، دار المجتمع للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013 .
46. سعد الدين ، نزار ، إبراهيم ، سليمان ، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2006 .
47. الخيگاني ، نزار كاظم ، الموسوي ، حيدر يونس ، " السياسات الاقتصادية الإطار العام وآثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي " ، دار اليازوري العلمي ، عمان ، الطبعة الثانية ، 2015 .
48. مبروك ، نزيه عبد المقصود محمد ، الفساد الاقتصادي ، أسبابه ، أشكاله ، آثاره ، اليات مكافحته ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، 2013 .
49. عزال ، نصير محمد وآخرون ، " السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010 - 2017) " ، العدد 64 ، العراق ، 2020 .

50. الزغبى ، هيثم ، أبو الزيت ، حسن ، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000 .

الرسائل والأطاريح

1. الشمري ، احمد حسن علوان ، قياس وتحليل مؤشرات الامن الغذائي في ظل أزمات العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير اقتصاد، بحث غير منشور، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021 .
2. عبد الوهاب ، اكرام عبد العزيز ، الإصلاح المالي في بلدان مختارة مع الإشارة الى العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2001 .
3. مروة ، بادري ، أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (2000-2015) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي ، الجزائر ، 2017 .
4. حمزة ، بشير دوهان ، اثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي في اقتصادات ريعية خاصة، رسالة ماجستير اقتصاد، بحث غير منشور ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2022 .
5. الفتلاوي ، حسين ماجد ، واقع أسواق النفط العالمية وإمكانية استدامة الدين العام في البلدان النفطية مع إشارة خاصة للعراق ، أطروحة دكتوراه اقتصاد (بحث غير منشور) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2021 .
6. الوائلي ، خضير عباس حسين ، استعمال أسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه ، بحث غير منشور، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2017 .
7. كبابي ، كلثوم ، التنافسية واشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة : الجزائر والمغرب وتونس ، رسالة ماجستير اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لخضر باتنة ، 2008 .

8. علي ، منعم حسن ، قياس وتحليل العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2020) ، رسالة ماجستير ، بحث غير منشور ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2023 .
9. بن يحي ، نسيم ، أثر الصدمات الخارجية على اقتصاد الجزائري في ظل العولمة للفترة 1980 - 2017 ، أطروحة دكتوراه (بحث غير منشور) ، 2019 .

ثالثاً: البحوث والدراسات

1. عبد اللطيف ، ابتسام ، مقدار الدين العام وتقدير نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2020 في ظل ظروف تداعيات أزمة كورونا والحاجة الى لتمويل العجز المالي، دائرة البحوث مجلس النواب، العراق، تموز 2020 .
2. فلاح ، جازية ، (مؤهلات الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات)، جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2017 .
3. جويده ، بلعة ، (دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري)، جامعة فرحات عباس ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2015 .
4. كشناوي ، محمد ، صباح جامعي، (واقع التشغيل بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية)، جامعة احمد دراية ، الجزائر، 2022 .
5. صالح ، مظهر محمد ، فلسفة الموازنة العامة بين اولوية الاستقرار وبناء التنمية الاقتصادية، نظرة في بعض الاتجاهات المدرسية العراقية المعاصرة، المؤتمر العلمي الثالث للدراسات الاقتصادية، بغداد، بيت الحكمة، 2002 .
6. بانافع ، وحيد بن عبد الرحمن ، علي ، عبد العزيز عبد المجيد ، "السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة "، مركز البحوث والدراسات ، الرياض ، (بدون سنة) .

رابعاً: المجلات والصحف

1. صالح ، اسراء سعيد واخرون ، " قياس وتحليل أثر الصدمات الاقتصادية في سوق العمل في العراق للمدة 2004 - 2017 " ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 128 ، العراق ، 2021 .

2. نسيمة ، أوكيل وآخرون ، تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (2000-2011) ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، المجلد 2 ، العدد 27 ، 2013 .
3. وسيلة ، بوفنش ، اثر الانفاق الحكومي الاستثماري على الاستثماري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR ، خلال الفترة (2000-2018) ، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 8 ، العدد 1 ، الجزء الثاني ، 2022 .
4. صلاح الدين ، بولعراس ، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الأنوية والمواكبة البعدية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلد 20 العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا ، 2020 .
5. محمد ، تغريد قاسم ، اقتصاد ما بعد نضوب النفط: اثر التنوع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة، مجلة المشكلة الاقتصادية للتنمية، المجلد 2، العدد 2، 2023 .
6. عبد الجواد ، جابر محمد ، نايل ، ياسر عبد العليم ، تأثير الاقتصاد القائم على المعرفة على النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد 38 ، العدد 1 ، 2024 .
7. صالح ، حميد علي ، نايف ، عبد القادر ، " تحليل تأثير الإيرادات النفطية والضريبية على الإيرادات العامة في العراق لمدة 2003 - 2018 " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية جامعية ، العدد 66 ، العراق ، 2021 .
8. الوائلي ، خضير عباس حسين ، الجبوري ، مهدي سهر ، " أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011) " ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، المجلد 2 ، العدد 7 ، 2013 .
9. عمران ، ستار جابر ، "منهجية الإصلاح الاقتصادي في العراق- دراسة تحليلية " ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد 37 ، العدد 120 ، العراق ، 2019 .
10. خضر ، سردار عثمان ، " تحليل المسار الإصلاح الاقتصادي ومعوقاته في اقليم كردستان-العراق " ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 19، العدد 71، العراق ، 2021 .
11. طاهر ، سعد عزيز ، وآخرون ، الإصلاح المالي والتشريعي للقطاع المصرفي ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 1-7 ، العراق ، 2022 .

12. وسيلة ، سعود واخرون ، تجربة الامارات العربية المتحدة في الانتقال الى الاقتصاد المتنوع ، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد 12 ، 2017 .
13. النصراوي ، سلطان جاسم ، الكرعائي ، حسين علي ، الازمة المزدوجة واشكالية تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، المجلد 12 ، العدد 2 ، 2020 .
14. بلول ، صابر ، السياسات الاقتصادية ودورها في الحد من الفقر ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 25، العدد 1 ، 2009 .
15. أبو الصوف ، عبد الحفيظ ، اقتصاد ما بعد النفط: الامارات العربية نموذج رائد في التنويع الاقتصادي ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس ، كانون الاول 2017 .
16. العذاري عدنان داود محمد ، همام ، حسام الدين ، تقديرات اثر مؤشرات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي (دراسة قياسية للمدة 1990-2016) ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، العدد 27، المجلد 3 ، 2020 .
17. رزوقي ، علاء طالب ، فرج ، قصي عبود ، الصدمات الاقتصادية في العراق بعد عام 2003: أسباب وتداعيات ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد 47 ، 2022 .
18. صفوت ، عمرو هشام محمد ، "ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الإستدامة المالية في العراق "، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 1، العدد 25 ، العراق ، 2017.
19. صالح ، عهود حمود ، سلمان ، احمد عبد الله ، قياس العلاقة بين اتجاهات أدوات السياسة ومؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004-2018)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13 ، العدد 39 ، 2021 .
20. علوان ، فلاح ثامر ، وآخرون ، السياسية المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010-2017) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 64 ، المجلد 18 ، 2020 .
21. جواد ، كاظم احمد ، كاظم ، علي طاهر ، "دور الإصلاح الإداري في ترشيد نفقات موازنة الدولة" ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 2 ، العدد 7 ، 2022 .
22. كاظم ، كامل علاوي ، "العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1980-2013 ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 13 ، العدد 40 ، العراق ، 2016 .

23. الشمري ، مايح شبيب ، سلمان حسن شنان الشمري ، واقع وافاق الإيرادات والنفقات العامة ومعدلات التضخم في العراق للمدة (1990 - 2019) ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، العدد 29 ، 2021 .
24. ابشر ، مثنائي حسن ، التحول الاماراتي نحو اقتصاد المعرفة ،المجلة العربية للأعلام والثقافة ، دبي ، المجلد 3 ، العدد 11، 2020 .
25. الجبوري ، محمد حسين ، الاسدي ، ايمان عدنان ، أثر سياسة ترشيد الانفاق العام في الموازنة العامة في العراق للمدة(2004-2021) ، مجلة الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ،المجلد 12، العدد 46، العراق ، 2023، .
26. الكبيسي ، محمد صالح ، العبيدي ، اسراء سعيد صالح ، قياس وتحليل تأثير الصدمات الانفاقية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٤ ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٢٦ ، 2017 .
27. ديوب ، محمد معن ، المتطلبات الاساسية لنجاح برنامج الخصخصة ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ، العدد 2 ، 2006 .
28. مصطفى ، محمود حسين ، " مقومات ومعوقات الاستثمار السياحي في المدن العراقية " ، المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية ، المجلد 2 ، العدد 7 ، العراق ، 2022 .
29. الجبوري ، محمود صالح عطية ، الزبيدي ، زهير حامد سلمان ، "السياسة المالية العراقية وتأثيراتها في التنمية الاقتصادية المالية" ، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية ، العدد 61 ، المجلد 1 ، 2014 .
30. حمد ، مخيف جاسم ، عبدالله ، جمال حسين علي ، الاتفاق الاستثماري على القطاع الصناعي واثره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة(2000-2015)، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد / مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 43 ، 2018 .
31. نوال ، مرزاق ، لزهرة ، ناسي ،(جيوپولوتيك النفط في الجزائر وتحديات الانتقال الى استغلال الطاقة المتجددة)، 107 94 - المجلة الجزائرية للأمن والتنمية المجلد 10 ، العدد 03 ، 2021 .
32. الاسدي ، مروه علي نعمه ، الوائلي ، خضير عباس حسين " قياس أثر وتحليل الصدمات النقدية في مؤشر الاستقرار المالي في العراق حالة دراسية للمدة (2007 - 2021) " ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، العدد 2 ، العراق ، 2023 .

33. إبراهيم ، مصطفى محمد ، قاسم ، نسرين غالي ، قياس وتحليل أثر التنمية المستدامة في معالجة الصدمات الاقتصادية في العراق للمدعي 2023 إلى 2022 ، مجلة اقتصاديات الأعمال البحوث التطبيقية ، المجلد 5 ، العدد ٢ .
34. مهدي ، مصطفى محمود ، وآخرون ، " قياس وتحليل أثر مؤشر الأداء اللوجستي في التجارة الخارجية العالمية لبلدان مختارة " مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 13 ، العدد 40 ، العراق ، 2021 .
35. السعدون ، معد حازم ، " دور المصارف في دعم السياسة المالية للدولة العراقية : دراسة استطلاعية في مصرف الرافدين والمصرف الزراعي " ، نينوى ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، العدد 3 ، 2021 .
36. عبد ، مهذ خميس ، "فعالية السياسة المالية للقضاء على البطالة في العراق بعد عام 2003 " ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 24 ، المجلد 11 ، 2019 .
37. مايخان، نهلة جوامير ، محمد ، أسماء جاسم ، دور العوائد الربعية ومساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي على وفق تجربة الامارات العربية المتحدة ، مجلة كلية دجلة الجامعة ، المجلد 6 ، العدد 1 ، 2023 .
38. عمارة ، نور الهدى ، أثر السياسة المالية على أداء سوق الأوراق المالية الإماراتية (2005-2019) ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد 9 ، العدد 1 ، 2022 .
39. عبد اللطيف همسه قصي ، خماس ، عمر عدنان ، " أداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003 " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 52 ، 2017 .
40. النجار ، يحيى غني ، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد 1 ، 2010 .
41. حسن ، يحيى محمود حسن ، زكي ، حسام الدين ، تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8 ، العدد 15 ، 2010 .

خامساً: التقارير والنشرات الإحصائية

1. بنك الجزائر ، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، 2018 .

2. بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2015 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، نوفمبر ، 2016 .
3. بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ديسمبر 2021 .
4. البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي لعام 2011 .
5. البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي لعام 2015 .
6. البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات 2010 - 2014 .
7. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية لسنوات مختلفة ، 2014 ، 2020 ، ص10 .
8. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2005.
9. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014.
10. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2018.
11. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009 .
12. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020 .
13. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي الموحد العربي لعام 2015 ، أبو ضبي ، دولة الامارات .
14. صندوق النقد العربي ، تقرير افاق الاقتصاد العربي ، الإصدار الثالث عشر ، ابريل 2021 .
15. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي :حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم عام 2011، روما، الملحق السابع ، 2011 .
16. نور شدهان عداي ، تحليل مسارات الدين العام في العراق للمدة (2010 - 2014) ، وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية .
17. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء التقديرات الأولية السنوية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2016 .
18. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية 2020-2021 .

19.وزارة الاقتصاد ، التقرير السنوي لعام 2018 ، الامارات العربية المتحدة ، الإصدار السادس والعشرون.

سادساً: المواقع الإلكترونية

1. خالد الوزني ، "الرشاقة في السياسة المالية " ، عمون ، 2020 ، متاح على الرابط المذكور ، <https://www.ammonnews.net/mobile/article/684305> ، 2023/4/8
2. جان مارك فورنييه وآخرون ، تحتاج الحكومات إلى سياسات مالية مرنة مع ارتفاع أسعار الغذاء والوقود ، مدونة صندوق النقد الدولي ، ٢٠٢٢ ، متاح على الرابط المذكور ، 2023/4/10 ، <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2022/04/20>
3. المنهج المقارن وخطواته وطرق تطبيقه بواسطة الموقع الاتي ، 2024/7/1 ، master .theses.com

سابعاً: المصادر الأجنبية

1. Y A Ei-ezabi, A S Hornby, English-Arabic Readers Dictionary, Oxford University, 1980, p635.
2. Robert C. Guell, Issues in Economics Today, 8th Ed, McGraw-Hill, New York, 2018, p121.
3. Campbell .R McConnell and Stanly L Brue., Economic Principles, proplems and policies, 15th Ed, New York,2002, p295.
4. Robert C. Guell 'Issues in Economics today 'fourth Edition,U.S.,2008 ,p149 .
5. N. Gregory Makniw, Macroeconomics, third edition ,worth publication,USA,1997, p p 279- 280.
6. Robert C. Guell, Issues in Economics Today, 8th Ed, McGraw-Hill, New York, 2018, p121.
7. Y A Ei-ezabi, A S Hornby, English-Arabic Readers Dictionary, Oxford University, 1980, p635.

8. Andrew Mountford & Harald Uhlig, What are The Effects of Fiscal Policy Shocks?, Journal of Applied Econometrics, Working Paper, 2008, p 963.
9. Ramachandra, N. C., Control and management of government expenditure, a study of the government expenditure in Andhra Pradesh., Andhra University, India,1993,p10 .
- 10.Al-Sriti, Al-Sayyid Muhammad Ahmad, and Ghazlan, Muhammad Izzat (2010), Money and Banking Economics and Financial Markets, Vision for Publication, 6th edition, p74.
- 11.Arthur Sullivan, Steven, Sheffrin, Stephen J.Perez, Economics Principles Applications and tools, 9th Ed, Pearson Education, London, 2017, p 224.
- 12.Erick Lahura, Measuring the Effects of Monetary Policy using Market Expectations, Banco Central Reserve Bank of Peru, 2012.p2.
- 13.Krisie. Engemann and Others, Do Oil Shocks Drive Business Cycles? Some U.S and International Evidence, Working Paper, Research Di ,2017,p 37.
- 14.McConnell, Campbell R. Stanley L. Brue, and Sean Masaki Flynn, Economics: Principles, Problems, and Policies, New York, McGraw- Hill Education, 2015, p 293.
- 15.Mercille Julien, The Political Economy and Media Coverage of the European Economic Crisis, University College Dublin ,2014,p31.
- 16.Blanchard,O. and Perotti, R., Anempirical characterization of the dynamic effects of changes in Government spending and Taxes on output,MBER, working Puper, no0.1289,p135 .
- 17.Philip, A. Klein, The Management of Market , Oriented Economics A comparative Perspective Wadswor the Publishing Company Belmont California 2005 , p 76 .

18. Brian Haines-Introduction To Quantitative Economics, London, George Allen & U. Win, 1978.
19. Chris Brooks, Introductory Econometrics For Finance 2nd Edition, Cambridge University Press, UK, 2008.
20. IEA, Oil market report, May 2020,, on the website of International Energy Agency: <https://www.iea.org/reports/oil-market-report-may-2020> .
21. S. Brika, Analysis of Algerian Trade performance: From 1970 to 2014, Algeria, (2016), P.16 .
22. Christopher Foote ‘William Block Keith Crane and Simon Gray Economic Policy and Prospects in Iraq Public Policy Discussion Papers Federal Reserve Bank of Boston‘ 2004 ‘ p 4.
23. Christopher M. Blanchard, Iraq: Oil and Gas legislation, Revenue sharing, and U.S policy, CRS report for congress, Congressional Research service, U.S.A, 2009,P.1.
24. Amy M. Jaffe, Iraq's Oil sector: Past present and future, The James A. Baker III .
25. institute for public Policy, March 2007, P.7.
26. T. Semenova and A. Al-Dirawi, Economic development of the Iraqi Gas sector in conjunction with the Oil industry, Mining University, Russia, 2022, P2.
27. Dario Debowicz, A social accounting matrix for Iraq, Journal of Economic Structures, No.24, September 2016.
28. Pragyan Deb, Davide Furceri, Jonathan D. Ostry, Nour Tawk (2020), the effect of containment measures on the COVID-19 pandemic, IMF working paper, Asia and Pacific Department, August 2020.

Abstract

This research is an attempt to demonstrate the role of fiscal policy in confronting economic shocks and reducing the resulting risks. The importance of the research is based on several sections, namely enhancing academic and practical understanding by providing an in-depth understanding of how to apply fiscal policies in different financial contexts, which contributes to building theoretical and practical knowledge about managing economic crises, and preparing effective policies that lead to formulating effective and implementable fiscal policies by decision-makers, which contributes to improving the ability of Arab countries to interact with economic crises and reduce their negative impact on economies, and improving the response of governments to crises through a rapid and flexible response to financial and economic crises, which limits negative repercussions.

The research addresses the problem of many Arab countries that rely on rigid financial policies that are not adaptable to sudden economic changes, which reduces the effective response to economic shocks, in addition to the reliance on oil revenues, as fluctuations in oil prices lead to fluctuations in the general budget and the inability to plan long-term financially.

The research is based on the hypothesis that fiscal policy leads to improving the ability to confront economic shocks more effectively, which contributes to achieving economic stability and reducing the negative effects of economic crises by implementing fiscal policies that reduce the impact of oil price fluctuations on economies dependent on natural resources, and increasing the efficiency of financial management contributes to improving the rapid response to economic shocks, and that strengthening institutional capabilities leads to implementing more flexible and sustainable fiscal policies.

Therefore, it is concluded that fiscal policy is an economic policy and an effective tool in the hands of the government to influence the supply and demand sides and manage revenues and expenditures in a manner consistent with activating economic activity towards increasing income and use or reducing expenditures and ensuring economic and financial stability and redistributing incomes and others by using its tool represented by taxes or government spending. Therefore, the research recommends the necessity of rationalizing public spending policy and that the largest part of it be for investment purposes and establishing industries based on internal economic resources and reducing dependence on the outside, as well as activating the role of tax policy in the features of economic problems and influencing work and production incentives .

MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH

**UNIVERSITY OF KARBALA
COLLEGE OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS
DEPARTMENT OF ECONOMICS**



***The role of fiscal policy in confronting
economic shocks - experiences of selected
economies***

A Thesis Submitted BY

Basim Assim AbdulAmeer Al-Yasiri

**To the Board of the College of Administration and Economics -
Karbala University, which is part of the requirements of obtaining a
master's degree in economic science**

Supervisor By

Dr. Zainab Hadi Nehmaa AL kafaghi

1446 A.H

2024 A.D